البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

١٧ أغسطس ٢٠٢٣م

سعادة الرئيس التنفيذي / المدير العام **المحترم**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

مراجعة البنك المركزي السعودي للتقارير الإكتوارية لعام ٢٠٢٢م

بعد إصدار البنك المركزي السعودي ضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين في مارس ٢٠٢٠م، يعد عام ٢٠٢٢م العام الثالث على التوالي الذي تقدم فيه شركات التأمين تقارير إكتوارية استنادًا على المتطلبات الواردة في ضوابط الأعمال الإكتوارية. حيث أن هذه الضوابط تهدف بصفة أساسية إلى تعزيز دور ومسؤوليات الإكتواريين في قطاع التأمين، وذلك لدعم إدارة شركة التأمين في اتخاذ قرارات إدارية مدروسة وتقديم دعم فني أكبر لأعمال الشركة بالتزامن مع استمرار تطور سوق التأمين في المملكة.

ويتضمن هذا المستند ملاحظات البنك المركزي السعودي المستمدة من مراجعته للتقارير الإكتوارية، وهي على النحو التالي:

١. تقارير الاحتياطيات الفنية (بالمعيار رقم ٤ والمعيار رقم١٧) لنهاية عام ٢٠٢٢م (من صفحة ٢ إلى ٢٠)
٢. تقارير التسعير لتأمين المركبات والتأمين الصحي عام ٢٠٢٢م (من صفحة ٢٠ إلى ٣٢)
٣. تقرير ملاءمة وكفاية إعادة التأمين عام ٢٠٢٢م (من صفحة ٣٢ إلى ٣٦)
٤. تقرير الملاءة المالية ورأس المال عام ٢٠٢٢م (من صفحة ٣٦ إلى ٤٠)
٥. تقرير دراسات الخبرة لعام ٢٠٢٢م (من صفحة ٤٠ إلى ٤٧)
٦. تقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات عام ٢٠٢٢م (من صفحة ٤٧ إلى ٥٠)
٧. استبيان الكوادر الإكتوارية لعام ٢٠٢٢م (من صفحة ٥٠ إلى ٥٣)

وفي هذا الصدد، انتهى البنك المركزي من مراجعته للتقارير أعلاه بعدد من الملاحظات المهمة، التي يود مشاركتها مع إدارة شركة التأمين إلى جانب توقعاته حيال تلك الملاحظات. حيث يتوقع البنك المركزي من إدارة شركة التأمين الحرص على أخذ جميع هذه الملاحظات والتوصيات بالاعتبار، وعقد مناقشات داخلية على مستوى مجلس الإدارة والإدارات ذات الصلة لاتخاذ الإجراءات المناسبة حيال تلك الملاحظات والتوصيات.

وبالمقارنة مع العام الماضي، فقد تم تطوير مخرجات المراجعة بإضافة مرئيات توضيحية بكل قسم، والذي يستهدف استفادة جميع إدارات الشركة منه وليس حصرًا على الإدارة الإكتوارية والإدارة العليا فقط.

إضافة إلى ذلك، تم تضمين لأول مرة قسم متعلق بمخرجات مبادرة البنك المركزي لتشجيع المهنة الإكتوارية في المملكة، والذي يتوقع الاستفادة منه من قبل الإدارة في شركات التأمين لتشجيع الكفاءات الجديدة ولتتوافق سياساتهم مع أفضل ممارسات القطاع.

وبشكل مشابه لمراجعة العام الماضي، يرافق هذه المراجعة ملف منفصل يتضمن ملخص لتوقعات البنك المركزي في كلٍ من المواضيع المشار إليها في هذه المراجعة.

١ الاحتياطيات الفنية لنهاية عام ٢٠٢٢م

١,١ المخصصات الفنية المعتمدة مقابل التوصيات الإكتوارية

تلزم تعليمات البنك المركزي السعودي قيام الإكتواري المعين بتقدير التباين وعدم اليقين حول المخصصات الفنية وتقديم التوصيات حيالها إلى إدارة الشركة، وذلك لتمكين الإدارة من اتخاذ قرار ما إذا كانت هنالك حاجة إلى تخصيص هامش إضافي على المخصصات الفنية الموصى بها بما يتوافق مع قابلية الشركة لتحمل المخاطر. يوضح الرسم البياني أدناه توزيع المخصصات الفنية المعتمدة نسبةً إلى تلك التي أوصى بها الإكتواري المعين.

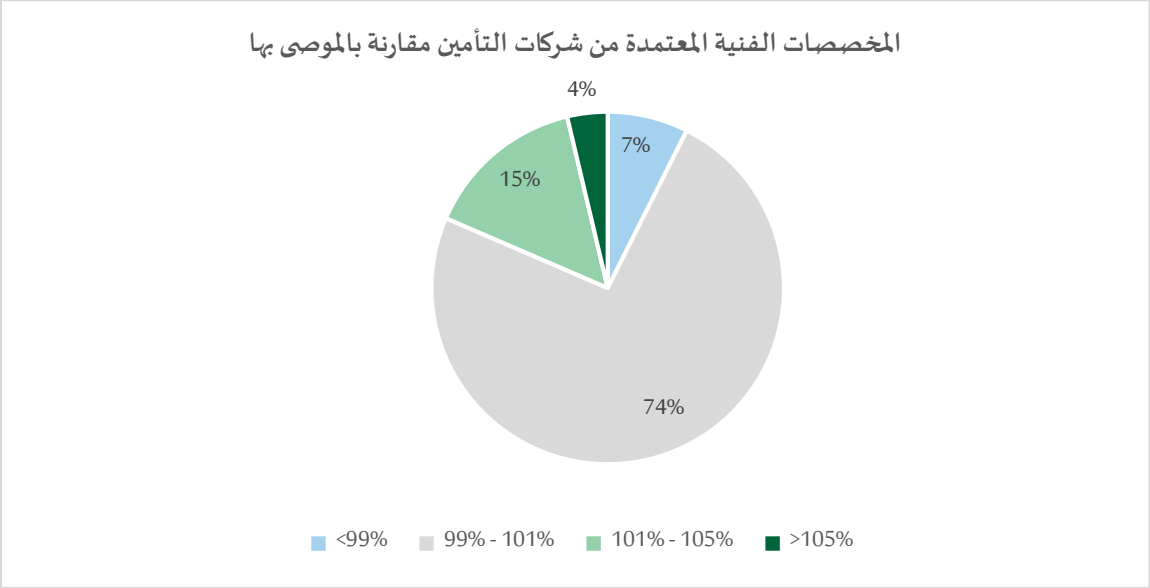

يمكن ملاحظة أنه على الرغم من أن غالبية شركات التأمين حددت المخصصات الفنية بما يتماشى مع توصية الإكتواري المعين، إلا أن قرابة خُمس شركات التأمين اعتمدت هامش إضافي على المخصصات الفنية التي أوصى بها الإكتواري المعين.

ومن المهم أن تدرك إدارة الشركة أن بعد بدء تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٧)، قد لا تتمكن الشركة من الاستمرار في قدرتها الاختيارية بشأن المخصصات الفنية، حيث سيتعين على الشركات عكس عدم اليقين في المخصصات الفنية عبر مخصص "ضبط المخاطر" متماشياً مع مستوى تحمّل المخاطر الخاص بالشركة، وأن تفصح عن مستوى الثقة المستخدم في حساب المخصصات الفنية متضمناً ضبط المخاطر في قوائمها المالية.

عليه، يتوقع البنك المركزي من إدارة الشركة أن تعزز فهمها لعدم اليقين في المخصصات الفنية لاحتساب التقدير الأفضل، و اتخاذ قرار مدروس بشأن ضبط المخاطر مع الأخذ في الاعتبار مستوى تحمل المخاطر الخاص بالشركة.

١,٢ دور المراجعين الخارجيين

يلعب المراجعون الخارجيون دورًا مهمًا في توفير الضمان للجنة المراجعة بشأن المخصصات الفنية المقدرة من الإكتواري المعين.

ففي السنوات السابقة قمنا بتحديد المجالات التي تتطلب اهتمامًا من لجنة المراجعة؛ وذلك للحصول على مدخلات فعّالة وسليمة فنيًا من المراجعين الخارجيين بما يلبي معايير المراجعة المهنية. كما يقوم البنك المركزي في كل عام بعد الانتهاء من

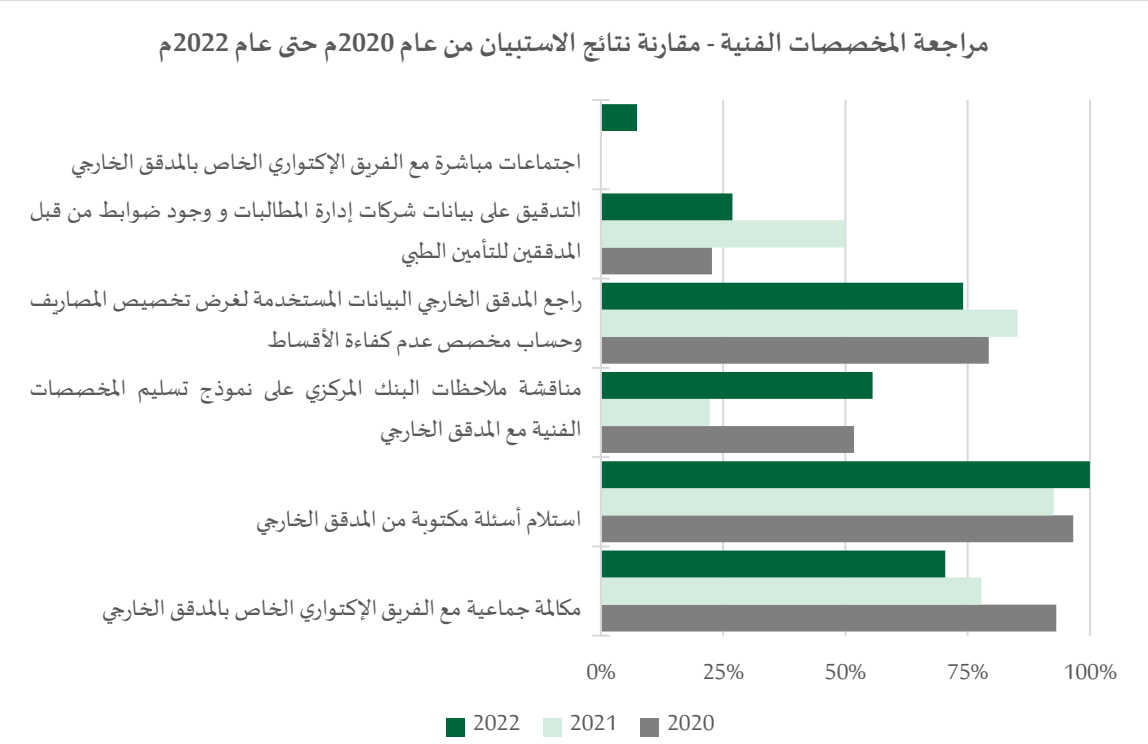

مراجعة المخصصات الفنية لنهاية العام، بإجراء استبيان في الربع الأول للعام الذي يليه لدراسة التفاعل بين المراجعين الخارجيين والإكتواري المعين كمؤشر على جودة عمل المدققين الخارجيين. ويوضح الرسم البياني أدناه نتائج هذا الاستبيان في تلك المجالات التي رصدنا أوجه القصور حيالها في الماضي.

مقارنة بالعامين الماضيين، لوحظ بعض التحسّن في بعض المجالات، فعلى سبيل المثال؛ استلم جميع الإكتواريين المعينين أسئلة مكتوبة من المدققين الخارجيين، وكان هناك عدد أكبر من الشركات التي طلب مدققوها الخارجيون ملاحظات البنك المركزي على نموذج تسليم المخصصات الفنية لنهاية العام، وذلك لمساعدتهم في القيام بأعمالهم. كذلك يوجد عدد قليل من الاجتماعات المباشرة بين الإكتواري المعين والفريق الإكتواري الخاص بالمدقق الخارجي، والذي قد يعزى ذلك إلى عدم تواجد الفريق الإكتواري الخاص بالمدقق الخارجي بالمملكة. كما لوحظ تراجع في بعض المجالات بالمقارنة مع العام الماضي على عكس المتوقع، فعلى سبيل المثال: التدقيق على بيانات شركات إدارة المطالبات، ومراجعة البيانات المستخدمة لغرض تخصيص المصاريف وحساب مخصص عدم كفاءة الأقساط، والمكالمات الجماعية بين الإكتواري المعين والفريق الإكتواري الخاص بالمدقق الخارجي لمناقشة وتحدي مخرجات الإكتواري المعين.

وعليه، يتوقع البنك المركزي من لجنة المراجعة القيام بالتحقق من أن نطاق المراجعة للمراجع الخارجي يتطلب مدخلات كافية من الخبير الإكتواري، بالإضافة إلى التحقق من المؤهلات والمهارات المهنية اللازمة لدى الخبير الإكتواري الخاص بالمدقق الخارجي وأن يكون على دراية كاملة بأحدث التطورات في قطاع التأمين السعودي، وأن يكون التواصل الفعّال بين الإكتواري المعين والخبير الإكتواري الخاص بالمدقق الخارجي مغطى بشكل مناسب في نطاق أنشطة المراجعة. وعند انتفاع الشركة من خدمات شركات إدارة المطالبات، يجب على لجنة المراجعة التأكد من أن نطاق المراجعة يغطي أيضًا أنشطة شركات إدارة المطالبات بصورة مناسبة كما هو معمول به بموجب معايير المراجعة الدولية. كما يتوقع البنك المركزي من لجنة المراجعة أن تقوم بمراقبة وضمان التزام المراجعين الخارجيين ببنود النطاق المذكورة آنفًا.

١,٣ اتجاهات التأمين الصحي

١,٣,١ معدلات الخسارة

يوضح الرسم البياني أدناه معدل الخسارة لكل سنة حوادث لإجمالي التأمين الصحي في القطاع على أساس المتوسط البسيط والموزون، حيث الأوزان المستخدمة هي الأقساط المكتسبة لكل شركة تأمين. ويتأثر المتوسط البسيط لمعدلات الخسارة بشكل أكبر لدى الشركات التي تكتتب وثائق التأمين الصحي لشريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة، في حين المتوسط الموزون يتأثر بمعدلات خسارة شركات التأمين الكبيرة التي عادةً تكتتب وثائق التأمين الصحي لشريحة الشركات الكبيرة.

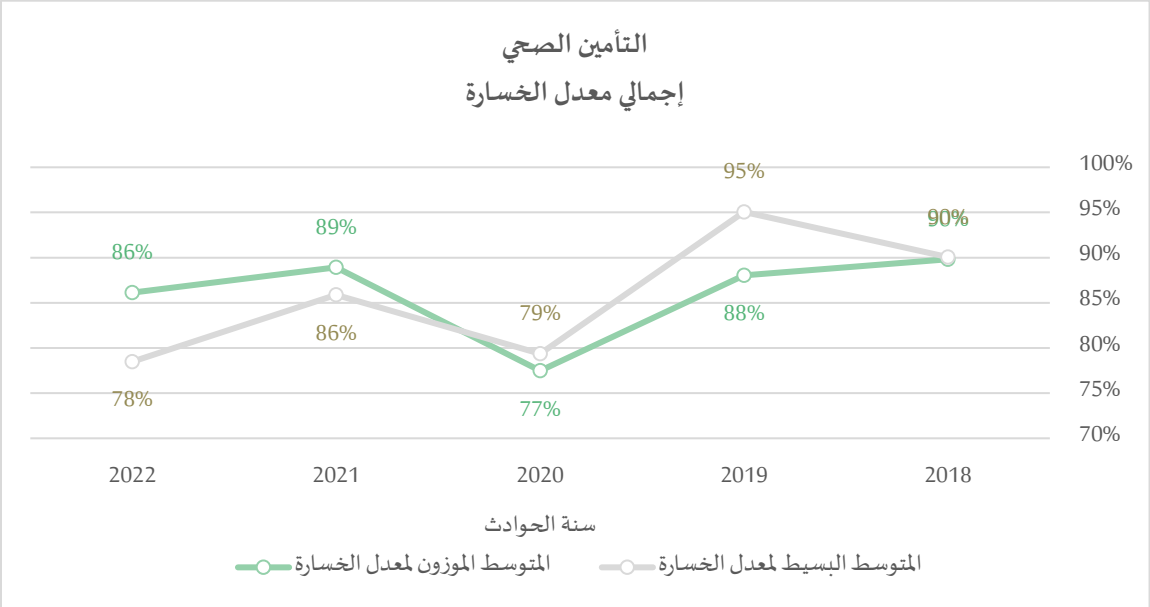

كلا متوسطي معدل الخسارة الإجمالي البسيط والموزون لسنة ٢٠٢٢م أقل من الملاحظ في ٢٠٢١م، نظرا لأن سنة ٢٠٢١م متأثرة بالمطالبات المؤجلة والمتأخرة من سنة ٢٠٢٠م كنتيجة لجائحة فايروس كورونا (كوفيد-١٩). من المثير للاهتمام ملاحظة أن معدل الخسائر في ٢٠٢٢م أقل من الملاحظ قبل الجائحة في السنوات ٢٠١٨-٢٠١٩م حيث يتبين الأثر في المتوسط البسيط بشكل أكبر من المتوسط الموزون لمعدل الخسارة. كما يمكن ملاحظة اتساع الفجوة بين المتوسط البسيط والموزون في سنة ٢٠٢٢م بعكس الملاحظ في ٢٠١٨-٢٠٢٠م والتي يظهر فيها أن شركات التأمين الكبيرة شهدت معدلات خسارة أفضل مقارنةً بمنافسيهم من شركات التأمين الأصغر.

١,٣,٢ موسمية تكلفة المطالبة للمؤمن له، معدل التكرار ومتوسط قيمة المطالبة

توضح الرسومات البيانية أدناه تكلفة المطالبة للمؤمن له ومعدل تكرار المطالبات ومتوسط قيمة المطالبة لوثائق التأمين الصحي على أساس فترة وقوع الحوادث لآخر خمس سنوات حوادث. وقد تم استثناء التأمين الصحي للعمرة من الرسومات البيانية أدناه وذلك نظرًا لزيادة وثائق التأمين الصحي للعمرة خلال الفترة الأخيرة لمقارنتها بشكل أفضل مع السنوات السابقة.

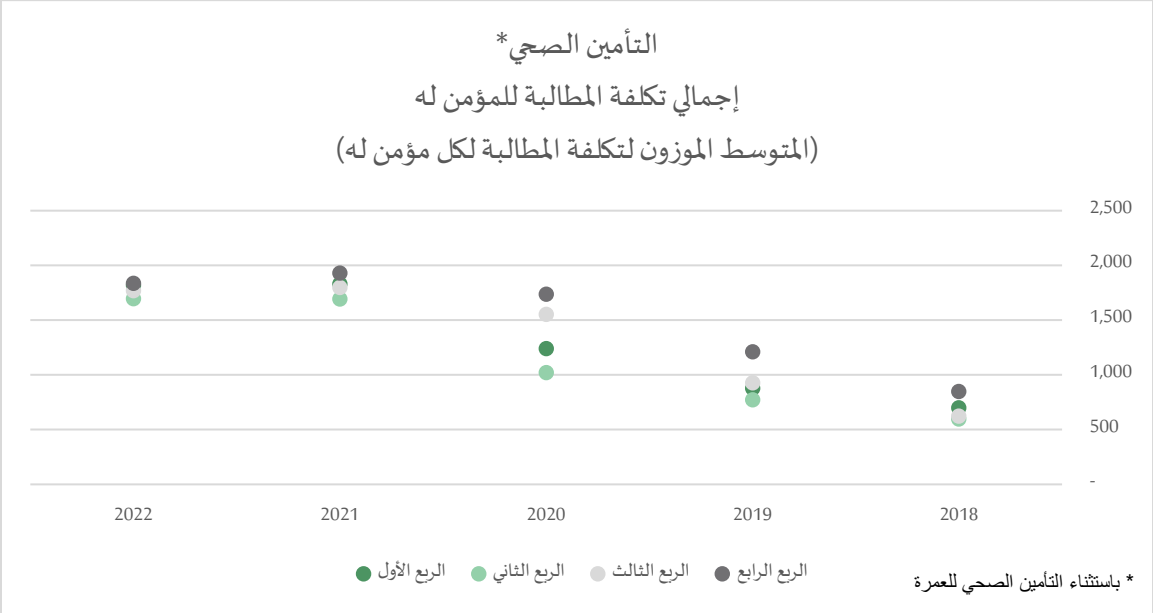

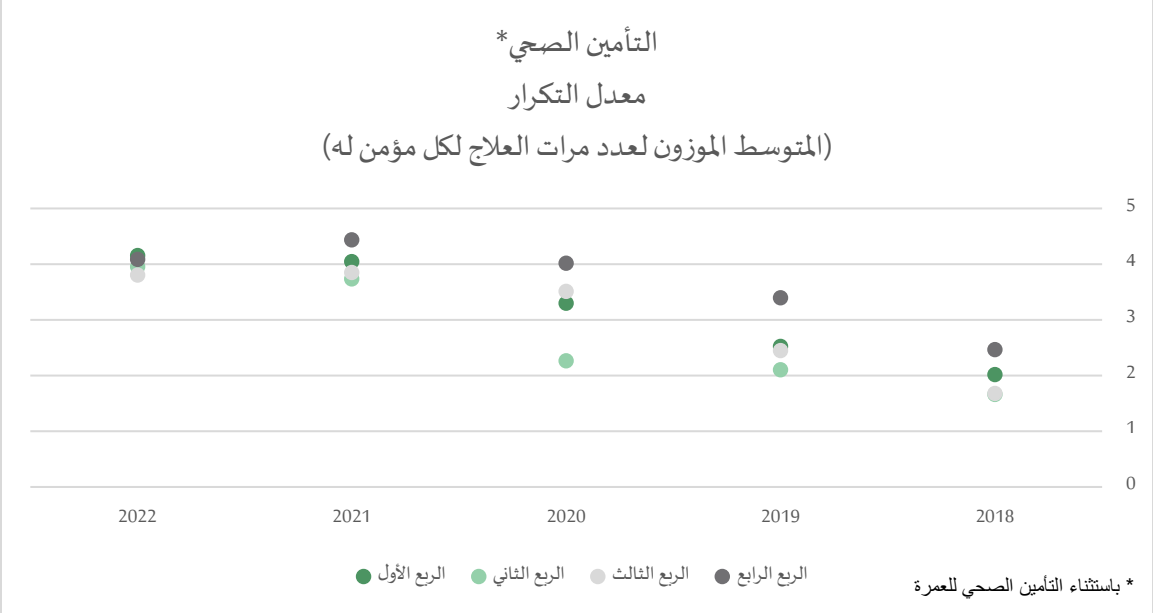

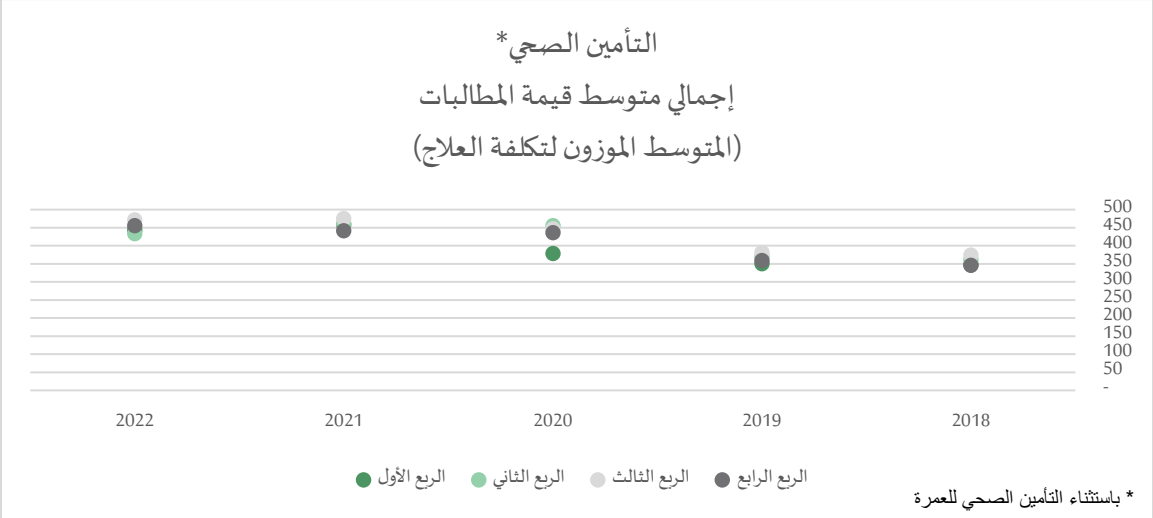

* باستثناء التأمين الصحي للعمرة

يلاحظ انخفاض نسبي في موسمية المطالبات لعام ٢٠٢٢م عما شوهد في الأعوام الماضية. فعلى وجه الخصوص، تكلفة المطالبة للمؤمن له ومعدل التكرار في الربع الرابع من سنة ٢٠٢٢م ليست أعلى بكثير من بقية أرباع السنة بعكس الأعوام الماضية. أما فيما يخص متوسط قيمة المطالبات، فأنه لا يوجد ما يدعم وجود موسمية لها بالنظر للأعوام السابقة باستثناء عام ٢٠٢٠م وذلك لتأثرها بفايروس كورونا (كوفيد-١٩). في حين أن الربع الرابع من سنة ٢٠٢٢م لا يزال غير مكتمل بالإضافة إلى وجود عدم يقين في المخرجات النهائية، فقد يعزى سبب بعض الانخفاض الحاصل في تكلفة المطالبة ومعدل التكرار إلى التعديلات الحديثة في الحد الأدنى لحزمة المنافع الصادرة من مجلس الضمان الصحي حيث تم وضع بعض القيود في استخدام بعض المنافع (مثل: تباين نسبة وقيمة التحمل بناء على تخصص مقدم الخدمة وبناء على وجود مقدم الخدمة ضمن الشبكة الصحية).

من الضروري ملاحظة بأن تم توحيد آلية حساب معدل التكرار من قبل الإكتواريين المعينين بشكل كبير في القطاع من خلال تنسيق البنك المركزي بشكل متواصل مع الإكتواريين المعينين وإصدار تعليمات بهذا الشأن، ومن المتوقع أن يساهم ذلك في الحصول على تصور أفضل للتطورات الناشئة باستخدام بيانات متوافقة من حيث التعريف من قبل جميع شركات التأمين.

عليه، يتوقع البنك المركزي من إدارة شركة التأمين مراقبة التطورات الناشئة في اتجاهات التأمين الصحي والتفريق بين التغيرات المؤقتة مقابل التغيرات الدائمة في موسمية المطالبات وعكسها في التسعير بشكل مستمر. وبيع الوثائق بسعر منطقي فنيا وبربحية مع حفاظها على التنافسية.

١,٤ اتجاهات تأمين المركبات

١,٤,١ معدلات الخسارة

يوضح الرسم البياني أدناه أداء المطالبات لتأمين المركبات بشقيه الشامل والإلزامي، على مدى السنوات الخمس الماضية*.

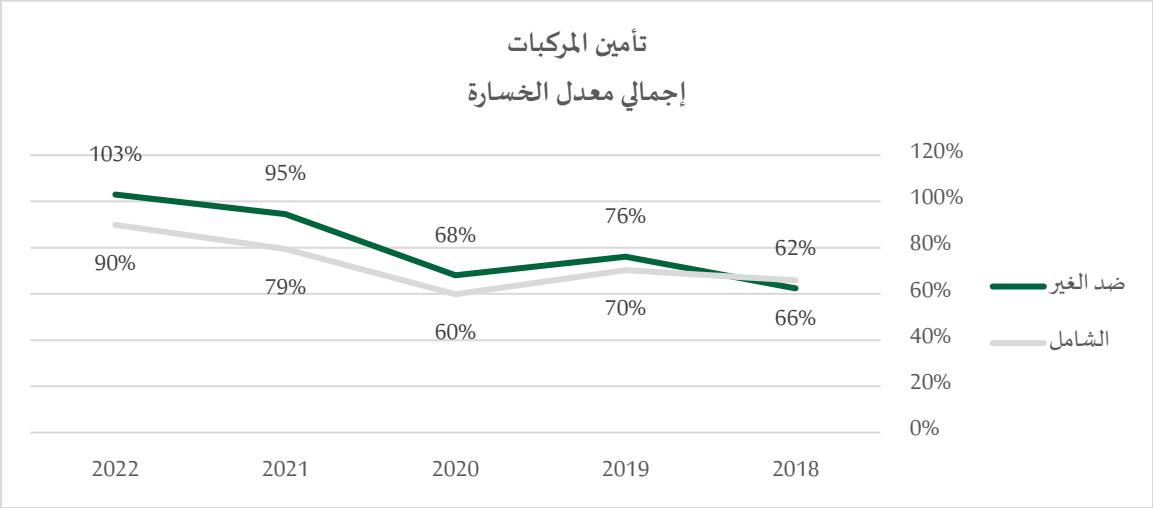

*ملاحظة: يتضمن معدل الخسارة للتأمين ضد الغير على نتائج منتج "منافذ".

بتجاهل الانخفاض الناتج عن فايروس كورونا في عام ٢٠٢٠م، أظهرت معدلات الخسارة اتجاهًا متزايدًا على مدار السنوات الخمس الماضية، حيث وصلت إلى مستوى قد يكون غير مستدام لشركات التأمين في عام ٢٠٢٢م، خاصةً لمنتج تأمين المركبات الإلزامي. تُعرض معدلات الخسارة المرتفعة قطاع التأمين لمخاطر اكتتاب عالية في حال عدم اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب. كما لاحظنا بعض تصحيحات الأسعار من قبل شركات التأمين بداية من الربع الثالث من عام ٢٠٢٢م.

١,٤,٢ تأمين المركبات حسب قناة البيع

بعد دخول منصات الوساطة الإلكترونية مجال تأمين المركبات في المملكة أواخر عام ٢٠١٧م واستحواذها على حصة مرتفعة من القطاع منذ عام ٢٠١٩م، وجه البنك المركزي الإكتواري المعين إلى تنبؤ وتتبع وثائق تأمين المركبات التي يتم بيعها من خلال منصات الوساطة الإلكترونية بشكل منفصل عن قنوات البيع الأخرى. كما تم إلحاق تأمين المركبات المؤجرة تمويلياً لهذه التعليمات بعد إصدار تعليمات البنك المركزي ذات العلاقة في عام ٢٠٢٠م.

توضح الرسوم البيانية أدناه نمو أعمال منصات الوساطة الإلكترونية في السنوات الأخيرة، إضافةً إلى معدلات الخسارة للوثائق المباعة من خلال تلك القنوات مقارنةً ببقية قنوات البيع الأخرى لتأمين المركبات (باستثناء منتج منافذ).

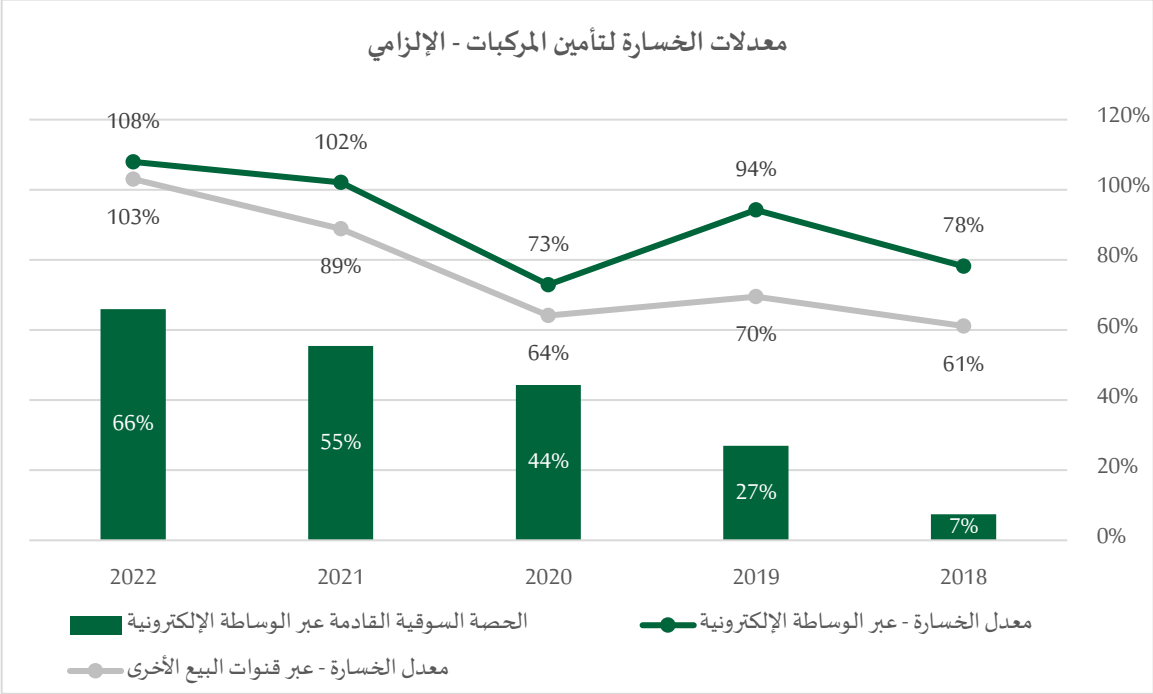

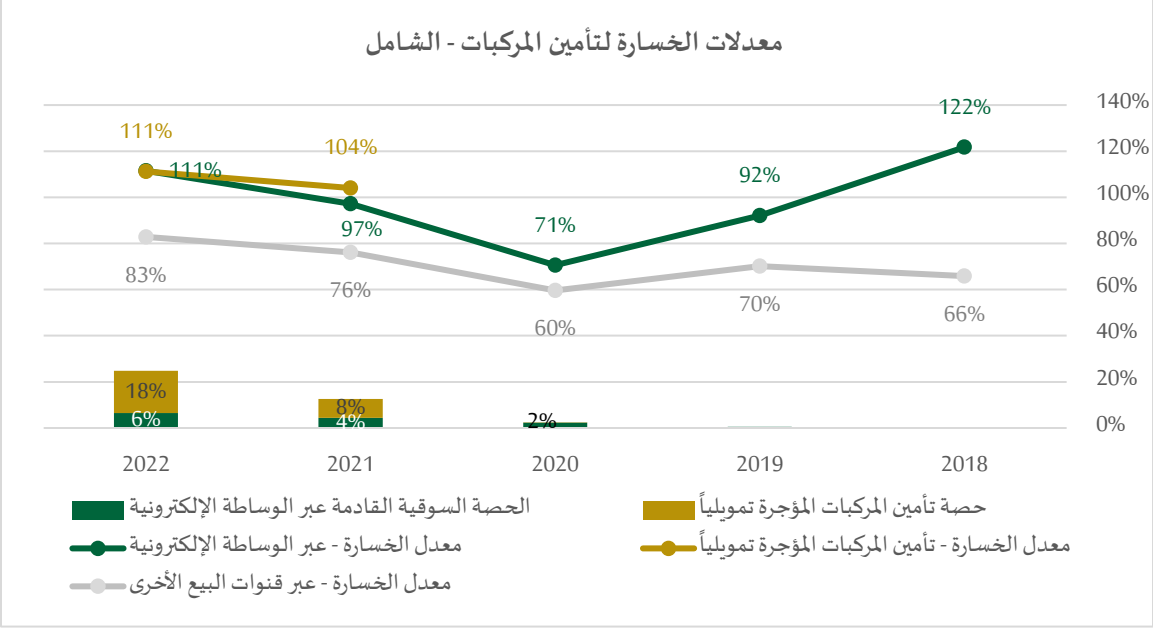

من جانب تأمين المركبات الإلزامي، يتضح نمو حصة الأقساط المباعة من خلال منصات الوساطة الإلكترونية بشكل متسارع. بالرغم من ذلك النمو، إلا أن معدل خسارة الوثائق الصادرة من منصات الوساطة الإلكترونية يفوق بشكل ملحوظ على معدلات الخسائر لبقية قنوات البيع الأخرى على الرغم من تقلص الفجوة في عام ٢٠٢٢م.

ومن جانب التأمين الشامل للمركبات، تم ملاحظة نمط مشابه للتأمين الإلزامي، حيث كان أداء الوثائق المباعة من خلال منصات الوساطة الإلكترونية أسوأ من قنوات البيع الأخرى. كما أن معدل الخسارة لوثائق تأمين المركبات المؤجرة تمويلياً قد كان أسوأ من معدل الخسارة للوثائق المباعة من خلال منصات الوساطة الالكترونية للعام ٢٠٢١م، ومن المتوقع أن يكون مقارب لمعدل خسارة الوثائق المباعة عبر منصات الوساطة الإلكترونية المرتفع لعام ٢٠٢٢م.

وفي ضوء نمو حصة الأقساط المباعة من خلال منصات الوساطة الإلكترونية وتأمين المركبات المؤجرة تمويلياً، فمن الضروري أن تنظر شركات التأمين في الجوانب التجارية والفنية للأعمال المباعة من خلال هذه القنوات وتجنب التنافسية الضارة.

وعليه، يتوقع البنك المركزي من الإكتواري المعين مراجعة تحليل الأقساط التي تتحصل عليها الشركة من خلال منصات الوساطة الإلكترونية والتأجير التمويلي والاستجابة بشكل كافٍ وفي وقت مناسب لموضوعات التسعير الفني والمخصصات الفنية.

١,٤,٣ موسمية تكلفة المطالبة لكل مؤمن له، ومعدل التكرار، ومتوسط قيمة المطالبة

تظهر الرسوم البيانية اتجاهات تكلفة المطالبة لكل مؤمن عليه، ومتوسط عدد المطالبات لكل مؤمن عليه، ومتوسط قيمة المطالبة لمطالبات تأمين المركبات مقسمة إلى نوعيه الإلزامي والشامل.

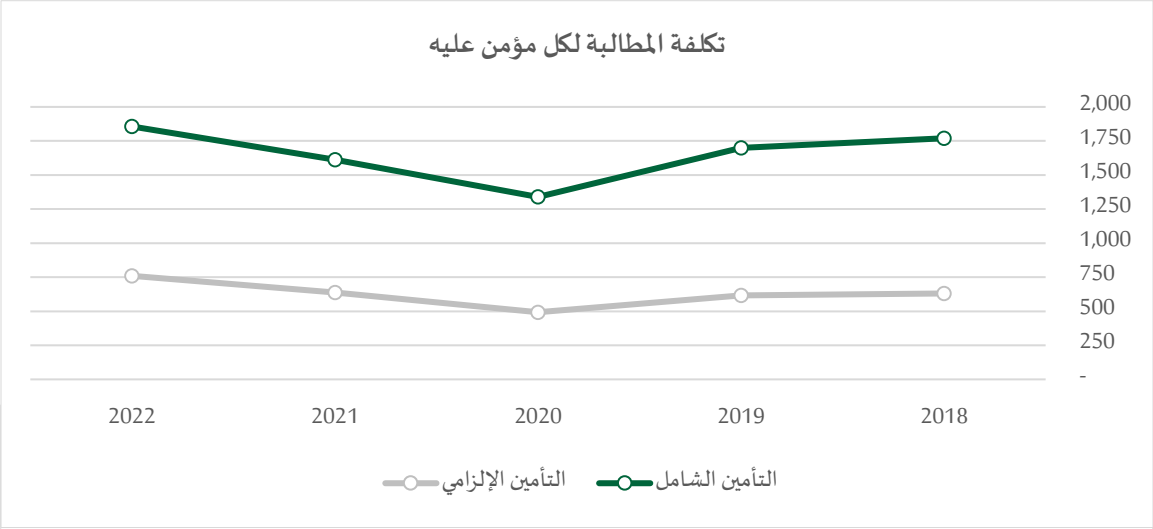

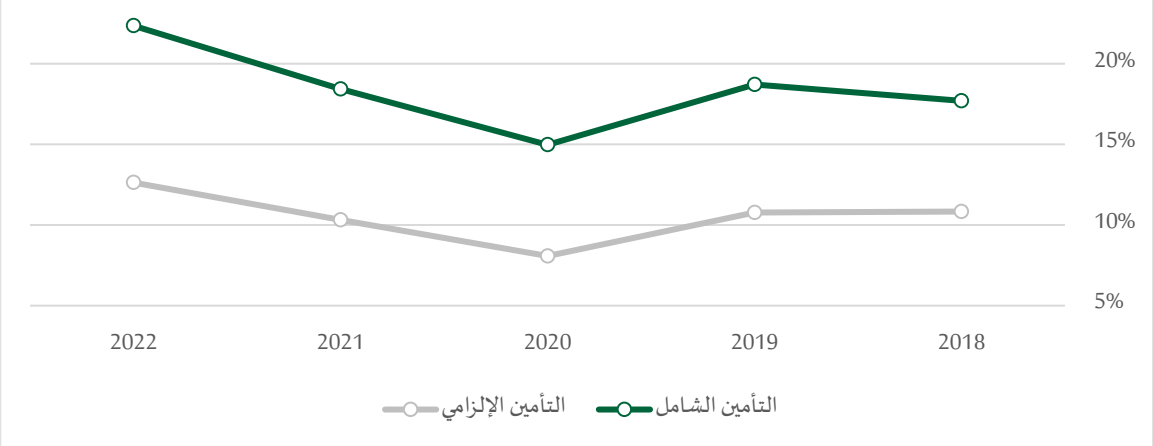

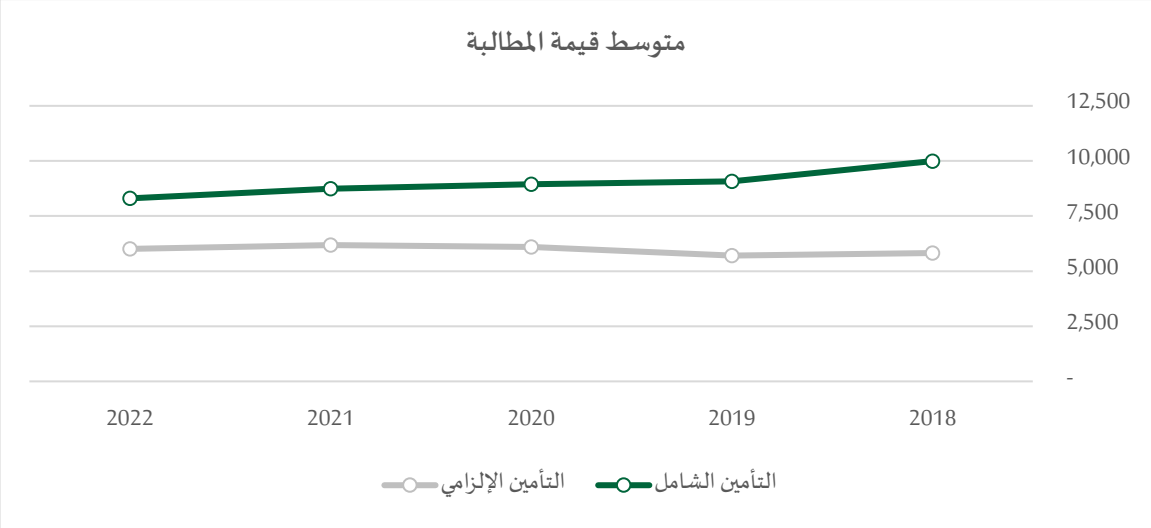

بغض النظر عن الانخفاض الظاهر في عام ٢٠٢٠م بسبب فايروس كورونا (كوفيد-١٩)، يمكن ملاحظة أن عام ٢٠٢٢م قد شهد ارتفاعًا في متوسط تكلفة المطالبة لكل مؤمن عليه خلال الخمس سنوات الماضية، ويبدو أن هذه الزيادة متأثرة بالارتفاع الكبير الملحوظ في متوسط تكرار المطالبة لكل مؤمن عليه. كما يُلاحظ أن متوسط قيمة المطالبة للتأمين الإلزامي ثابت بشكل نسبي خلال السنوات فيما يُلاحظ انخفاض في متوسط قيمة المطالبة للتأمين الشامل لنفس الفترة. يظهر الرسم البياني أدناه موسمية مطالبات التأمين الإلزامي للسنوات السابقة.

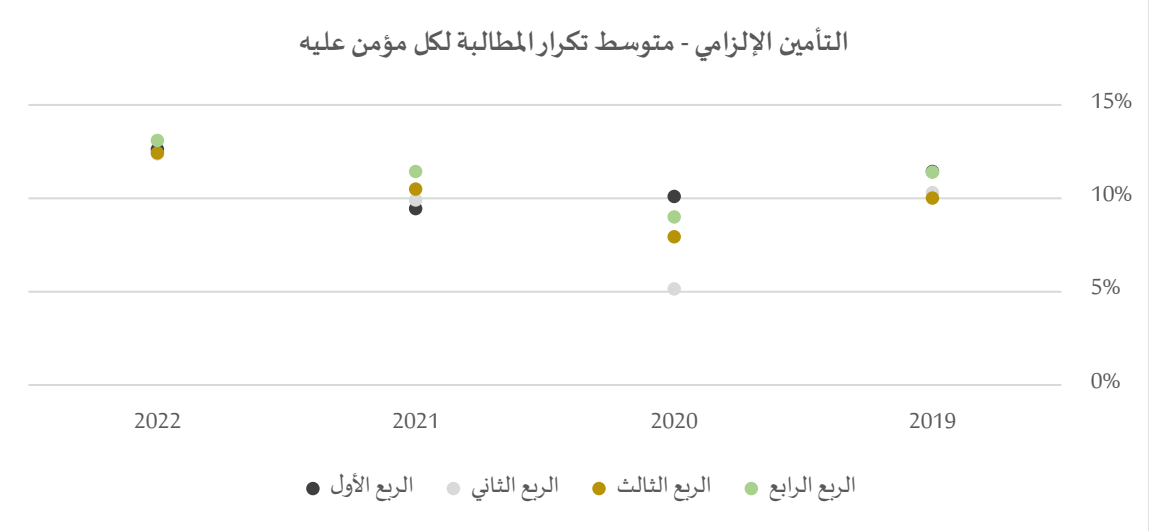

بغض النظر عن عام ٢٠٢٠م، يظهر قلة الاختلاف في موسمية المطالبات بين فترات الحوادث الربعية لعام ٢٠٢٢م على عكس ما يُمكن ملاحظته في الماضي. قد يعود جزء من ذلك إلى تغيير النظام الدراسي في المملكة من فصلين إلى ثلاثة فصول دراسية، بالإضافة إلى توافر المواسم الترفيهية على مستوى المملكة، وتشجيع السياحة، مما نتج عنه زيادة في الحركة المرورية وبالتالي ارتفاع في احتمالية التعرض إلى حادث مروري -لا سمح الله- في الفترات التي كانت تشهد موسمية منخفضة للحوادث سابقاً.

يتوقع البنك المركزي أن تضمن إدارة الشركة المتابعة الدقيقة لأداء المطالبات الناشئة في تأمين المركبات، وتحديد العوامل الدافعة وراء الارتفاع الأخير في معدلات الخسارة، وفهم التغيرات في موسمية المطالبات وتنفيذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب لتجنب خسائر الاكتتاب، والمنافسة السعرية غير الصحية.

١,٥ نتائج المخصصات الفنية للمعيار رقم (١٧)

إشارة إلى التطبيق الفعلي للمعيار المحاسبي رقم (١٧) -والمعيار رقم (٩)- بدءًا من الأول من يناير عام ٢٠٢٣م، بحيث يتعين على جميع الشركات إعادة وضع المخصصات الفنية والقوائم المالية لتتوافق مع المعيار الجديد. توضح الرسوم البيانية أدناه أبرز الإحصائيات الفنية بناء على التغير الناتج بسبب المعيار المحاسبي الحديث:

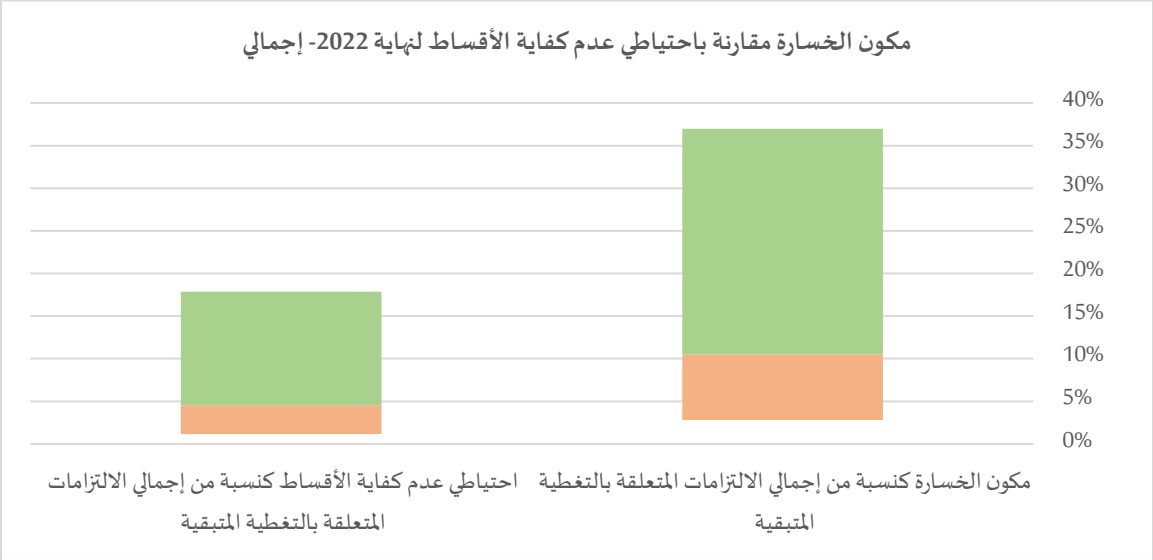

من الرسم البياني أعلاه، يلاحظ أن تأثير مخصص مكون الخسارة كان أعلى من احتياطي عدم كفاية الأقساط، مع كون وسيطها ضعف وسيط الآخر. يمكن تفسير ذلك بعاملين: أولاً هو أن الحسابات تتم بصورة أكثر تفصيلاً، حيث لا يمكن تعويض الخسائر الناتجة من مجموعات العقود المتوقع خسارتها مع مجموعات العقود المربحة. ثانياً، تأثير إضافة مخصص "ضبط المخاطر". لذا من المتوقع أن ممارسات الاكتتاب لدى شركات التأمين ستكون على مرأى المستثمرين من الآن فصاعداً والذي سيؤول إلى الانضباط في التسعير وشفافية أكثر في النشر.

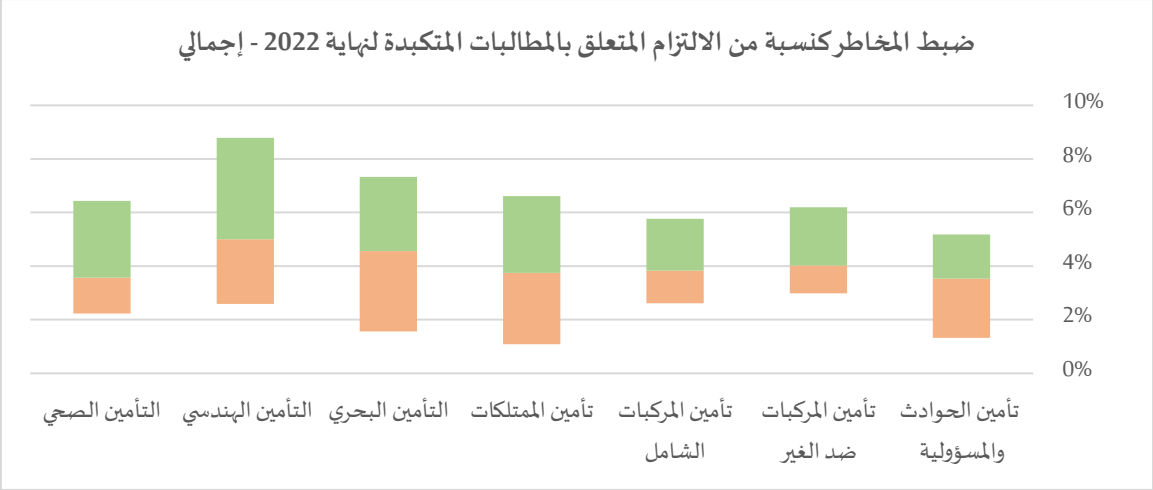

يمكن من الرسم البياني أعلاه ملاحظة أن مخصص "ضبط المخاطر" لكل من المحافظ يختلف باختلاف الشركة كنسبة من الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة، بتباين أكثر في أنواع تأمين الممتلكات والحوادث عن تأمين المركبات والتأمين الصحي. أما من ناحية الوسيط، فالأقل كان التأمين الصحي والأعلى كان التأمين الهندسي والذي يشمل وثائق مخاطر المشاريع الناشئة وأخطار التركيب والتي تمتاز بطول الأجل. كما يبين الرسم البياني أن الاختلاف بين شركات التأمين يمكن تفسيره باختلاف كلاً من مستوى الثقة والنمذجة المطورة والفرضيات المتنوعة.

أخذاً بالحسبان أننا في الأيام الأولى من تطبيق المعيار رقم (١٧)، يحث البنك المركزي الإكتواري المعين على متابعة المنهجيات المتبعة أخذاً في الاعتبار الخبرات الناشئة ومؤشر أداء الشركة مقارنة بقريناتها و أفضل الممارسات المتبعة وملف المخاطر للشركة ومدى تقبلها للمخاطر.

١,٦ المطالبات المتعلقة بفايروس كورونا (كوفيد-١٩)

منذ الأيام الأولى لجائحة كورونا (كوفيد-١٩)، ألزم البنك المركزي شركات التأمين بتقديم تقارير إضافية لمراقبة المطالبات الناشئة عن فايروس كورونا (كوفيد-١٩) سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. كما اتخذ البنك المركزي ما يلزم من إجراءات حيال هذا الشأن. ويوضح الرسم البياني أدناه مبالغ المطالبات المبلغ عنها نهاية كل ربع منذ بداية الجائحة مقسمة إلى مطالبات تمت تسويتها، وقائمة، ومرفوضة حتى نهاية عام ٢٠٢٢م.

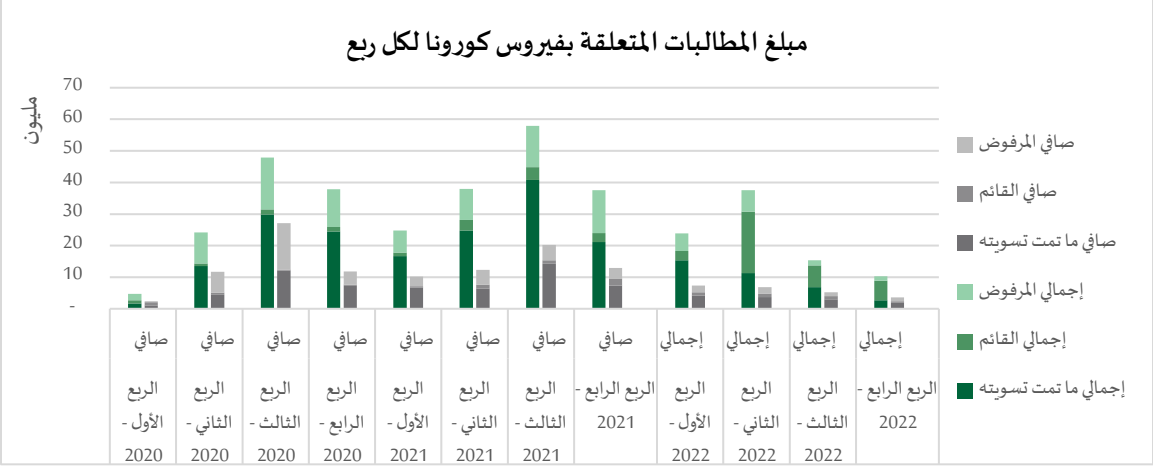

بعد بلوغ المطالبات ذروتها في الربع الثالث من سنة ٢٠٢١م، تظهر المطالبات اتجاها تناقصيا خلال الأرباع التي تليها، مع قلة المطالبات المبلغة عنها في النصف الثاني من ٢٠٢٢م. كما أن المطالبات المسترجعة من معيدي التأمين خففت بشكل جوهري من أثر تلك المطالبات، حيث بلغت نسبة صافي المطالبات التراكمي إلى إجمالي المطالبات التراكمي للمطالبات المتكبدة ٣٢% بنهاية عام ٢٠٢٢م. وبلغت نسبة صافي المطالبات المتكبدة من إجمالي صافي الأقساط المكتسبة للسنوات ٢٠٢٠م إلى ٢٠٢٢م ٠,١١%. وبالتالي، لايزال صافي الأثر لجائحة فايروس كورونا (كوفيد-١٩) في مستويات منخفضة لقطاع التأمين.

توضح الرسوم البيانية أدناه توزيع المطالبات التي تمت تسويتها، والقائمة، والمرفوضة حسب نوع النشاط وعلى أساس الصافي من إعادة التأمين، لجميع المطالبات المبلغ عنها منذ بداية الجائحة وحتى نهاية عام ٢٠٢٢م.

توزيع المطالبات المتعلقة بفيروس كورونا (كوفيد-١٩) الصافي من إعادة التأمين

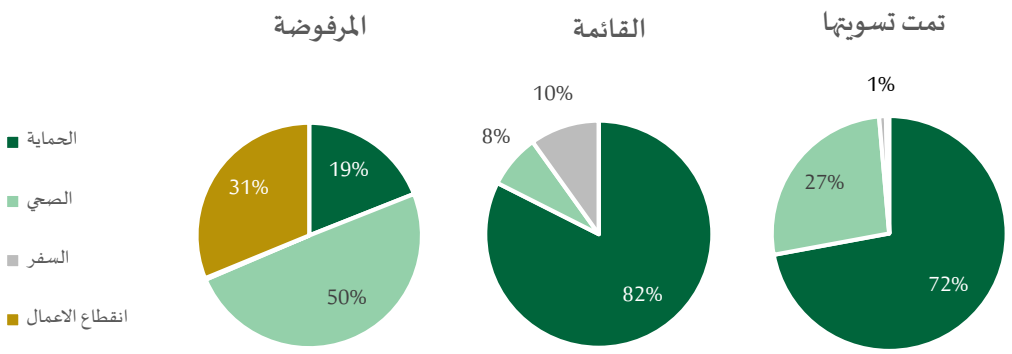

ترتبط غالبية المطالبات التي تم تسويتها والمطالبات القائمة بتأمين الحماية والادخار والتي تغطي حالات الوفاة المتعلقة بفايروس كورونا، متبوعةً بالمطالبات المتعلقة بالتأمين الصحي في المطالبات التي تمت تسويتها وبتأمين السفر في المطالبات القائمة. وترتبط غالبية المطالبات المرفوضة بالمطالبات المتعلقة بالتأمين الصحي متبوعة بالمطالبات المتعلقة بانقطاع الأعمال. وعلى الرغم من أن المملكة تكفلت بتغطية تكلفة علاج فايروس كورونا خلال الجائحة، ونظرًا لانخفاض شدة الحالات بشكل جوهري وإزالة تصنيف الفايروس كجائحة، أُضيفت تغطية فايروس كورونا للوثيقة المحدثة لمجلس الضمان الصحي وبالتالي فإن تكلفة العلاج يتم تحملها الآن من قبل شركات التأمين.

في حين يعد أثر فايروس كورونا في مستويات منخفضة على قطاع التأمين السعودي، يتوقع البنك المركزي أن تستمر إدارة الشركة في مراقبة التطورات الناشئة وأن تكون على إطلاع بأي موجات قد تطرأ أو تفشي فايروسات جديدة. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يتم تضمين الدروس المستفادة من جائحة كورونا في فلسفات التسعير والاكتتاب وإدارة المطالبات الخاصة بالشركة. كما يتوقع البنك المركزي أن تستمر الإدارة في التأكد من عدم وجود فجوات بين بنود الوثيقة الأساسية واتفاقيات إعادة التأمين فيما يتعلق في المطالبات الناتجة عن الجائحة تحت كل فرع من فروع التأمين وذلك بالنظر إلى الأثر الكبير للمبالغ المسترجعة من معيدي التأمين.

١,٧ أثر كفاية التسعير على معدلات الخسارة

فيما يخص فرعي تأمين المركبات والتأمين الصحي، وبموجب عدد من الضوابط، تمنح تعليمات البنك المركزي مرونة لإدارة الاكتتاب في شركة التأمين في بيع وثيقة التأمين بسعر يختلف عن السعر الذي أوصى به الإكتواري المعين لديها. ومن بين تلك الضوابط، يشترط أن تبقى أي تغيرات عن السعر الفني ضمن إطار "بيان تفويض الاكتتاب" في دليل الاكتتاب المعتمد من مجلس إدارة الشركة. كما يجب توثيق الأساس المنطقي لأي خصومات ممنوحة بشكل مناسب، وأن يكون مجلس الإدارة على إطلاع بالأثر المالي المحتمل لتلك الخصومات.

بافتراض ثبات العوامل الأخرى، فمن المتوقع أن ينتج عن انخفاض معدل كفاية التسعير ارتفاع في معدل الخسارة وانخفاض في الربحية، والعكس صحيح. يقارن الرسم البياني أدناه معدل كفاية التسعير مع إجمالي معدل الخسارة النهائي لعام ٢٠٢٢م بين الشركات التي سجلت أعلى معدلات خسارة وتلك التي سجلت أقل معدلات خسارة لتأمين المركبات الإلزامي.

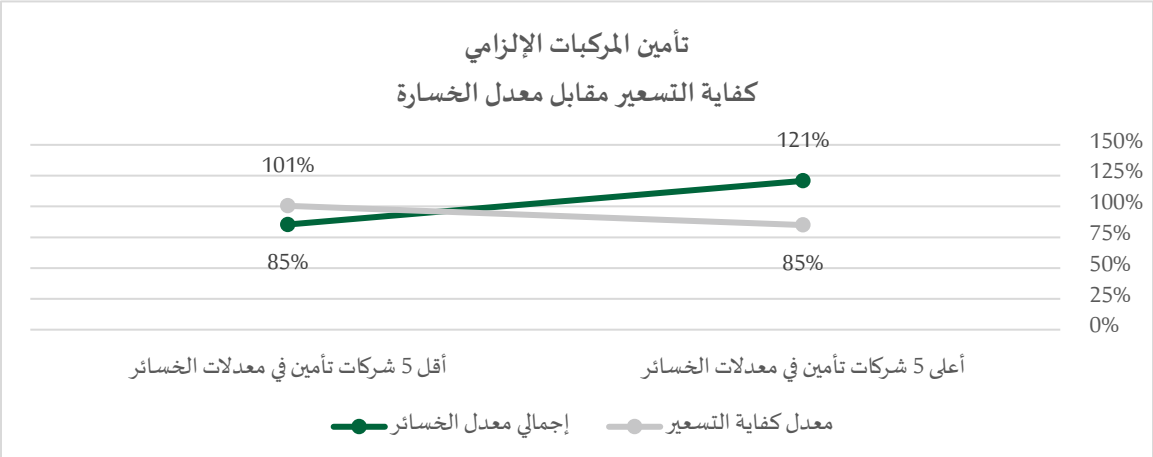

ملاحظة: تم استخدام متوسط معدلات كفاية التسعير للنصف الثاني من عام اكتتاب ٢٠٢١م والنصف الأول من عام اكتتاب ٢٠٢٢م وذلك لتمثيل سنة الحوادث ٢٠٢٢م

بالنسبة للشركات ذوات معدلات الخسارة الأعلى، يظهر الرسم البياني أعلاه أنه كان من الممكن تقليل الخسائر لتلك الشركات من خلال التقيد بالأسعار الفنية، لكن ذلك لن يقضي تمامًا على تلك الخسائر، مما يشير إلى عدم كفاية السعر الفني الموصى بها من قبل الإكتواري المعين. ومن ناحية أخرى، شركات التأمين ذات معدلات خسارة أقل التزمت بشكل أكبر بالأسعار الفنية الموصى بها من قبل الإكتواري المعين، حيث تمكنت من تحقيق نسبة خسارة أقل بـ ٣٦ نقطة مئوية عن تلك الخاصة بالشركات الأسوأ أداءً، مما يبرز أهمية انضباط الاكتتاب، ودقة التسعير الفني.

بينما المغزى من الإعداد المنتظم لتقارير كفاية التسعير هو أن تكون أداة تحكم فعّالة في أنشطة التسعير والاكتتاب، إلا أنه من المحتمل أن تكون الإحصاءات المذكورة أعلاه تعاني من بعض النقص في البيانات الموثوقة، حيث تم رصد في عدد من الملاحظات خلال الزيارات التفتيشية التي يقوم بها البنك المركزي فيما يتعلق بجودة البيانات، مما يمثل تحدي مشترك بين الإكتواريين المعينين. العديد من شركات التأمين لا تزال تعد التقارير المذكورة أعلاه يدويًا، على عكس عدد من الشركات الأخرى التي قامت بأتمتة العملية بشكل كامل، مما يعطي مصداقية أكبر للشكوك المتعلقة بمصداقية البيانات.

وعليه، يتوقع البنك المركزي من الشركة ضمان التالي:

أ- موثوقية البيانات المستخدمة لإعداد تقارير كفاية التسعير.

ب- أتمتة عملية إصدار تقارير كفاية التسعير بشكل كامل.

ج- التقيد التام بالضوابط الداخلية للتخفيض الاختياري لأسعار أقساط التأمين.

د- مشاركة المعلومات ذات الصلة بالأثر المالي المتوقع لأي خصومات كبيرة في الأسعار مع مجلس الإدارة بشكل مستمر.

هـ- الحفاظ على حلقة تواصل فعالة ومتينة بين إدارة الاكتتاب والإكتواري المعين لضمان مناسبة الأسعار الفنية المقدمة من الإكتواري المعين وضمان دقتها.

١,٨ تقديرات الحطام وحق الرجوع

يمكن أن تساهم الإدارة الفعّالة في تحصيل مبالغ الحطام وحق الرجوع لشركة تأمين المركبات في تخفيض صافي تكلفة المطالبات. ويوضح الرسم البياني أدناه نطاق التحصيل النهائي المتوقع لشركات التأمين خلال السنوات الأخيرة.

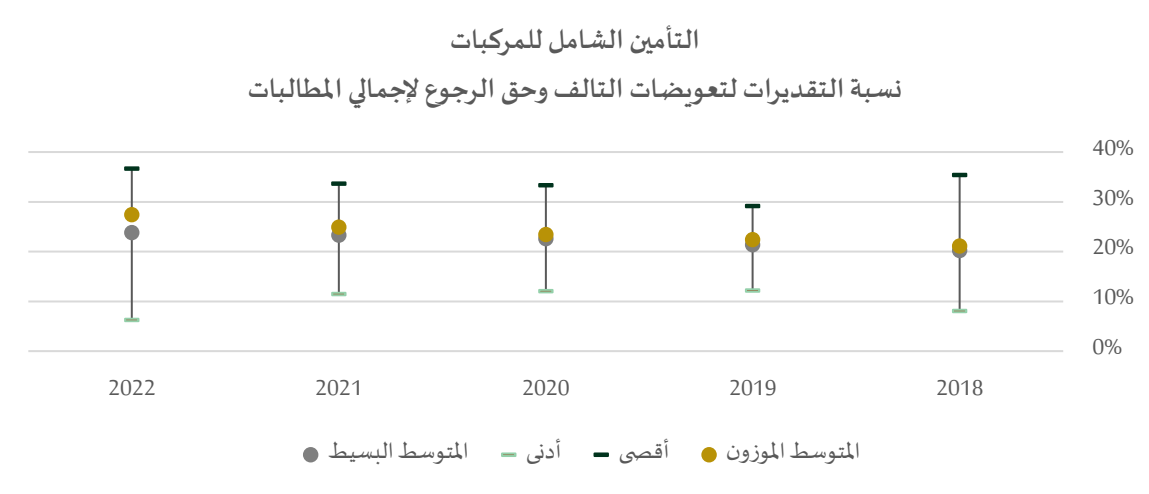

يشير النطاق الواسع الظاهر أعلاه إلى أنه على الرغم من قدرة بعض الشركات على تحسين سجل صافي المطالبات من خلال تحصيل مبالغ الحطام وحق الرجوع بنحو فعّال، إلا أن هناك شركات في الطرف الأدنى من النطاق لم تستغل تلك الإمكانيات الكبيرة، والتي يمكن بدورها أن تؤثر بحدّة في وضعهم التنافسي في القطاع.

فيما يتعلق بمتوسط تقديرات تحصيل مبالغ الحطام وحق الرجوع، يلاحظ أن متوسط معدل الاسترداد قد ارتفع بشكل مطّرد على أساس سنوي، ومعدل الزيادة يكون أكثر وضوحًا في المتوسط الموزون منه في المتوسط البسيط، مما يشير إلى أن شركات التأمين ذات الحصة السوقية الأكبر كانت قادرة على تطبيق استراتيجيات استرداد أكثر فاعلية من بقية المنافسين، والتي ينبغي أن تكون بمثابة تشجيع لتلك الشركات في الاستثمار والسعي أكثر في هذا المجال.

وعليه، يتوقع البنك المركزي أن تستمر إدارة الشركة في تحسين كفاءة إجراءات التحصيل لديها لزيادة الاستفادة من مصدر الإيرادات المشارإليه والتي من المحتمل أن تُشكل نسبة كبيرة، وذلك لتمكينها من تقديم أسعارأكثرتنافسية لحاملي وثائق التأمين، ولاسيما لوثائق التأمين الشامل للمركبات.

١,٩ المخصصات الإكتوارية - مجالات يمكن تحسينها

١,٩,١ تقسيم المخصصات الفنية للتأمين الصحي

على الرغم من تحديد حد أدنى لمستوى تقسيم المخصصات الفنية لتأمين الصحي لتتضمن تأمين الشركات وتأمين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتأمين الزيارة وتأمين السياحة وتأمين العمرة، شارك عدد قليل من شركات التأمين تقارير الاحتياطيات بالحد الأدنى للتقسيم. يبين الرسم البياني أدناه معدل الخسارة خلال السنوات لإجمالي التأمين الصحي بعد استثناء تأمين الزيارة والسياحة والعمرة، وبشكل منفصل لكل من التأمين الصحي للزيارة والتأمين الصحي للسياحة والتأمين الصحي للعمرة.

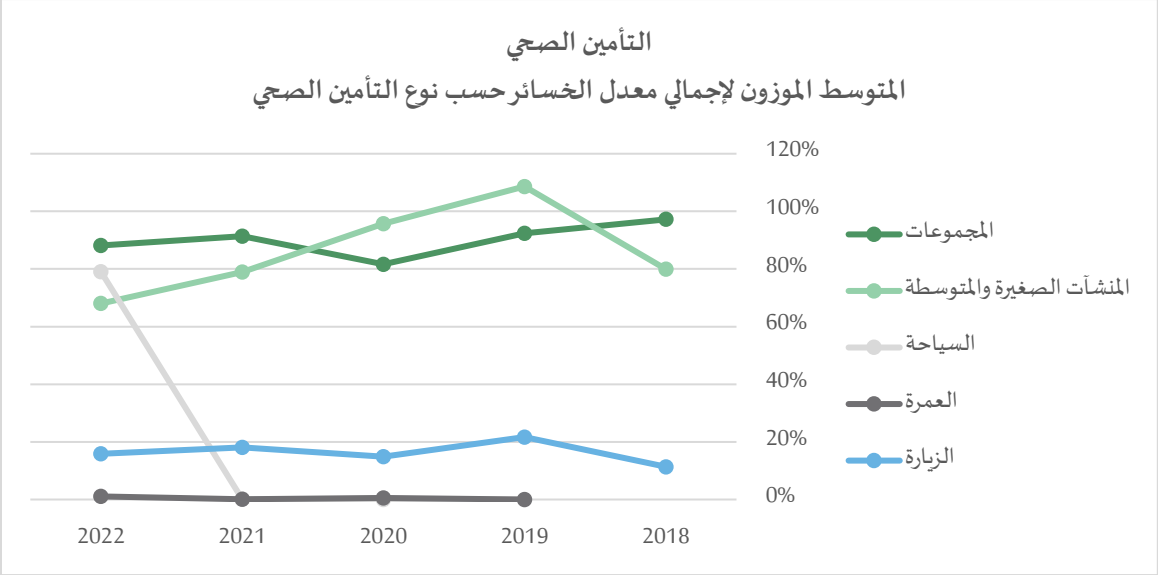

يظهر الرسم البياني أعلاه الاختلاف الجوهري في أداء الحد الأدنى لمستوى تقسيم الاحتياطيات بناء على أداء الشركات التي قامت باحتساب الاحتياطيات بالحد الأدنى للتقسيم.

بالنظر إلى الاختلاف الكبير في أداء كل قسم من الأقسام المذكورة أعلاه، يتوقع البنك المركزي قيام جميع الإكتواريين المعينين باحتساب الاحتياطيات الفنية بالحد الأدنى المحدد من قبل البنك المركزي.

١,٩,٢ نمط اكتساب الأقساط

<u>التأمين الهندسي</u>

للتحقق من المخاطر المتعلقة بوثائق التأمين الهندسي التي تتسم بفترة تغطية طويلة نسبيًا -وثائق التغطية الكلية للمقاولين (CAR) ووثائق التغطية الكلية للإنشاءات (EAR) تحديدًا- تم طلب بيانات نمط اكتساب الأقساط من الإكتواري المعين لفرع التأمين الهندسي، حيث يوضّح الرسم البياني أدناه المتوسط والمدى الربيعي للأنماط المشاهدة في القطاع.

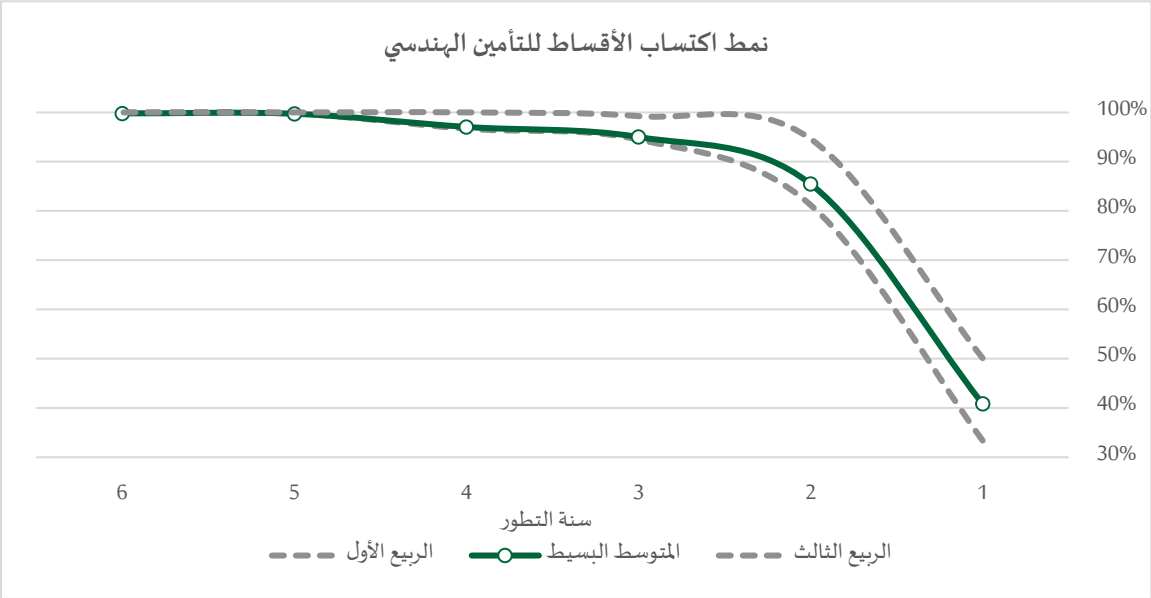

يُشير الرسم أعلاه إلى وجود نمط اكتساب أسرع من المتوقع للوثائق ذات التغطية الطويلة والمخاطر المتزايدة مع تقدم مرحلة بناء المشاريع المؤمن عليها (EAR/CAR). بعد التحقق، تبين أن جزءًا من تشوه الرسم أعلاه هو بسبب شمول البيانات وثائق تغطية تعطل آلات البناء ذات فترة تغطية لمدة سنة واحدة، وجزئا آخر يعود إلى معاملة شركات التأمين لطلبات تمديد الوثائق المشار إليها أعلاه سنة إضافية على أنها وثائق ذات فترة تغطية لمدة سنة واحدة -أو أقصر اعتمادًا على فترة التمديد ويختلف بين الشركات- بدلاً من تمديد الوثيقة الأساس. للمضي قدمًا تم إجراء بعض التصحيحات من قبل الإكتواريين المعينين حيث أصدر البنك المركزي تعليمات حول معاملة طلبات تمديد وثائق التأمين الهندسي ذات الفترات الطويلة (EAR/CAR)، وأنماط اكتساب الوثائق الأصل والوثائق ذات الفترات القصيرة على أن يتم مشاركة بياناتها بشكل منفصل عن الوثائق ذات الفترات الطويلة، من المتوقع أن يتم تصحيح الاستحقاق السريع لتلك الوثائق مستقبلاً.

<u>تأمين العيوب الخفية</u>

يعتبر تأمين العيوب الخفية تأمينًا جديدًا نسبيًا وهو تأمين تم إلزامه على المباني المنشأة حديثًا في المملكة. حيث يغطي المنتج مخاطر عيوب المباني لمدة عشر سنوات من تاريخ الانتهاء من البناء، وفي ظل عدم توافر الخبرات المحلية ونظرًا لطبيعة المنتج طويلة الأمد، من المهم على الإكتواري المعين أن يستعين بالضوابط المهنية والخبرات الناتجة عن منتجات مماثلة في أسواق أخرى (مثال: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا) والمشاركة في تطوير أفضل ممارسات القطاع.

من الاستفهامات الأساسية حول المنتج هو نمط تطور المطالبات المستقبلية، مما يؤثر على نمط اكتساب الأقساط -اكتساب الأقساط بشكل خطي على مدى عشر سنوات، أو اكتساب أسرع/أبطأ في البداية وعكس ذلك عند نهاية فترة العشر سنوات-

.

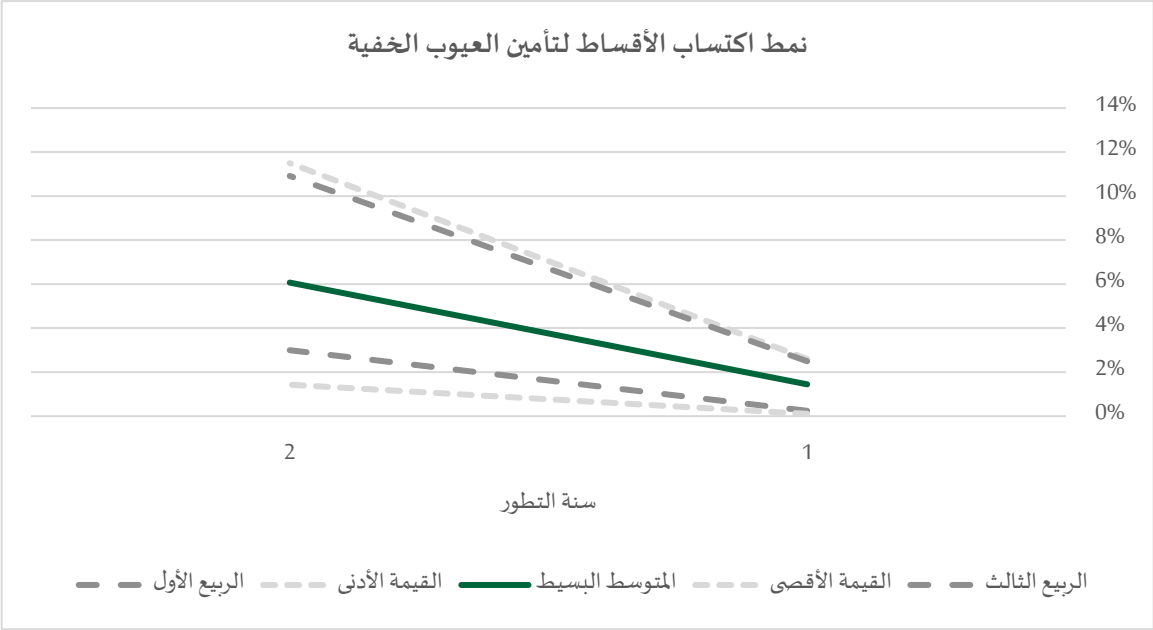

يوضّح الرسم البياني أدناه مدى أنماط الاكتساب لمنتج تأمين العيوب الخفية المُستخدم من قبل الإكتواريين المعينين في نهاية عام ٢٠٢٢م.

جميع شركات التأمين التي توفر هذا النوع من التأمين تتشارك في وعاء مخاطر واحد، فهي تكتتب نفس نوع المخاطر وبذلك تتجنب الفروقات الزمنية. يوضح الرسم البياني أعلاه إلى وجود اختلاف في وجهات النظر بين الإكتواريين المعينين فيما يتعلق بنمط تطور المطالبات المستقبلية.

منذ ذلك الحين، نشر البنك المركزي تعليمات فيما يتعلق بالمنتج، وسيستمر العمل مع القطاع والإكتواريين المعينين لتطوير أفضل الممارسات لوضع مخصصات فنية لهذه الأنواع من المخاطر.

يتوقع البنك المركزي من الإكتواري المعين أن يعمل مع إدارتي المالية والاكتتاب لدى شركات التأمين من أجل الوصول إلى نمط اكتساب مناسب لكل نوع من المخاطر.

١,٩,٣ الحطام، حق الرجوع من الأفراد وحق الرجوع من شركات التأمين

يتعين على الإكتواري المعين حسب تعليمات البنك المركزي بوضع المخصصات الفنية بشكل منفصل لكل نوع من أنواع الاسترداد -مثل المبالغ المستردة من بيع الحطام، والاسترداد من الأفراد ضمن حق الرجوع، والاسترداد من شركات التأمين ضمن حق الرجوع-، حيث صدرت التعليمات على ضوء الاختلاف في البيانات التاريخية لكل طريقة استرداد، والاختلافات في العوامل التي تؤثر على كل نوع من أنواع الاسترداد، بالإضافة إلى الاختلافات في الوقت المستغرق في تحقيق كل نوع من أنواع الاسترداد.

في حين أن أقلية من شركات التأمين لم تتمكن من إجراء تحليل المخصصات الفنية المفصلة حسب نوع الاسترداد بسبب نقص البيانات، الرسوم البيانية أدناه تظهر غالبية الشركات التي تمكنت من إجراء التحليل المفصل بناءً على البيانات في نهاية عام ٢٠٢٢م.

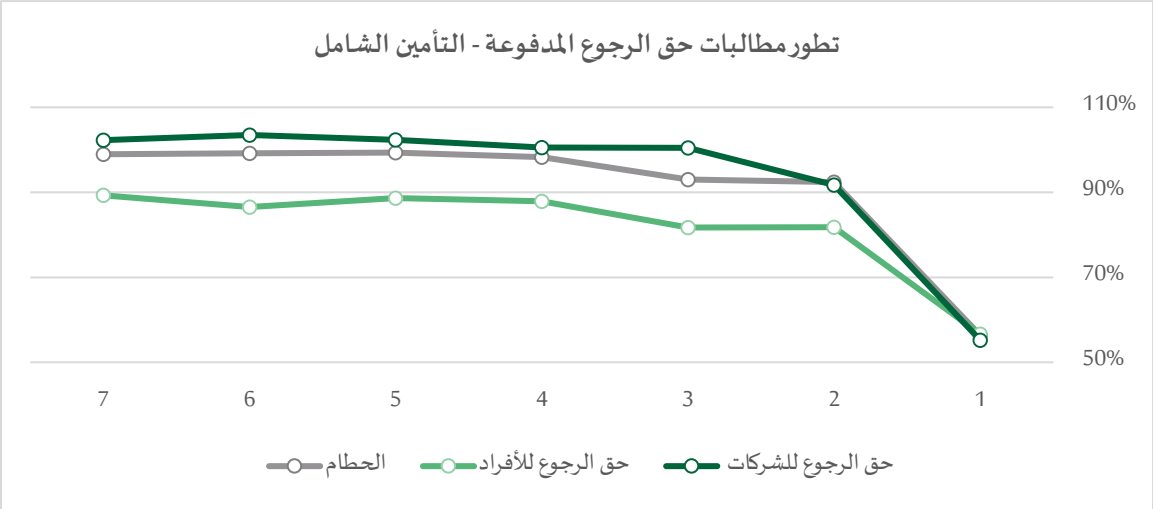

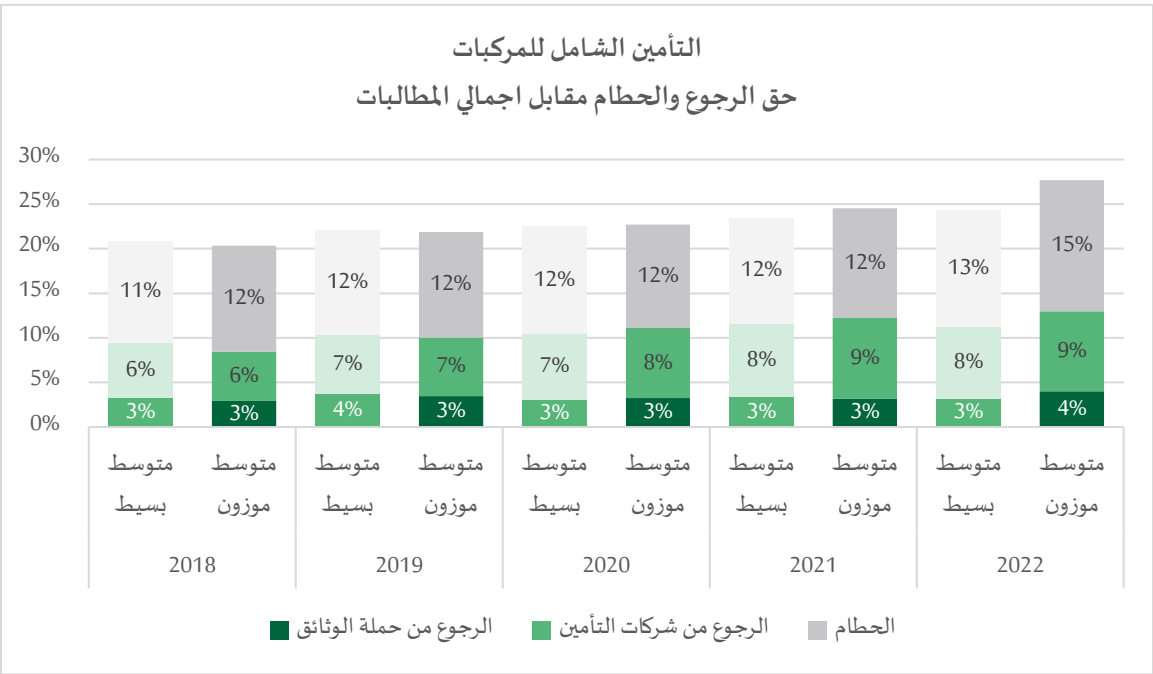

يمكن الملاحظة من الرسم البياني الثاني أن أعلى حصة للاسترداد هي لبيع حطام المركبات، والتي قد زادت في عام ٢٠٢٢م بناءً على اتفاقيات بيع الحطام التي أعادت عدد من شركات التأمين التفاوض حيالها وتوقيع اتفاقيات أكثر كفاءة. كما أنه من الممكن أن تكون بعض تلك الزيادة ناتجة عن تحديات سلاسل التوريد العالمية في صناعة المركبات، مما جعل بعض قطع الغيار أعلى تكلفةً مما كانت عليه.

الزيادة في عام ٢٠٢٢م أكثر وضوحًا على أساس المتوسط الموزون منها على المتوسط البسيط، مما يعني أن شركات التأمين الأكبر تعتبر أكثر كفاءة في استراتيجياتها المحدثة لزيادة إيرادات بيع الحطام.

من ناحية أخرى، يشير الرسم البياني الأول نمط تطور الاسترداد من عمليات حق الرجوع، حيث الاسترداد من الأفراد يستغرق وقتًا أطول. وفي هذا الصدد، أشارت بعض شركات التأمين إلى أن بعد اتخاذ إجراءات استباقية لتسريع عملية الاسترداد، كانت النتائج مشجعة.

يتوقع البنك المركزي من جميع شركات التأمين تسجيل بيانات الاسترداد بمستوى مناسب من التفصيل، مع التأكد من أن البيانات المتاحة للإكتواري المعين تلبي متطلبات إجراء تحليل المخصصات الفنية.

٢ تقارير التسعير الإكتواري

٢,١ التسعير الصحي

يتعين على الإكتواري المعين وبشكل سنوي –على الأقل– القيام بمراجعة شاملة لأسعار الوثائق لعكس آخر التطورات في أنماط المطالبات وعدم اليقين المرتبط بها، والمصاريف المتكبدة من الشركة، والربح المستهدف من قبل مجلس إدارة الشركة. وينتج عن تلك المراجعة بتوصية الإكتواري المعين لقائمة الأسعار الفنية المحدثة ليتم تطبيقها بعد ذلك من قبل فريقي المبيعات والاكتتاب في الشركة. وبناءً على مدى ملاءمة الفرضيات المستخدمة، وعدد عوامل التسعير المأخوذة بالاعتبار، والمخصصات الموضوعة للتغييرات التشريعية، ومعامل المصداقية المحدد لمطالبات العميل السابقة، فإن الوضع التنافسي لشركة التأمين يعتمد وبشكل جوهري على توصيات الإكتواري المعين.

٢,١,١ عوامل التسعير

شجع البنك المركزي الإكتواريين المعينين على الاستمرار في البحث عن عوامل تسعير جديدة بهدف تطوير وتحسين دقة التسعير في قطاع التأمين بالمملكة. يبين الرسم البياني أدناه نطاق عدد عوامل التسعير المستخدمة من قبل شركات التأمين لتسعير وثائق التأمين الصحي لعام ٢٠٢٢م مقارنة بعام ٢٠٢١م.

* تغيرت أرقام ٢٠٢١م بشكل طفيف عما تم عرضه في خطاب العام الماضي وذلك نتيجة لتغيير الأساس المستخدم لحساب عدد العوامل.

شهد متوسط عدد عوامل التسعير المستخدمة ارتفاعا طفيفاً. كما ارتفع الحد الأدنى للعوامل المستخدمة بمقدار عامل واحد، مما يشير إلى الجهود المبذولة من قبل شركات التأمين لتحسين أسس تسعيرها. بالإضافة إلى محاولات الشركات ذوات آليات

تسعير أقل تطورًا باللّحاق بأقرانها. وفي الوقت نفسه، لا يزال هناك تباين كبير بين شركات التأمين من حيث عدد عوامل التسعير المستخدمة، والذي من شأنه أن يؤثر-بشكل كبير ربما- على الوضع التنافسي لشركة التأمين وربحيتها نظراً لاستخدامها آليات تسعير أقل دقة مقارنة بالقطاع.

٢,١,٢ معدل التضخم

يعد استخدام الفرضيات المناسبة لمعدل التضخم ذات أهمية عالية. حيث تستخدم فرضية معدل التضخم الرجعي (التاريخي) لجلب تكلفة المطالبات التاريخية لمستوى السعر الحالي، بينما تستخدم فرضية معدل التضخم المستقبلي لتعديل سعر القسط من وقت احتسابه لوقت وقوع العلاج الصحي.

إن استخدام فرضيات غير دقيقة لأي من معدلات التضخم المذكورة أعلاه له عواقب وخيمة على دقة السعر الفني للإكتواري المعين. حيث يظهر الرسم البياني أدناه مقارنة للمتوسط البسيط لمعدلي التضخم الرجعي والمستقبلي لكل نوع من أنواع العلاج المستخدمة من قبل الإكتواري المعين.

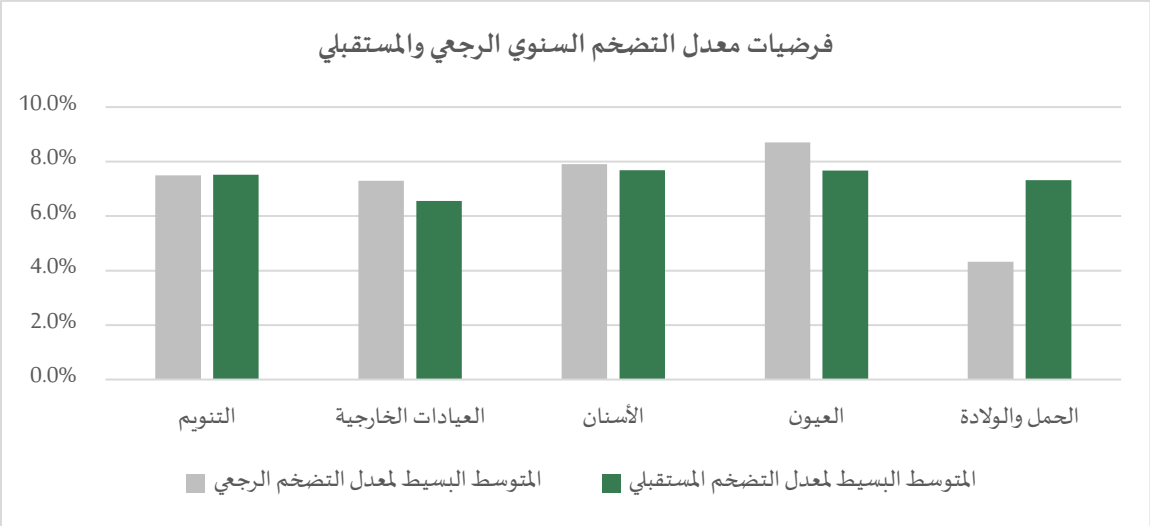

بناء على الفرضيات أعلاه، يمكن استنتاج أن متوسط التكلفة لعلاج العيون والأسنان تمثل النمو الأسرع في الآونة الأخيرة. وفي المقابل، تمثل تكلفة الحمل والولادة أقل معدل في التضخم الرجعي، إلا أنه يتضح عدم اعتماد الإكتواريين المعينين على الخبرة السابقة في تقدير معدل التضخم المستقبلي بالنظر إلى قرب معدل التضخم فيها من معدل التضخم لبقية أنواع العلاج.

٢,١,٣ النسبة الإضافية للعمولة

عادةً ما يوجد تنافسية عالية بين شركات التأمين في تخفيض هامش الربحية وذلك نظرًا لحجم الأقساط الكبير المرتبط بالتأمين الصحي الإلزامي في المملكة. وبالتالي، فإن القدرة على بيع الوثائق بنسبة عمولة منخفضة يمثل دورا مهما في الحفاظ على جاذبية الأقساط لحملة الوثائق مع الاحتفاظ بهامش ربحية مقبول.

يوضح الرسم البياني أدناه النسبة الإضافية للعمولة المستخدمة من قبل الإكتواريين المعينين في التسعير لمختلف أنواع التأمين الصحي، مع الأخذ بالاعتبار نسب العمولة التاريخية.

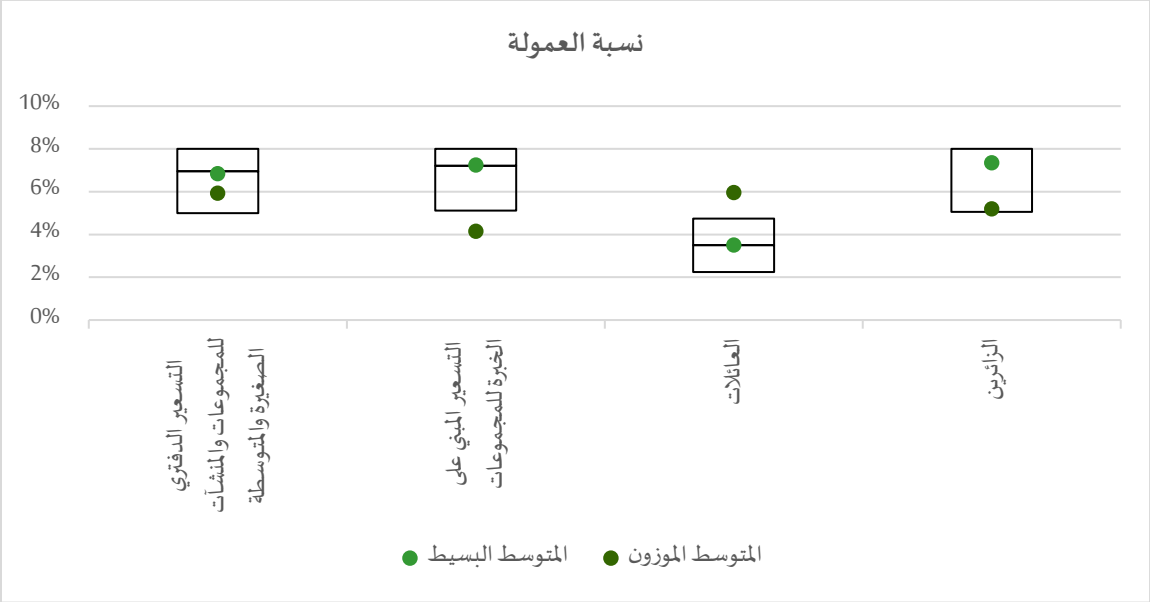

يشير المدى الربيعي لكل أنواع التأمين الصحي إلى امتلاك بعض الشركات لمنافع تنافسية أعلى، وذلك نظرًا لقدرتهم على البيع بنسبة عمولة أقل مقارنة بغيرهم.

بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الفرق بين المتوسط البسيط والمتوسط الموزون منخفض، والذي يشير إلى قرب نسبة العمولة لشركات التأمين بمختلف حجمها. وفي المقابل، يوجد تباين في نسب العمولة للتسعير المبني على سجل المطالبات للمجموعات والذي يمثل الجزء الأكبر من التأمين الصحي في المملكة. حيث تتضح قدرة شركات التأمين الأكبر على دفع نسبة عمولة أقل مقارنة بشركات التأمين الأصغر مما يعطيها أفضلية تنافسية عن الشركات الأصغر. كما يمكن ملاحظة ذلك أيضًا في تأمين الزيارة، إلا أن العكس يظهر في التأمين الصحي للعائلات.

يتضح أن على شركات التأمين الأصغر تعمل على طرق مبتكرة للتسويق والبيع لخفض نسبة العمولة والقدرة على التنافس مع شركات التأمين الأكبر، خصوصا فيما يتعلق بوثائق المجموعات كبيرة الحجم.

٢,١,٤ أثر التغيرات التشريعية على أسعار وثائق التأمين الصحي

٢,١,٤,١ أثر المادة (١١) من نظام مجلس الضمان الصحي

تتيح المادة (١١) من نظام مجلس الضمان الصحي لمقدمي الخدمات الصحية الحكومية طلب تعويض لتكلفة تقديم العلاج للأفراد حاملي وثائق التأمين الصحي. يظهر الرسم البياني أدناه مقارنة بين سنة ٢٠٢١م وسنة ٢٠٢٢م لمدى الزيادة المتوقعة على سعر القسط من قبل الإكتواريين المعينين لشركات التأمين بناء على تعديل التشريع أعلاه.

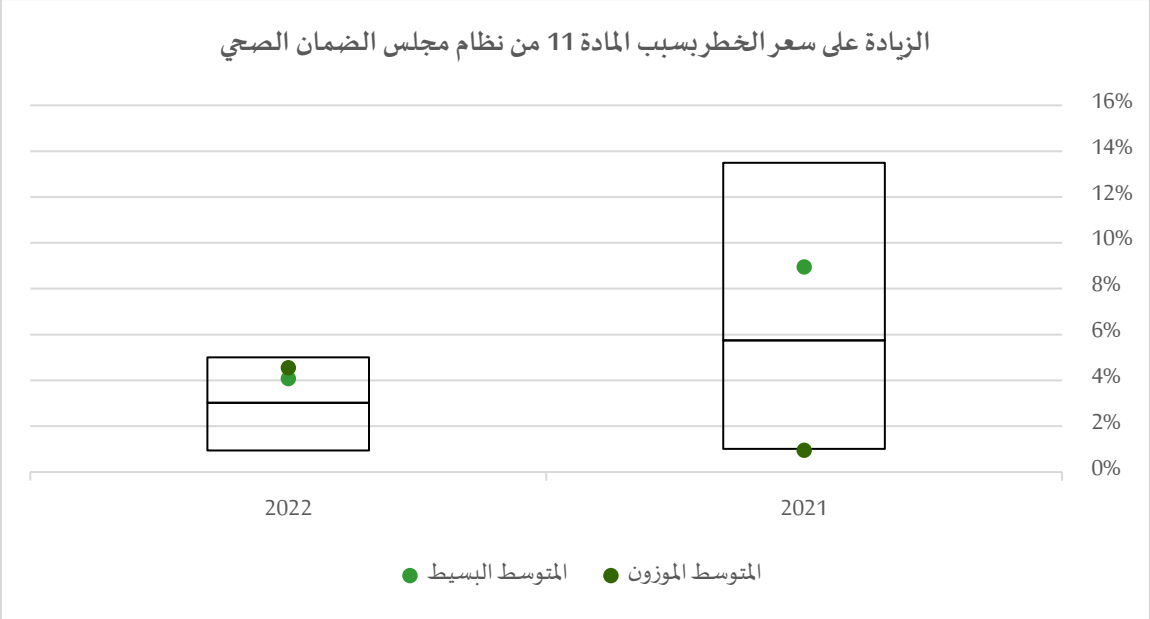

في بداية تطبيق المادة (١١) كان عدم اليقين عاليًا نظرًا لعدم توفر بيانات مطالبات تاريخية واختلاف التوقعات بشأن قدرة مقدمي الخدمات الصحية الحكومية على فوترة الخدمات بشكل كافٍ وفي الوقت المحدد. حيث عُكست حالة عدم اليقين العالية على المدى الواسع لتقديرات الإكتواريين المعينين والمتوسط المرتفع مقارنة بالمتوسط في سنة ٢٠٢٢م، والتي تحسنت مع نشوء الخبرة حتى تاريخه، حيث نتج عنها تقليل المدى الربيعي واقتراب المتوسط البسيط والمتوسط الموزون.

في حين وجود انخفاض كبير في المدى وفي المتوسط لعام ٢٠٢٢م، إلا أن الأثر لا يزال جوهريًا كأثر كلي، والذي قد يعزى بشكل جزئي إلى توفر بيانات أكثر، وللقدرة المحدودة لمقدمي الخدمات الصحية الحكومية في تسجيل ورفع المطالبات مما قد يكون له دورًا في انخفاض تقديرات الإكتواريين. وقد يتغير الوضع بشكل جوهري عند تحسن الأنظمة التقنية لمقدمي الخدمات الصحية الحكومية وربطها بنظام "نفيس"، وبالتالي يتعين على شركات التأمين مراقبة ومتابعة الخبرة الناشئة وتعديل التسعير حسب المناسب وبشكل مستمر.

٢,١,٤,٢ تغطية المطالبات الناتجة عن فايروس كورونا (كوفيد-١٩)

بناء على القرارات الأخيرة لوزارة الصحة ومجلس الضمان الصحي، لم يعد فايروس كورونا -كوفيد-١٩- جائحة. عليه، أُلزمت جميع شركات التأمين بتضمينه كجزء من منافع الوثيقة الموحدة. الرسم البياني أدناه يوضح الزيادة المُقدرة من قبل الإكتواريين المعينين في تكلفة التأمين الصحي.

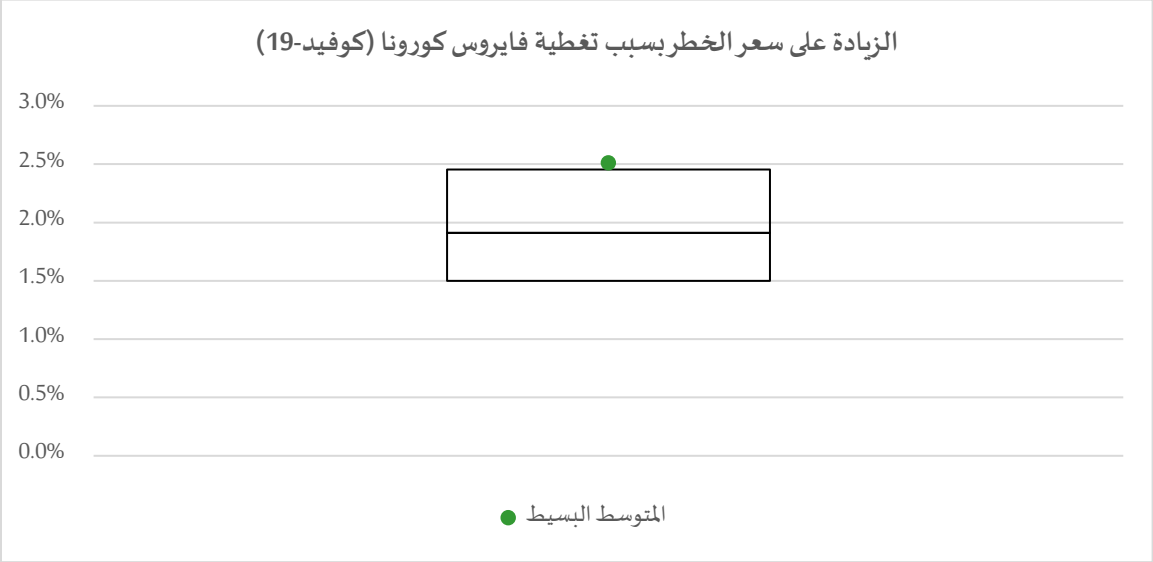

يلاحظ ضيق المدى بشكل نسبي والذي من المتوقع أن ينخفض بشكل أكبر مع الخبرة الناشئة، بالإضافة إلى انخفاض معدل تكرار المطالبات الناتجة عن فايروس كورونا.

٢,١,٤,٣ تحديث حزمة منافع الوثيقة الموحدة الصادرة من مجلس الضمان الصحي

أصدر مجلس الضمان الصحي تحديثا على حزمة المنافع الموحدة والتي بدأ تطبيق جزء منها من أكتوبر ٢٠٢٢م مع التطبيق التدريجي للجزء الآخر خلال عام ٢٠٢٣م. يوضح الرسم البياني أدناه متوسط الزيادة في الأسعار وتكلفة العلاج المقدرة من قبل الإكتواريين المعينين الناتج عن التغير التشريعي.

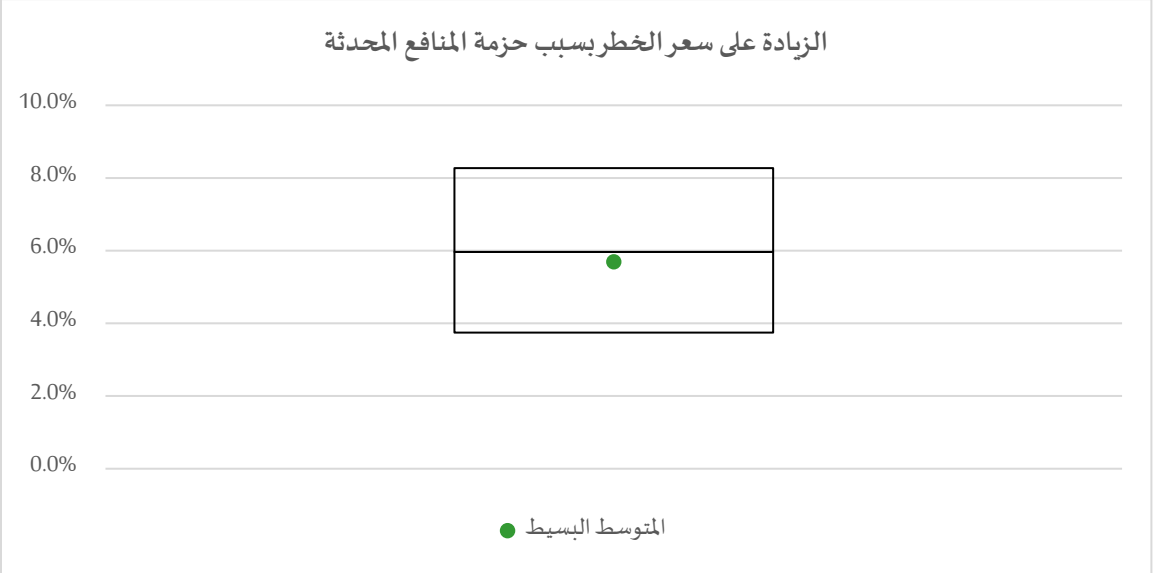

يتضح من المتوسط جوهرية الأثر المقدر من الإكتواريين المعينين للتحديث المذكور أعلاه. كما يوجد مدى واسع لتقديرات شركات التأمين، مع وجود شركة واحدة على الأقل قدرت الأثر كانخفاض في التكلفة.

٢,١,٥ معامل المصداقية

في العلوم الإكتوارية، تساعد نظرية المصداقية الإكتواري لمعرفة مدى الاعتماد على المطالبات السابقة الخاصة بحامل وثيقة معينة مقارنة بالمطالبات السابقة لجميع المؤمن لهم. ويعد عدد المطالبات مقياسًا شائعًا لتحديد معامل المصداقية، حيث تعطى المطالبات الخاصة بحامل الوثيقة معامل مصداقية أعلى كلما ارتفع عدد المطالبات. ويعد عدد المؤمن لهم مؤشرًا شائعًا للإكتواريين كبديل لعدد المطالبات. يظهر الرسم البياني أدناه المدى لعدد المؤمن لهم في الوثائق الجديدة والمستخدم من قبل الإكتواريين المعينين كأساس لتحديد معامل المصداقية.

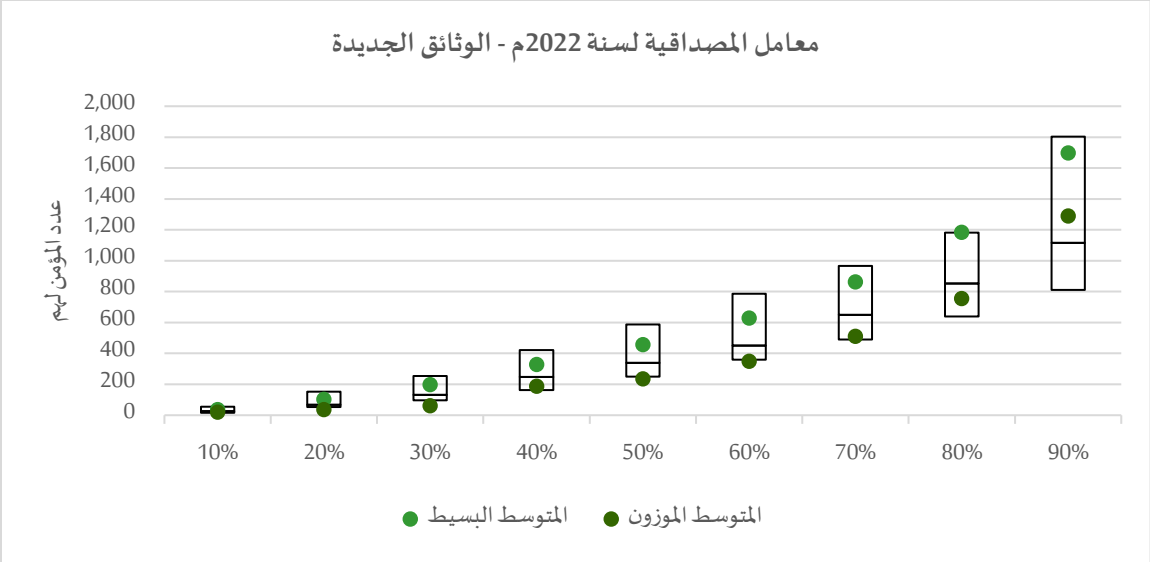

يلاحظ أن القيم لكل من المتوسط البسيط والمتوسط الموزون -بحجم الأقساط- لعدد المؤمن لهم متشابهين عند المستويات الأقل لمعامل المصداقية، إلا أن الفرق بينهما يتزايد مع زيادة معامل المصداقية -مثال: ١٧٠٠ مقارنة بـ ١٣٠٠ مستفيد عند معامل المصداقية ٩٠% كمتوسط بسيط ومتوسط موزون على التوالي-، والذي يشير إلى وجود تشتت أكبر عند قيم المصداقية المرتفعة. كما يشير المتوسط الموزون بقيم أقل من المتوسط البسيط عند قيم المصداقية الأعلى إلى وجود اعتمادية أكبر على المطالبات التاريخية من قبل شركات التأمين الأكبر مقارنة بنظائرها الأصغر حجمًا.

توّفِر المراجع الإكتوارية إرشادات كافية حول آلية تحديد معامل المصداقية المناسب للمطالبات التاريخية، والتي يدعمها الرأي الإكتواري المعين. من الممكن أن يتسبب غياب الدقة الفنية في أن تكون أقساط شركة التأمين غير كافية.

يوضّح الرسم البياني أدناه نطاق عدد عوامل التسعير التي يستخدمها الإكتواريين المعينين لوثائق تأمين المركبات الإلزامي والشامل:

٢,٢ تسعير المركبات

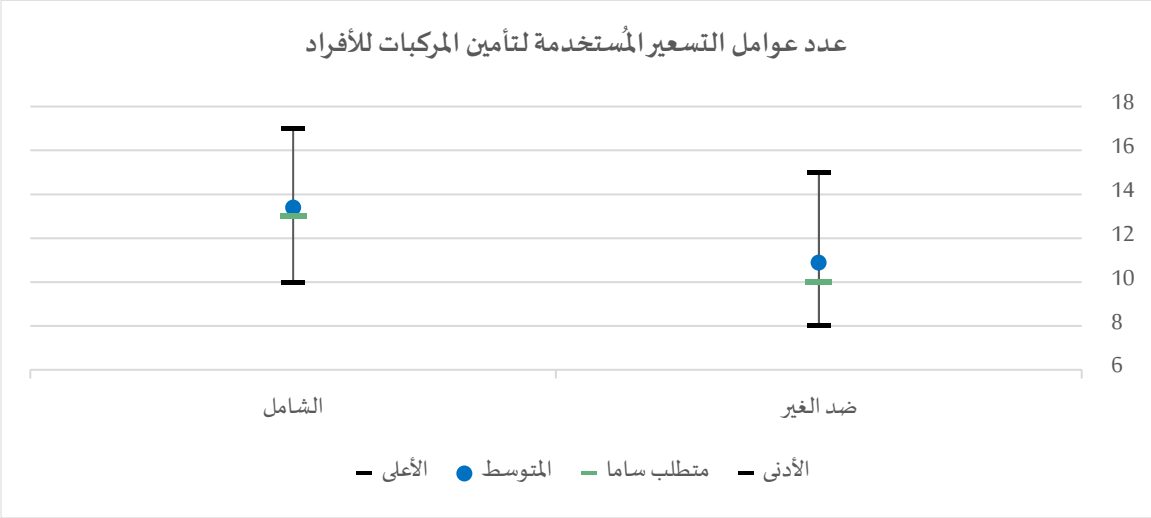

حيث متوسط عدد عوامل التسعير المستخدمة أعلى بقليل من الحد الأدنى لعدد عوامل التسعير التي نصت عليها تعاميم البنك المركزي والمتمثلة بـ ١٠عوامل للتأمين الإلزامي و١٣ للشامل، والذي يخالف بدوره توقعات البنك المركزي، حيث أن الهدف من تحديد الحد الأدنى لعوامل التسعير في عام ٢٠١٩م هو تحفيز الإكتواري المعين في تطوير وتحسين معايير التسعير وتعزيز المنافسة. وبالتالي، يتضح أن اختيار عوامل التسعير للقطاع بشكل عام لا يزال مرتبطًا بتحقيق المتطلبات النظامية.

ومع ذلك، سعت بعض الشركات إلى تجاوز الحد الأدنى كما هو موضح بالحد الأعلى لعوامل التسعير والأعلى بكثير من المتوسط، مما قد يُضفي إلى أن الشركات التي تهدف إلى الاكتفاء بتحقيق الحد النظامي الأدنى قد تكون أضعف من الناحية التنافسية. علاوة على ذلك، لوحظ أن بعض الشركات لم تتمكن من تلبية الحد الأدنى من المتطلبات، ويرجع ذلك على الأرجح إلى التحديات المتعلقة بجودة البيانات وضعف الجهود المبذولة من الإكتواري المعين و/أو إدارة الشركة لحل تلك التحديات. في حين أن عدم الامتثال لتعليمات البنك المركزي قد يعرض الشركة لاتخاذ إجراء رقابي بحقها، إضافةً إلى تعرض الشركة لأضرار بالغة فيما يتعلق بتنافسيتها في قطاع تأمين المركبات.

يوضّح الرسم البياني أدناه عينة من عوامل التسعير، والنطاق الربيعي لعدد النطاقات/التصنيفات المستخدمة من قبل الإكتواريين معينين لتأمين المركبات الإلزامي والشامل وللمركبات المؤجرة تمويليًا.

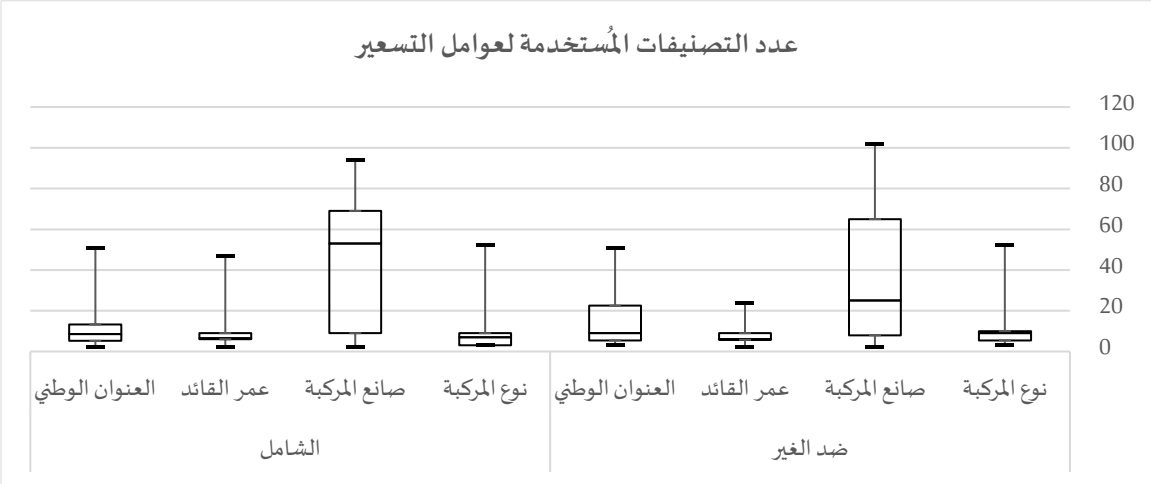

يمكن ملاحظة أن عدد نطاقات/تصنيفات عوامل التسعير المستخدمة لها درجة كبيرة من التباين بين شركات التأمين. على سبيل المثال، بالنسبة للعمر تستخدم شركة واحدة على الأقل أكثر من ٢٠ فئة عمرية للتأمين الإلزامي –أكثر من ٤٠ للتأمين الشامل-، بينما تستخدم شركة واحدة على الأقل فئتين عمريتين فقط. ويمكن أن يعرّض نموذج التسعير الأقل دقة بين نظرائه لمخاطر التسعير الغير دقيق والاختيار الانتقائي. ومن ناحية أخرى، قد يؤدي تقدير الأسعار للعديد من التصنيفات التي تعرّض نموذج التسعير لمخاطر "التخصيص الزائد".

٢,٢,٣ التصنيف حسب الجنس وقناة المبيعات

مع بداية قيادة المرأة عام ٢٠١٨م في المملكة، وفي ظل غياب البيانات التاريخية المحلية للتسعير، اعتمد العديد من الإكتواريين المعينين إلى خبرتهم الخاصة في تسعير المنتج مع إجراء تعديلات تماشيًا مع الظروف المحلية لغرض تسعير التأمين للمرأة -على سبيل المثال، عدم وجود خبرة في القيادة-،حيث جرى تحديث فرضيات الأسعار بانتظام لتعكس التجربة الناشئة لقيادة المرأة.

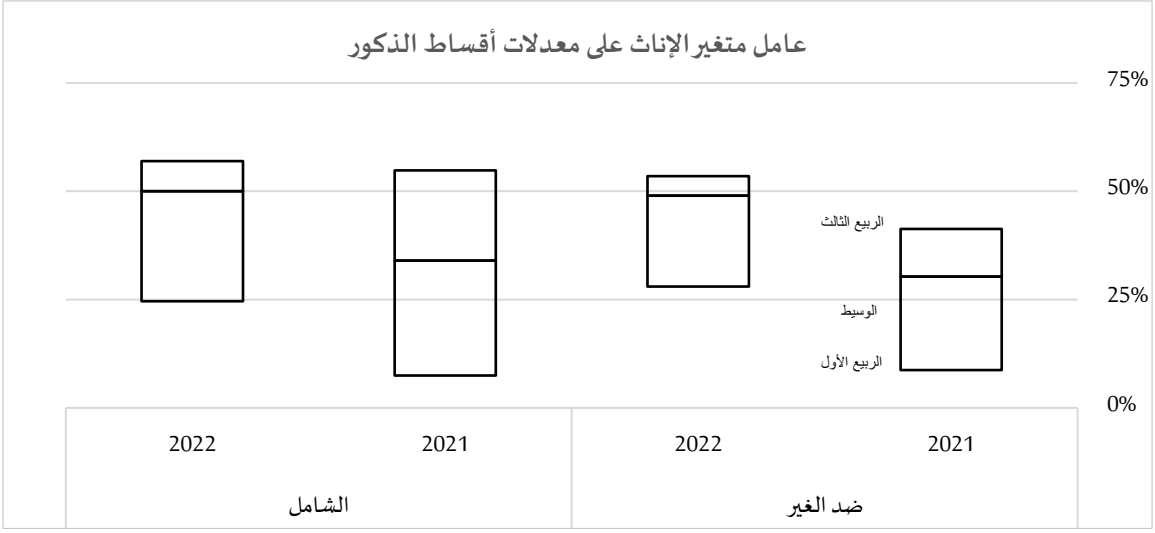

يوضح الرسم البياني أعلاه متوسط معدل الزيادة في أقساط السائقين الإناث عن أقساط السائقين الذكور في تقرير التسعير لعام ٢٠٢٢م ومقارنتها بالعام السابق. كما يُلاحظ أنه مقارنةً بعام ٢٠٢١م، زيادة وسيط عوامل التحميل إلى الأعلى بشكل كبير في عام ٢٠٢٢م لكل من وثائق تأمين المركبات الإلزامي والشامل. كما أن النطاق الربيعي ضاق بشكل ملحوظ، مما يعني تقارب أكبر نسبيًا في الأسعار مع توفر المزيد من البيانات حول بيانات القيادة للمرأة.

تعتبر الزيادة المذكورة أعلاه في عوامل التحميل القائمة على نوع الجنس جديرة بالملاحظة بشكل خاص نظرًا لأن معدلات أقساط الإناث على مستوى العالم تميل إلى أن تكون أقل من معدلات أقساط الذكور، بافتراض نفس عوامل التصنيف الأخرى ولا توجد قيود تنظيمية على التسعير القائم على الجنس. إحدى وجهات النظر هي أن الفارق أعلاه هو انعكاسًا لـ"سائق جديد ذو خبرة" أكثر من "سائق ذكر مقابل أنثى"، وسيكون من المهم أن يقوم الإكتواريين المعينين بتتبع الخبرة الناشئة وعكسها بشكل مناسب وفي الوقت المناسب في نماذج التسعير الخاصة "النموذج الخطي العام - GLM".

كما هو موضح في القسم ١,٤,٢، معدل الخسارة للأعمال المباعة عبر منصات البيع الإلكتروني أعلى من غيرها على أساس سنوي. وعلى الرغم من إدخال منصات البيع الإلكتروني منذ فترة طويلة في عام ٢٠١٧م، كان القطاع كَكُل بطيئًا في عكس التأثير على التسعير. وقد يعزى ذلك إلى طبيعة الاتفاقات المبرمة لشركات التأمين مع تلك المنصات والقيود الواردة فيها.

يوضح الرسم البياني أدناه مقارنة متوسط معدل الزيادة في أسعار الأعمال من منصات البيع الإلكتروني على أسعار الأعمال من غيرها لوثائق تأمين الأفراد الإلزامي والشامل لعامي ٢٠٢١م و٢٠٢٢م.

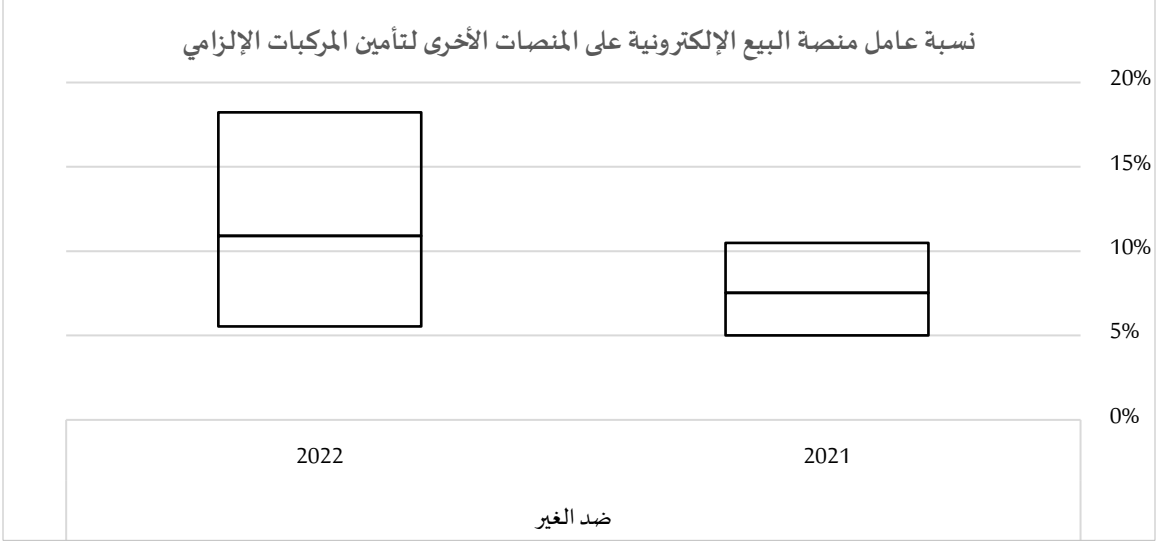

يمكن ملاحظة تحول تصاعدي كبير في معدل الزيادة لمنصات البيع الإلكتروني مقارنة بالعام السابق من حيث متوسط وحجم النطاق الربيعي. من المثير للاهتمام مقارنة هذه الزيادات مع فرق معدل الخسارة بين أعمال المنصتين المذكورة في الفقرة ١,٤,٢، والتي توضح الفجوة بشكل كبير بين معدل خسارة منصات البيع الإلكتروني ومعدل الخسارة لمنصات البيع غير الإلكتروني في عام الحوادث ٢٠٢٢م. يمكن أن يُعزى هذا التضييق للفجوة في معدل الخسارة بشكل أساسي إلى تصحيح التسعير الموضح في الرسم البياني أعلاه.

لغرض تحديد نسبة المصاريف لتضمينها في معدلات الأقساط، يلتزم الإكتواري المعين في الشركة بإجراء أربع أنواع من الحسابات والنظر في النتائج الأربع عند اختيار نسبة المصاريف لمعدلات الأقساط. حيث يلاحظ في الرسوم البيانية أدناه نتائج الحسابات الأربعة المذكورة أعلاه ومقارنتها مع نسبة المصاريف المحددة، لكل من تأمين المركبات الإلزامي والشامل بشكلٍ منفصل.

نسبة المصاريف ٢,٢,٤

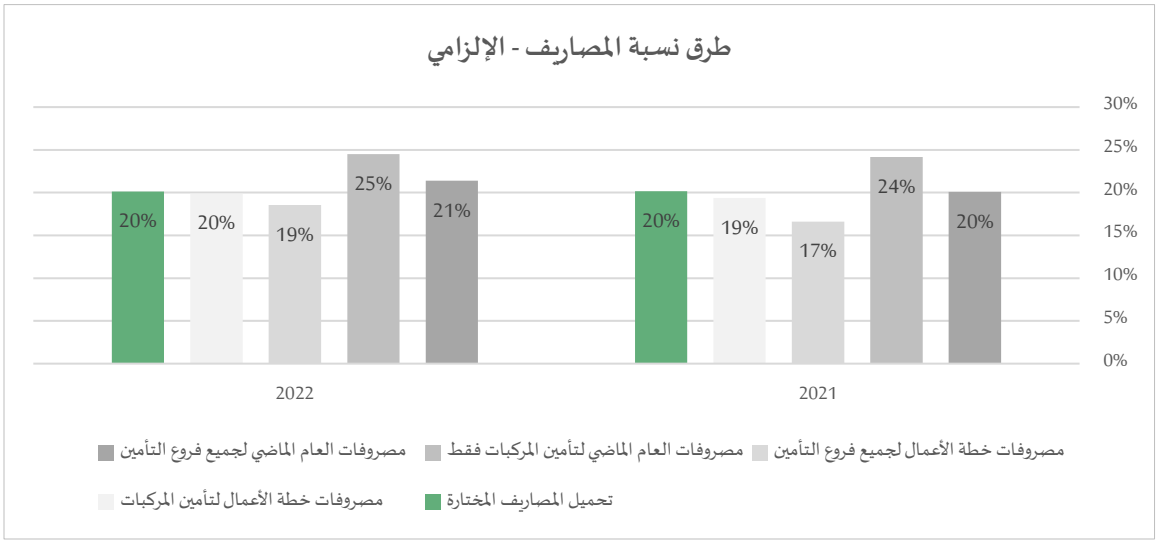

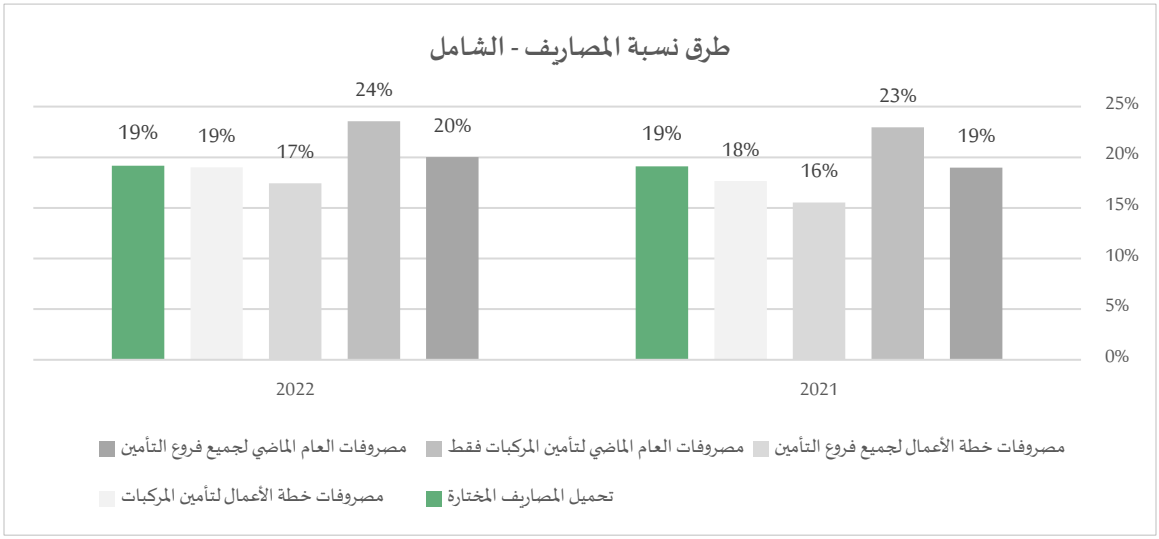

يلاحظ أن متوسط نسبة المصاريف المحدد أقل بكثير من المتوسط الفعلي للعام الماضي، ويتماشى إلى حد كبير مع خطة العمل. بالمقارنة في البيانات التاريخية لعام واحد، فإن المتوسط الفعلي للعام الماضي -الموضحة تحت قسم عام ٢٠٢٢م في الرسم البياني أعلاه- تبيّن أنها أعلى بكثير من خطة العمل للعام الماضي -كما هو موضح في قسم عام ٢٠٢١م في الرسم البياني أعلاه- لكل من أعمال تأمين الإلزامي والشامل. لذلك، يجب على الإكتواري المعين أن يطبق تقييمه خبرته المهنية عند اختيار نسبة المصاريف بشكلٍ مناسب من أجل تقليل مخاطر عدم كفاية الأسعار وبالتالي مخاطر الاكتتاب.

بداية منذ تطبيق "خصم عدم وجود مطالبات" (NCD) في منتصف عام ٢٠١٨م. أُدخلت عليه بعض التحسينات لمعالجة الملاحظات والتحديات الناشئة. يوضّح الرسم البياني أدناه نسبة حاملي وثائق التأمين المستفيدين للخصم خلال السنوات الأربعة الماضية.

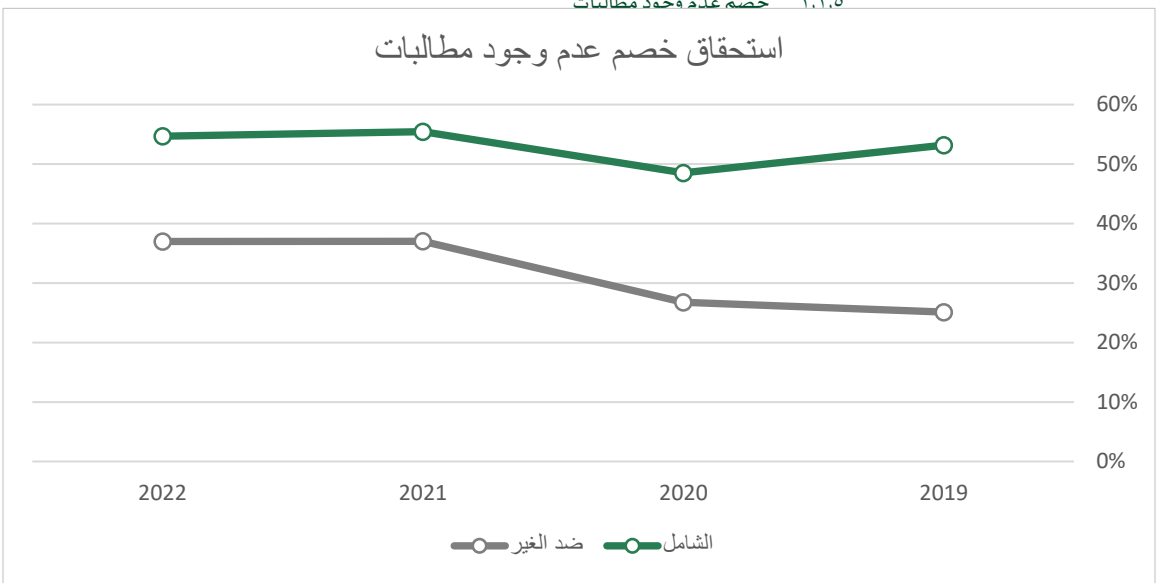

في السابق، كان مستوى الأحقية لخصم عدم وجود مطالبات لوثائق التأمين الشامل أكبر بكثير من تأمين الإلزامي، وهو اعتبار تسعير مهم للإكتواري المعين. بالنسبة إلى التأمين الإلزامي، لوحظ بعض الاستقرار خلال العامين الماضيين بعد الاتجاه المتزايد سابقًا. من المستحسن وجود اتجاه متزايد في أحقية خصم عدم وجود مطالبات كونه مؤشر على تحسن سلوك القيادة، وانخفاض تكرار المطالبات، وارتفاع أمان الطرق، والتي تعد من الأهداف الرئيسية وراء إدخال نظام خصم عدم وجود مطالبات.

اعتبار آخر مهم في التسعير هو نسبة السائقين المستحقين لكل مستوى من مستويات خصم عدم وجود مطالبات. توضّح الرسوم البيانية أدناه متوسط نسبة الأحقية تحت كل مستوى بشكل منفصل لوثيقة التأمين الخاصة بتأمين المركبات الإلزامي والشامل:

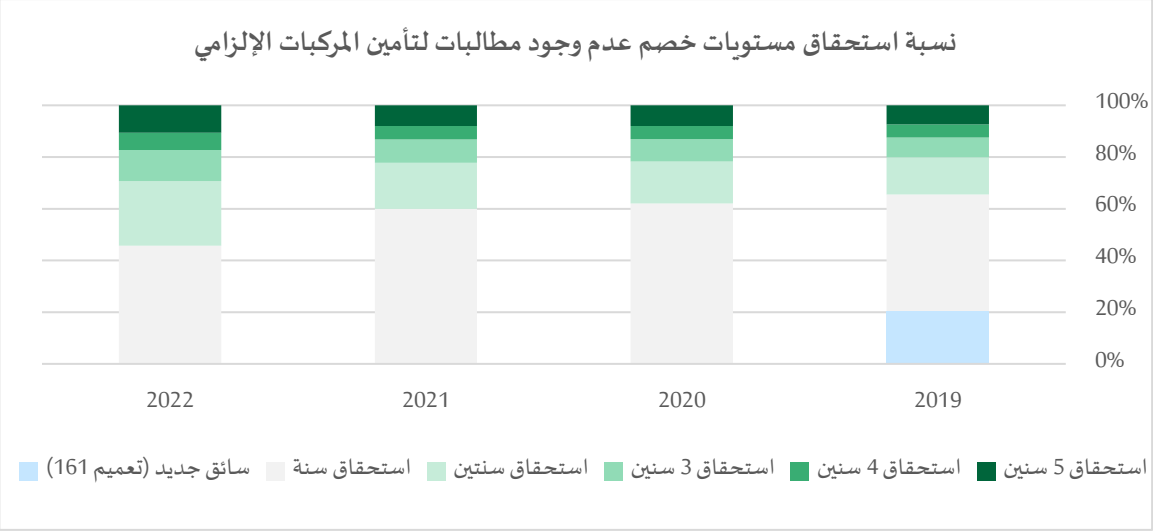

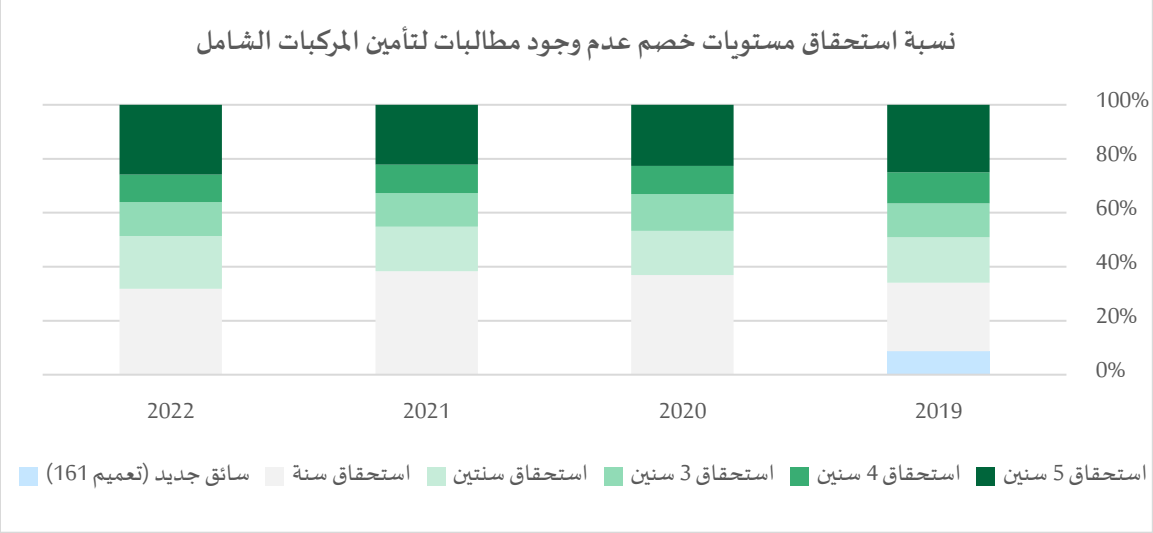

يمكن ملاحظة أن نسبة حاملي وثائق التأمين المستحقين لخصم عدم وجود مطالبات قد نمت لمستويات "استحقاق سنتين" وما فوقها خلال عام ٢٠٢٢م، وهي نتيجة مرغوبة ويمكن أن تكون اعتبارًا مهمًا لأغراض التسعير.

في الآونة الأخيرة، بعد تحديد بعض الثغرات والتحديات في التنفيذ، عمل البنك المركزي مع شركة نجم على إزالة هذه الثغرات وتحسين تنفيذ إطار العمل المتعلق بخصم عدم وجود مطالبات، والذي قد يؤثر على نسب الأحقية وتوزيعاتها الموضحة أعلاه. بالتالي، من المهم أن يكون الإكتواري المعين على دراية كاملة بالتغييرات المذكورة أعلاه، وأن يعكس تلك الموجودة في أساس التسعير في الوقت المناسب، وأن يحسّن هذا الأساس مع الخبرة الناشئة.

يتوقع البنك المركزي من إدارة شركة التأمين ما يلي:

- **ضمان إتاحة بيانات موثوقة وشاملة للإكتواري المعين.**
- **مناقشة الافتراضات الرئيسية التي يستخدمها الإكتواري المعين.**

يتوقع البنك المركزي أن يقوم الإكتواري المعين بما يلي:

- **شرح منهجية التسعير والفرضيات الرئيسية للإدارة بطريقة سهلة الفهم، إلى جانب التغيرات في الأسعار والعوامل الدافعة وراء تلك التغييرات.**
- **التأكد من أن فرضيات الأسعار مدعومة بالخبرات الناشئة والتغييرات المتوقعة فيها، وأن تلك الفرضيات تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بالشركة وكذلك التطورات في قطاع التأمين على المركبات بشكل عام.**
- **الاستمرار في تطوير عملية التسعير، وإلى المنافسة والتميز في أسس التسعير لدى الشركة، وتجاوز الحد الأدنى المنصوص عليه بتعاميم البنك المركزي.**
- **مراقبة التجارب الناشئة واللوائح، وتحديث الأسعار في حال اقتضت الحاجة، وعدم الاكتفاء بالتحديث عند إصدار تقرير التسعير السنوي فقط.**
- **إشراك الإدارة الإكتوارية الداخلية بشكل كامل في أي تحديث يطرأ على التسعير وتوجيههم حتى تعمل الإدارة الإكتوارية الداخلية بشكل فعّال مع إدارات الاكتتاب والمطالبات، بحيث يمكن تحديد أي اتجاهات ناشئة وعكسها في أسس التسعير الإكتواري في الوقت المناسب.**

٣. تقرير ملاءمة وكفاية إعادة التأمين عام ٢٠٢٢م

تعتمد الغالبية العظمى من شركات التأمين على شركات إعادة التأمين من خلال إسناد نسبة كبيرة من أعمالها إلى تلك الشركات، خاصةً الأعمال المتعلقة بفروع التأمين على الممتلكات والحوادث. لذلك من المهم أن تقوم كل شركة تأمين بتقييم متطلبات إعادة التأمين الخاصة بها عن طريق استخدامها لأساس فني سليم، ومراعاة قدرتها على تحمل المخاطر.

تلزم ضوابط الأعمال الإكتوارية الإكتواري المعين بإصدار تقرير سنوي يقيم فيه مدى ملاءمة اتفاقيات إعادة التأمين الخاصة بالشركة، ومستويات الاحتفاظ بالمخاطر لكل فرع من فروع التأمين. كما يتعين على الإكتواري المعين تقديم التوصيات للإدارة العليا ومجلس الإدارة عن أنسب اتفاقيات لإعادة التأمين، حيث يتطلب تطبيق أعلى أساليب النمذجة الإكتوارية، وهو ما يهدف له البنك المركزي في رفع معايير الأعمال الإكتوارية في المملكة.

٣,١ استجابة إدارة الشركة لتوصيات الإكتواري المعين

يوضّح الرسم البياني أدناه كيفية استجابة مجلس إدارة شركات التأمين لتوصيات الإكتواري المعين المتعلقة بتحسين اتفاقيات إعادة التأمين، والواردة في تقرير كفاية إعادة التأمين للعام السابق.

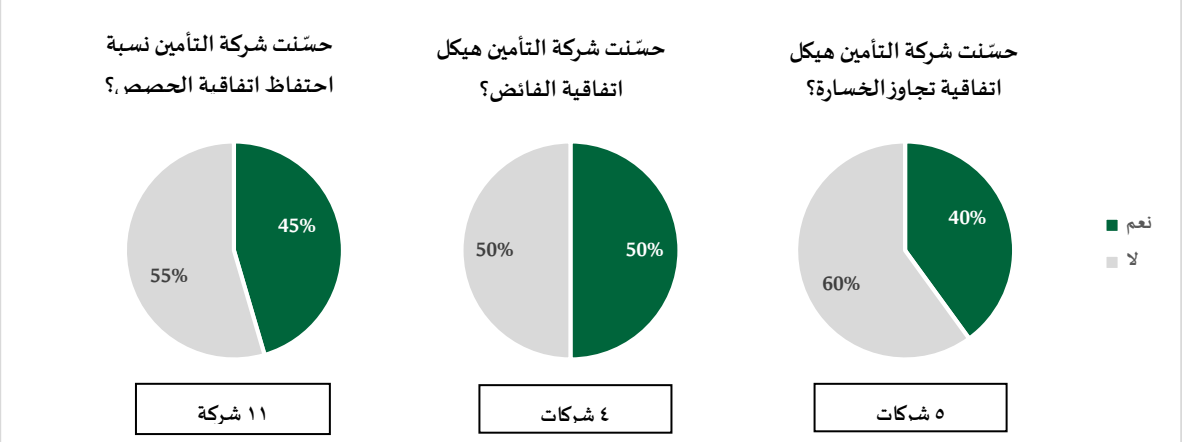

يمكن ملاحظة أن نسبة لا بأس بها من إدارات شركات التأمين وافقت على توصيات الإكتواريين المعينين لديهم بتغيير هيكل اتفاقياتهم النسبية وغير النسبية، ومضت الإدارة قدما بتحقيق تلك التوصيات، جزئيا أو كليا. وتعد نسبة التغير مرتفعة أخذًا بعين الاعتبار أن تلك التوصيات لم تتضمن ظروف سوق إعادة التأمين ضمن النمذجة الإكتوارية.

وعليه، يتوقع البنك المركزي من الإدارة العليا ومجلس الإدارة النظر بجدية في توصيات الإكتواري المعين، مع الأخذ بالاعتبار مرئيات إدارتي الاكتتاب وإعادة التأمين.

٣,٢ التغييرات الموصى بها في تقرير تحسين اتفاقيات إعادة التأمين ٢٠٢٢م

يوضّح الرسم البياني أدناه مخرجات التحليل الإكتواري المعد من قبل الإكتواريين المعينين للشركات لعام ٢٠٢٢م والتوصيات حيالها.

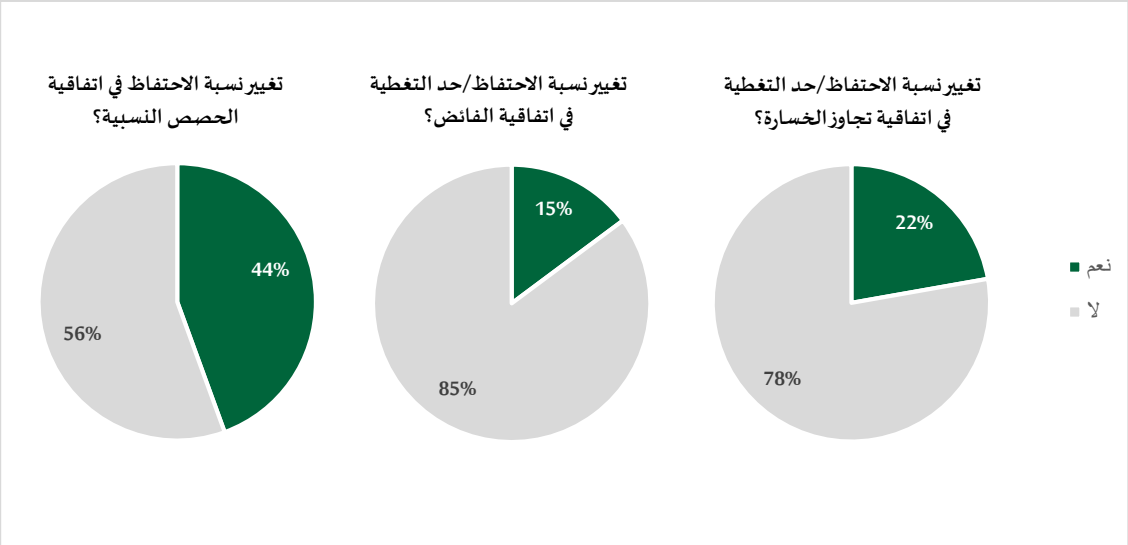

يمكن ملاحظة أنه من بين جميع أنواع اتفاقيات إعادة التأمين التي تم شراؤها من قبل شركات التأمين، توصل الإكتواريين المعينين إلى أن ترتيبات اتفاقيات "الحصص النسبية" الحالية لغالبية شركات التأمين غير فعّالة.

عليه، يتوقع البنك المركزي السعودي أن يسعى مجلس الإدارة إلى فهم الأساس المنطقي لتوصية الإكتواري المعين والنظر بفاعلية في تلك التغييرات، مع مراعاة ظروف سوق إعادة التأمين وقدرة الشركة على تحمل المخاطر.

٣,٣ توزيعات معدل تكرار ومتوسط حجم المطالبات

يواصل البنك المركزي السعودي تشجيع الإكتواريين المعينين على تعزيز النماذج التحليلية من خلال تطوير تقنيات النمذجة، لتحسين اتفاقيات إعادة التأمين الحالية.

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع من التوزيعات الإحصائية المستخدمة من قبل الإكتواريين المعينين لتوزيع تكرار المطالبات وتوزيع حجمها.

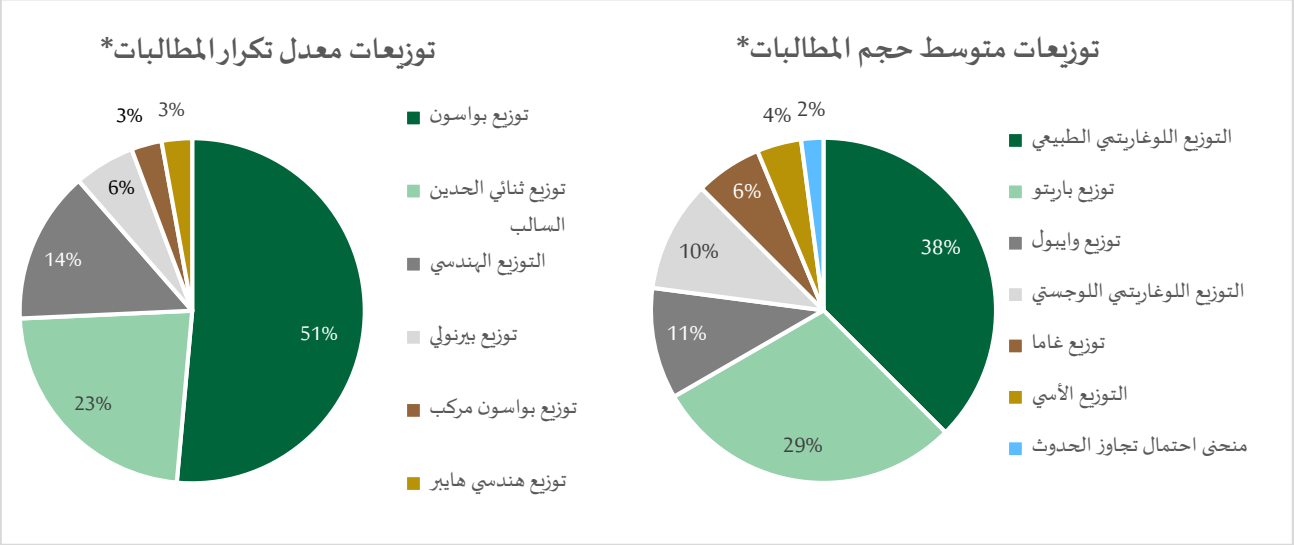

*في خطاب الرئيس التنفيذي للعام الماضي، تم عرض هذا التوزيع كنسبة من إجمالي عدد الاتفاقيات؛ تم تنقيح الإحصائيات هذا العام لتكون حسب عدد شركات التأمين وذلك لتجنب ازدواج حساب التوزيعات الإحصائية للشركة.

بالنسبة لنمذجة تكرار المطالبات، فإن توزيع بواسون (Poisson) هو الأكثر استخدامًا، يليه توزيع ثنائي الحدين السالب (Negative binomial) والتوزيع الهندسي (Geometric). أما لنمذجة متوسط حجم المطالبات، فإن توزيع اللوغاريتمي الطبيعي(Lognormal) هو الأكثر اختيارًا من قبل عدة إكتواريين معينين، متبوعًا بتوزيع باريتو(Pareto).

عليه، يتوقع البنك المركزي أن يظل الإكتواري المعين على اطلاع على آخر التطورات المهنية في مجال تحسين إعادة التأمين ومواصلة استكشاف وتنفيذ تقنيات النمذجة الأكثر تطوراً.

٣,٤ نسبة الاتفاقيات الموصى بتغييرها بناءً على النشاط التأميني

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع اتفاقيات إعادة التأمين الموصى بتغيير هيكلها الحالي من قبل الإكتواري المعين بناءً على نشاط التأمين.

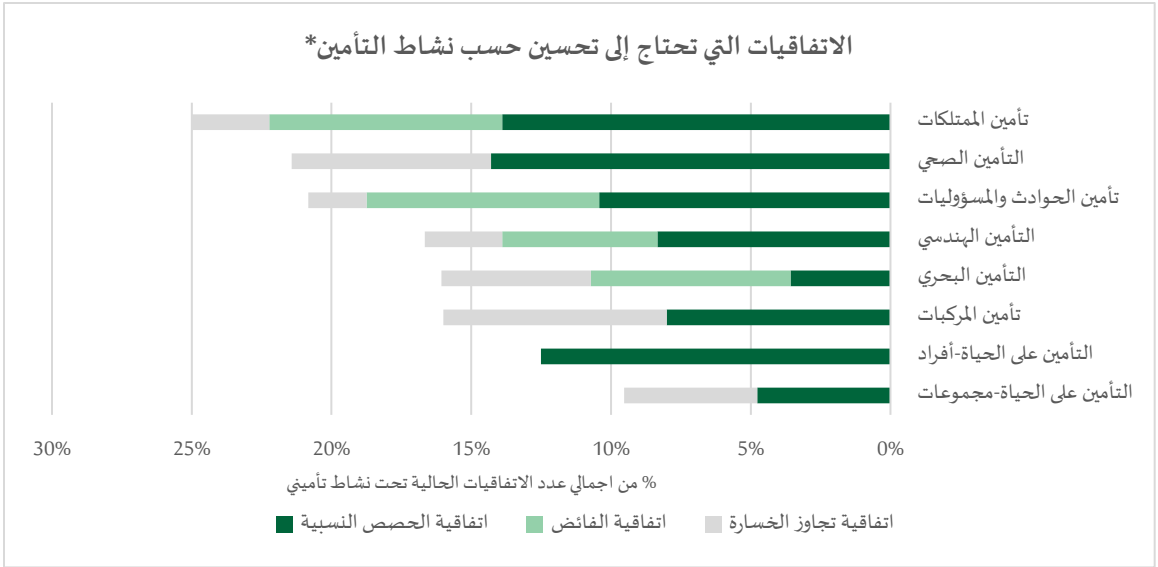

* في خطاب الرئيس التنفيذي للعام الماضي، كانت النسب محتسبة بناء على نوع الاتفاقية تحت كل نشاط تأميني، على سبيل المثال، إذا تمت التوصية بتحسين ٥ اتفاقيات تجاوز خسارة من أصل ١٠، فسيتم حساب النسبة على انها ٥٠%؛ بينما في هذا العام، إذا تمت التوصية بتحسين ٥ اتفاقيات تجاوز الخسارة من اجمالي ٢٥ اتفاقية (١٠ منها اتفاقيات تجاوز خسارة)، فسيتم احتساب النسبة على انها ٢٠%.

تعد أنشطة تأمين الممتلكات والتأمين الصحي وتأمين الحوادث من أعلى حصص اتفاقيات إعادة التأمين التي تتطلب التحسين بناءً على تحليل الإكتواريين المعينين، متبوعةً بالتأمين الهندسي. ومن بين جميع اتفاقيات إعادة التأمين، شكلت الاتفاقيات النسبية (الحصص النسبية والفائض) أكبر حصة من الاتفاقيات ذات "دون المستوى الأمثل" من الاتفاقيات غير النسبية (تجاوز الخسارة). بعض تلك الاتفاقيات غير مفعّلة والتي قد تكون نتيجة لباقة اتفاقيات بين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين.

عليه، يتوقع البنك المركزي السعودي أن تأخذ الإدارة في الاعتبار الهيكل الأمثل لاتفاقيات إعادة التأمين لكل نشاط من أنشطة التأمين على حدة لتمكين اتخاذ القرارات بشأن شراء باقة اتفاقيات من موقف مستنير.

٣,٥ الأهداف والقيود

من أجل إجراء تحليل إكتواري لتحسين اتفاقيات إعادة التأمين، من المهم أن يكون للإكتواري المعين هدف واضح يحدده مجلس إدارة الشركة. يوضح الرسم البياني أدناه مجموعة الأهداف التي استدل بها الإكتواريين المعينين في تحليلهم.

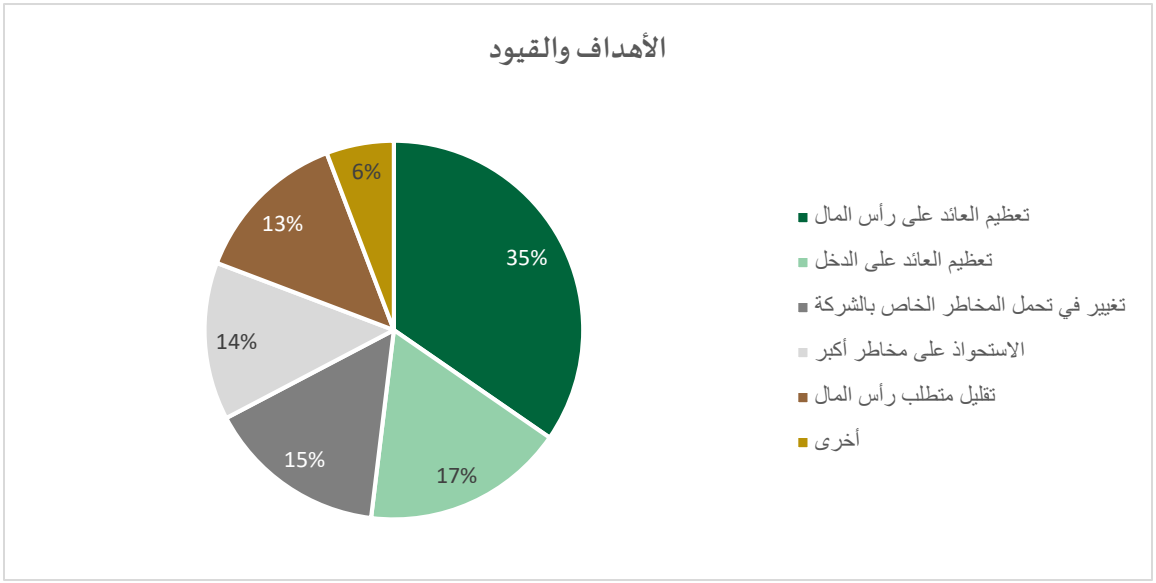

يمكن ملاحظة أن معظم الخبراء الإكتواريين قاموا بتحليل اتفاقيات إعادة التأمين لتتماشى مع هدف تعظيم العائد إما على رأس المال أو على الدخل، متبوعًا بهدف تغيير تحمل المخاطر للشركة.

يتوقع البنك المركزي السعودي أن يضع مجلس الإدارة والإدارة العليا أهدافًا واضحة للإكتواري المعين بحيث تتماشى نتائج التحليل مع توقعات ومتطلبات الأعمال للإدارة.

٣,٦ معيدي التأمين

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع الاحتياطيات حسب التصنيف الائتماني لمعيد التأمين .التصنيف الائتماني الموضح بحسب مقياس تصنيف S&P.

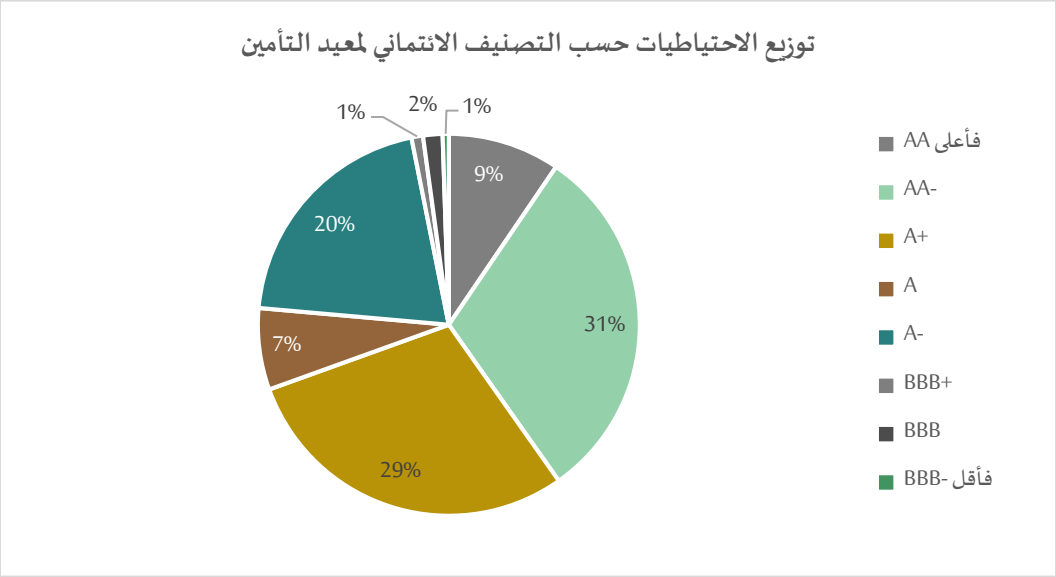

تسند شركات التأمين المحلية الجزء الأكبر من المخصصات الفنية -مخصصات المطالبات تحت التسوية والمطالبات التي تم تكبدها ولم يتم الإبلاغ عنها- لشركات إعادة التأمين ذات الائتمان العالي، مما يقلل من مخاطر التخلف عن السداد. حيث يعد اعتبارًا مهمًا بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) والذي يلزم شركة التأمين أن تخصص مخصصات خاصة لمخاطر عدم الوفاء من قبل معيد(ي) التأمين عند تقدير الالتزامات الخاصة بحاملي الوثائق.

عليه، يتوقع البنك المركزي السعودي أن يسعى مجلس الإدارة والإدارة العليا إلى فهم تأثير التصنيف الائتماني لشركات إعادة التأمين على الالتزامات الخاصة بحاملي وثائق التأمين بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧)، والتأكد من اختياراتهم لمعيدي التأمين بالأخذ في الاعتبار جاذبية الشروط والأحكام بالإضافة إلى القوة المالية لمعيد التأمين، والامتثال لأنظمة البنك المركزي ذات الصلة.

٤. الملاءة المالية ورأس المال ٢٠٢٢ م

ألزمت ضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين الإكتواري المعين بالتحقق من وضع الملاءة المالية للشركة وتقديم المشورة في هذا الشأن، وتقدير تأثير المخاطر الجوهرية التي تتعرض لها الشركة، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإكتوارية. ولتسهيل الالتزام بهذا المتطلب، أصدر البنك المركزي إطار عمل اختبارات التحمل والسيناريوهات في عام ٢٠٢٠م.

وفي عام ٢٠٢٢م، تم تحسين هذا الإطار بشكل كبير ليسمح بالتنويع بين المخاطر، وذلك من أجل حساب رأس مال قائم على المخاطر بشكل استرشادي. ومن المتوقع أن تسهّل التحسينات المذكورة أعلاه تحرك القطاع نحو نظام رأس مال قائم على

المخاطر. توفر نتائج التطبيق لشركات التأمين رؤية مبكرة لأثر التحول المحتمل. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يتم تنقيح إطار العمل وإعادة معايرته في ضوء النتائج المذكورة أعلاه.

ووفقًا للمعايير المستخدمة في هذا الإطار، تمكّن نتائج الاختبارات كل شركة تأمين من تحديد أكبر المخاطر المعرضة لها، وتقييم فاعلية استراتيجياتها لتخفيف المخاطر في مواجهة تحديات العمل الناتجة عن الأحداث القاهرة. كما تقدم الدراسة نظرة عامة للبنك المركزي حيال مواطن المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها شركات التأمين.

٤,١ أكبر المخاطر لشركات التأمين

توضّح الرسوم البيانية أدناه عدد المرات التي صنف فيها كل خطر من ضمن قائمة أعلى ثلاثة مخاطر من قبل شركات التأمين، وذلك قبل وبعد إجراءات تخفيف المخاطر- مثل إعادة التأمين وأدوات التحوط-.

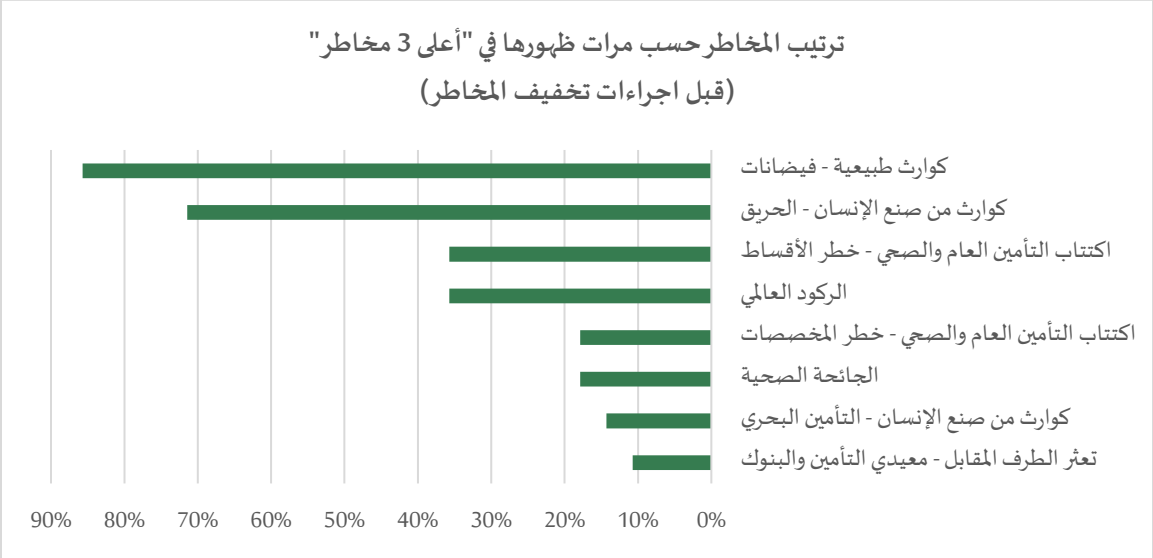

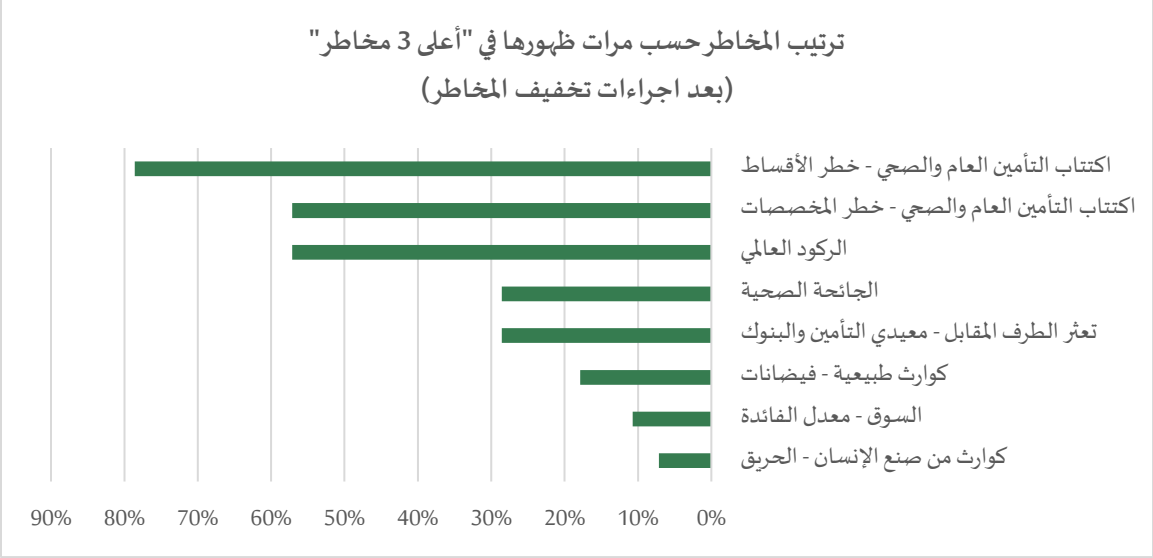

لمعظم الشركات، تأتي مخاطر الفيضانات ضمن المخاطر الثلاثة الأولى لشركات التأمين. إلا أنه بعد اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف المخاطر -كإجراءات إعادة التأمين- فإن مخاطر الفيضانات تنخفض إلى المرتبة السادسة، ما يبرز أهمية وجود تغطية مناسبة للكوارث الطبيعية في معاهدات إعادة التأمين -على سبيل المثال لا الحصر إضافة شرط الساعات، شرط متابعة المصير، وغيرها-.

بعد أخذ إعادة التأمين وتدابير تخفيف المخاطر الأخرى في الحسبان، تأتي الزيادة في معدل الخسارة - أي مخاطر الأقساط - للتأمين العام والصحي في المرتبة الأولى، يليها المخاطر المتعلقة بالاحتياطيات للتأمين العام والصحي. أما بالنسبة لخطر الركود العالمي فيأتي في المرتبة الرابعة قبل إجراءات تخفيف المخاطر والثالثة بعد إجراءات تخفيف المخاطر.

٤,٢ متطلبات رأس المال الحالية مقابل متطلبات رأس المال القائم على المخاطر الاسترشادي

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع نسب الملاءة لشركات التأمين تحت قواعد متطلبات رأس المال الحالية ويقارنها بنسب الملاءة المحسوبة باستخدام إطار رأس المال القائم على المخاطر (RBC) الاسترشادي.

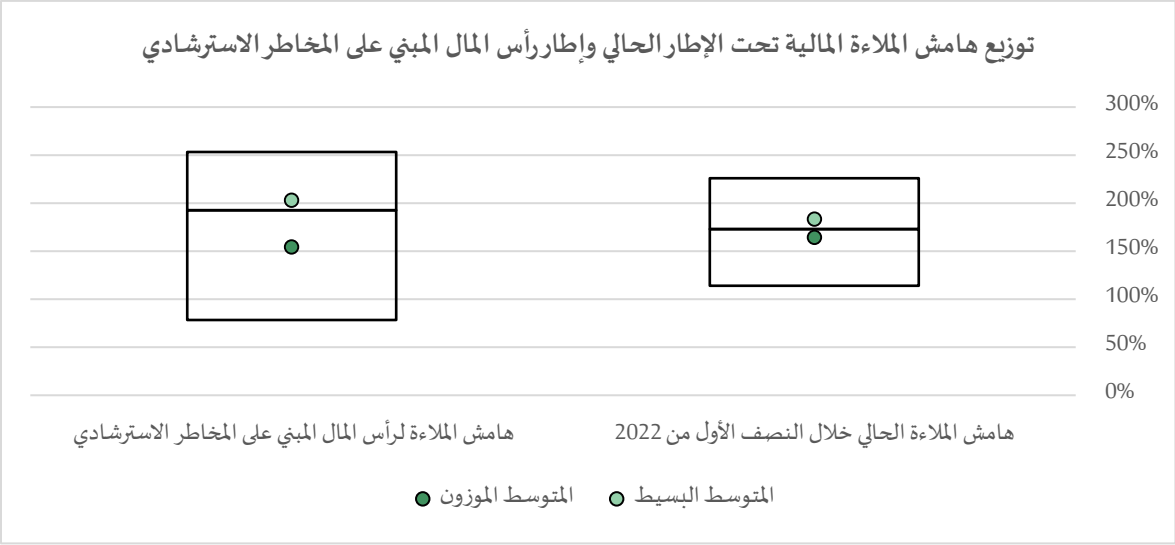

نتج عن مؤشر أثر رأس المال القائم على المخاطر الاسترشادي مدى رُبيعي واسع، مما يعني استجابته لملف المخاطر الخاص بكل شركة. وبينما يمكن أن يُرى بأن الملاءة المالية تحسنت لبعض الشركات، إلا انه من المهم ملاحظة أن باقي الشركات القادرة على الوفاء بالتزاماتها بموجب الإطار الحالي ستحتاج إلى زيادة رأس المال تحت الإطار المحدّث وذلك بسبب انخفاض نسبة الملاءة المالية عن ١٠٠٪.

يوضح الرسم البياني أدناه حصة كل خطر ومنفعة التنويع لحساب مؤشر رأس المال القائم على المخاطر الاسترشادي لقطاع التأمين بشكل إجمالي.

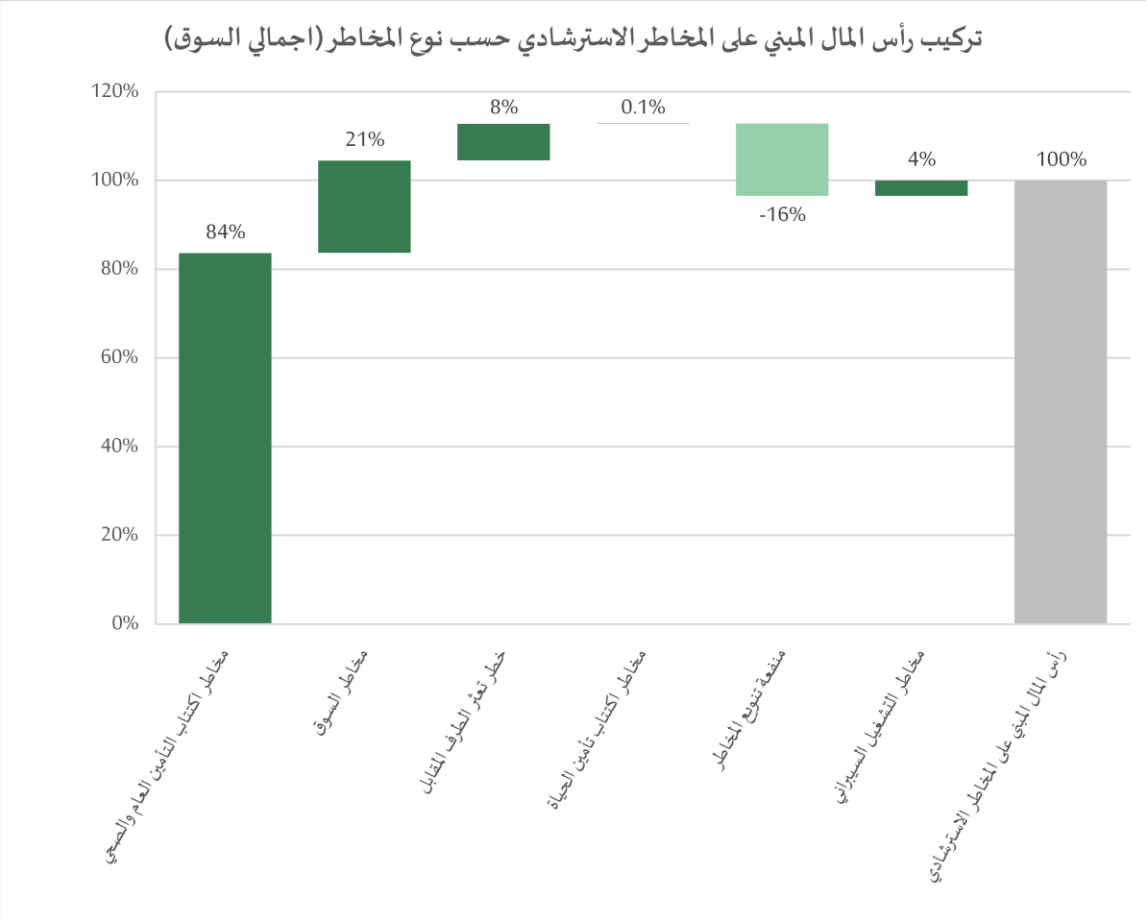

تم تحديد مخاطر اكتتاب التأمين العام والصحي -مثل الأقساط والمخصصات ومخاطر الكوارث- على أنها أكثر المخاطر تأثيرًا بالنسبة لقطاع التأمين، تليها مخاطر القطاع ومخاطر تعثر الطرف المقابل.

٤,٣ فائدة التنويع ضمن أنواع المخاطر

يوضح الرسم البياني أدناه نطاق منفعة التنويع التي حققتها شركات التأمين لخطر القطاع ومخاطر تعثر الطرف المقابل في دفاترها المعنية. يمكن ملاحظة مدى ربيعي واسع نسبيًا لمنفعة تنويع خطر تعثر الطرف المقابل عن الدفع، مما يعني أن بعض الشركات تستخدم استراتيجيات تنويع مخاطر أكثر فاعلية من غيرها -على سبيل المثال باستخدام ترتيبات إعادة تأمين متوازنة-. من ناحية أخرى، فإن خطر القطاع يعد أقل تنوعًا بالنسبة لقطاع التأمين بشكل إجمالي، مما يجعله مجالًا محتملًا للتحسين لشركات التأمين.

يوضح الرسم البياني أدناه منافع التنويع بين فروع التأمين لخطري الأقساط والمخصصات.

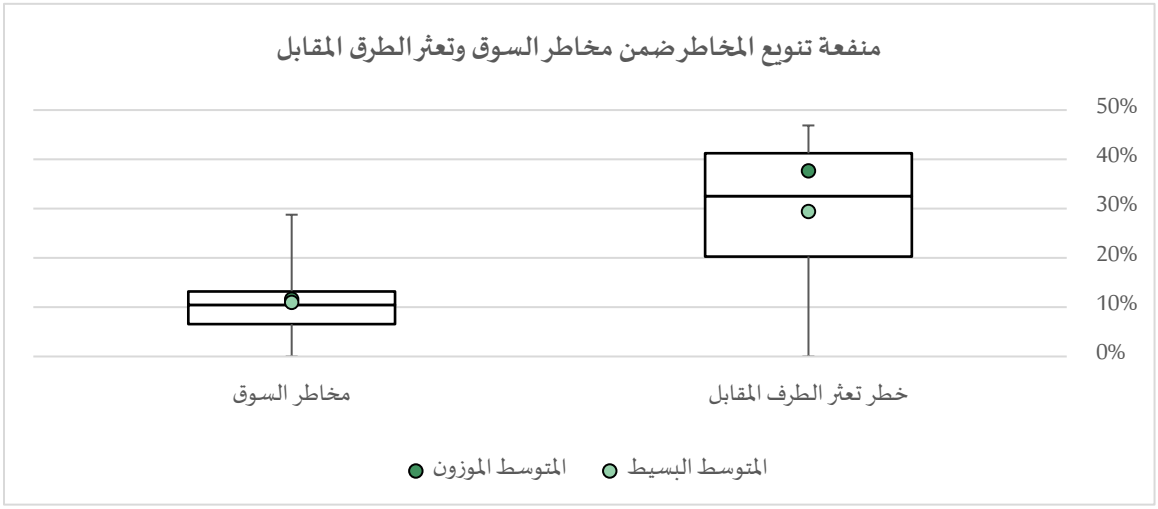

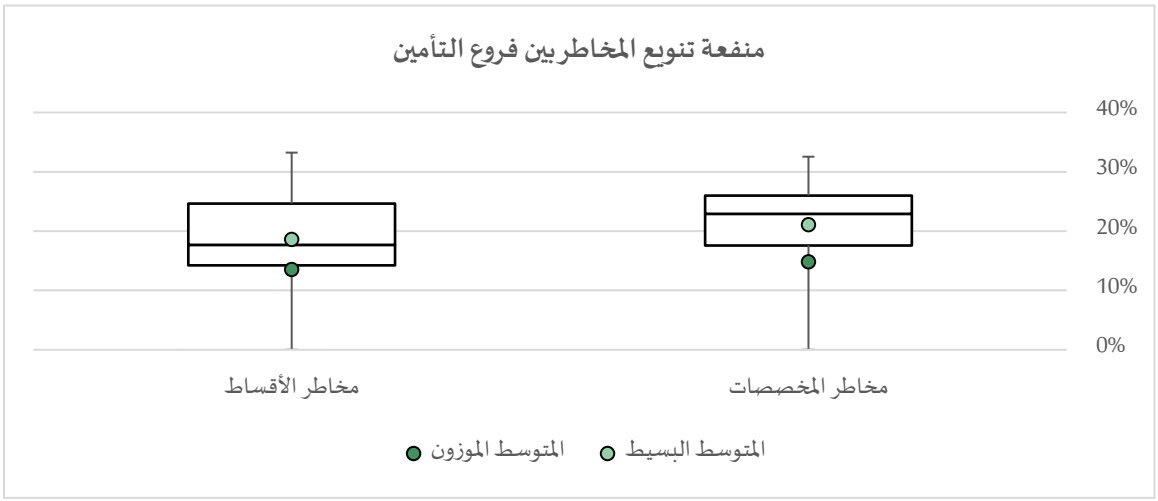

يُلاحظ من الرسم البياني أعلاه أنه بإمكان شركات التأمين أن تحقق انخفاضًا كبيرًا في رأس المال القائم على المخاطر، سواء بالنسبة لمخاطر الأقساط أو مخاطر المخصصات، وذلك من خلال اكتتاب سجل وثائق تأمينية متوازن جيدًا. من الناحية الأخرى، تقل هذه الميزة إلى الصفر للشركات التي تكتتب فرع تأميني واحد.

يتوقع البنك المركزي أن تأخذ الإدارة العليا نتائج الاختبارات أعلاه في عين الاعتبار عند تصميم استراتيجية أعمالها وترتيبات التخفيف من المخاطر. كما يتوقع أيضًا أن تقوم الإدارة بتحليل موارد رأس المال المتاحة حاليًا مقابل تلك المشار إليها أعلاه، وإجراء مناقشات لغرض تحديد الخيارات لمواجهة أي عجز محتمل إذا دعت الحاجة في المستقبل.

٥ تقرير دراسات الخبرة ٢٠٢٢م

٥,١ تكاليف الاستحواذ لغرض حساب مخصص عجز الأقساط

ألزمت ضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين الإكتواري المعين العمل على تقرير سنوي لتحليل التكاليف، بهدف تحديد الفرضيات المناسبة لاستخدامها في تحديد المخصصات الفنية والتسعير.

ومن الاستخدامات الهامة للفرضيات هو تحديد مخصص عجز الأقساط أو تحديد العقود المُخسّرة بناءً على المعيار رقم (١٧) لتحديد "مكون الخسارة". ومن أحد الاعتبارات المأخوذة عند افتراض ما إذ يتم احتساب تكاليف الاستحواذ المؤجلة ضمن تكاليف الاكتتاب، حيث سيؤدي الى افتراض تكاليف أعلى ومن المحتمل أن ينتج عنه مخصص أعلى لعجز الأقساط.

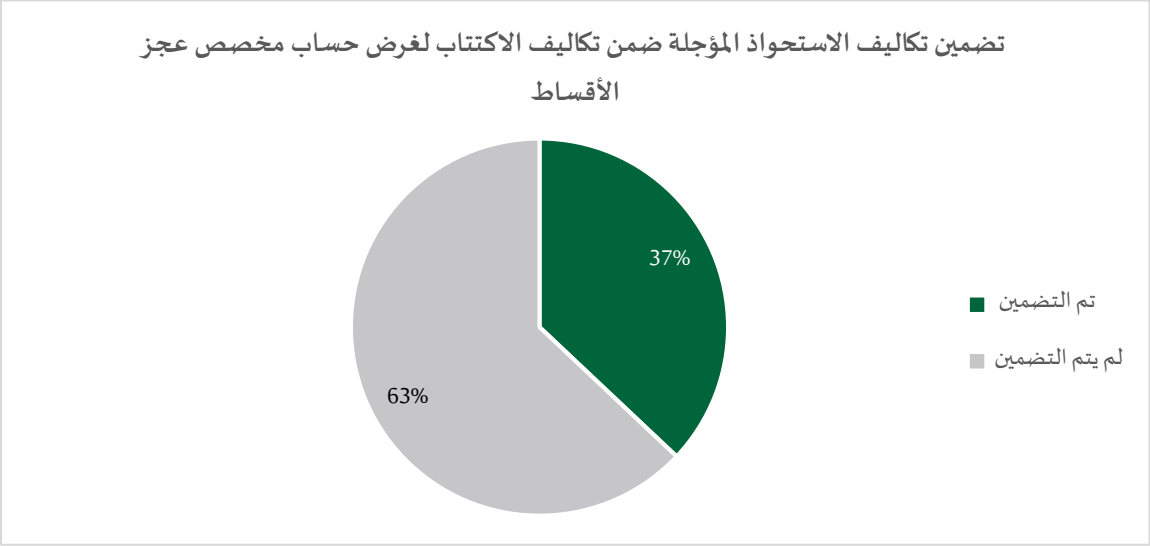

على غرار ما لوحظ العام الماضي بأن أغلبية شركات التأمين لم يقوموا بتضمين تكاليف الاستحواذ المؤجلة ضمن تكاليف الاكتتاب لغرض حساب مخصص عجز الأقساط، إلا أن أكثر من ثلث الشركات قامت بتبني الأسلوب المعاكس وضمنت تكاليف الاستحواذ المؤجلة ضمن تكاليف الاكتتاب، وبالتالي سيؤدي ذلك الى الاحتفاظ بمخصص عجز أقساط أعلى مقارنة ببقية شركات التأمين -على افتراض تساوي العناصر الأخرى-.

من المتوقع أن تتقلص نسبة الاختلاف أعلاه أو أن تزال بشكل كامل بناءً على التوصيات المصدرة من قبل فريق عمل المعيار رقم (١٧) المتعلقة بالمصاريف المنسوبة. ويتوقع البنك المركزي من الإدارات المالية والإدارات الإكتوارية في شركات التأمين أن تواكب أفضل ممارسات القطاع الناشئة في هذا الشأن.

٥,٢ معدل التكاليف لغرض حساب مخصص عجز الأقساط

يوضح الرسم البياني أدناه النطاق الرُبيعي، بما في ذلك الوسيط، لنسب المصاريف المستخدمة لغرض حساب مخصص عجز الأقساط في نهاية عام ٢٠٢٢م وتلك التي يحسبها الإكتوارية المعين في تقرير حساب التكاليف ٢٠٢٢م مقدمًا لاستخدامها في تقرير الاحتياطيات الفنية لنهاية العام ٢٠٢٢م.

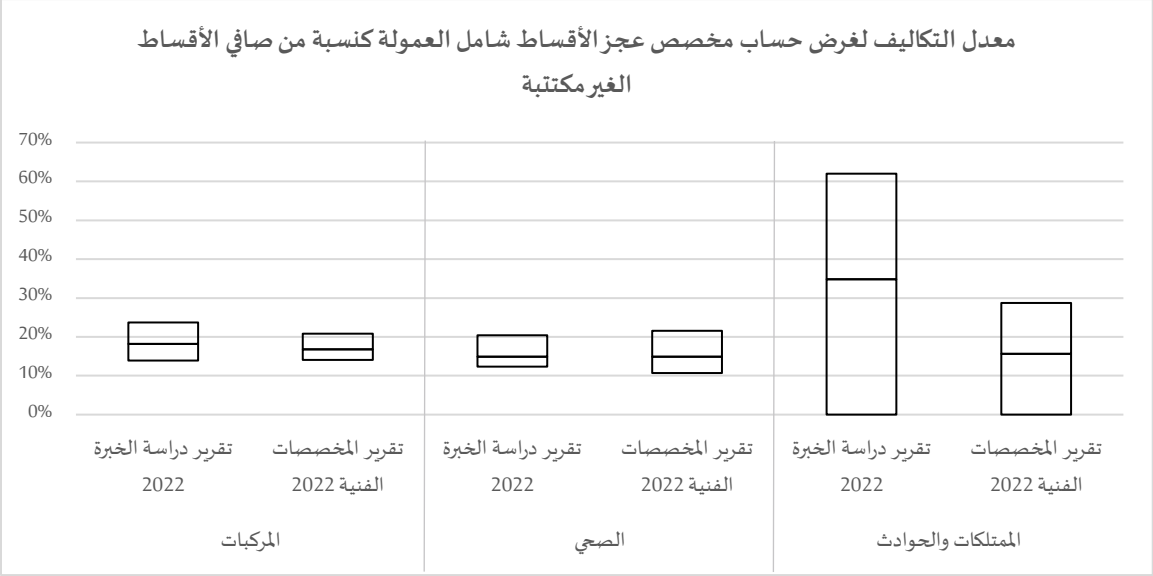

يظهر الفرق الأكبر بين الدراستين في تأمين الممتلكات والحوادث سواءً من ناحية التباين والتغير في المدى الربيعي أو في الوسيط. بعد المناقشة مع الإكتواريين المعينين، قد يرجع سبب هذا الاختلاف الى عدم تعبئة نموذج البنك المركزي لدراسة الخبرة بالشكل الصحيح. وعند مقارنة فروع التأمين الثلاثة يظهر لنا أن الوسيط من تقرير دراسة الخبرة يختلف بين الفروع ولكن في تقرير الاحتياطيات الفنية لنهاية العام ٢٠٢٢م لوحظ أن قيم الوسيط بين الفروع متقاربة. علاوة على ذلك نلاحظ أنه تم افتراض معدل التكاليف لغرض حساب مخصص عجز الأقساط أقل -الرُبيع الأول والوسيط- للتأمين الصحي مقارنة بتأمين المركبات. وقد يعزى سبب الاختلاف إلى أن بعض الشركات لا تحتسب رسوم شركات إدارة المطالبات (TPA) ضمن حساب معدل التكاليف بحجة أن هذه المبالغ يتم تحصيلها مقدماً.

يتوقع البنك المركزي السعودي من الإكتواري المعين أن يقوم بتحليل المصاريف في تقرير دراسة الخبرة تحليلاً دقيقاً لتقليل نسبة الخطأ وتجنب مراجعتها وتحديثها مرة أخرى في نهاية العام للحفاظ على الوقت والجهد.

٥,٣ مخصص تكاليف تسوية المطالبات الغير الموزعة

حسب تعليمات البنك المركزي، يتعين على الإكتواري المعين تقدير مخصص يتناسب مع التكاليف المتوقع حدوثها في المستقبل من خلال تخصيص احتياطيات للمطالبات التي لم يتم تسويتها بعد، والتي تشمل كلاً من المطالبات تحت التسوية (Outstanding Claims) وتلك التي وقعت ولم تتم المطالبة بها بعد (Incurred But Not Reported). ومن الطرق الإكتوارية الشائعة لتخصيص الاحتياطيات المشار إليه أعلاه هي من خلال التكاليف المتكبدة فيما يتعلق بالمطالبات التي تمت تسويتها بالفعل، أي نسبة تكاليف تسوية المطالبات المدفوعة إلى إجمالي المطالبات المدفوعة -نسبة مصاريف المطالبات المدفوعة إلى المطالبات المدفوعة-.

يوضح الرسم البياني أدناه نطاق النسبة المدفوعة إلى المدفوعة لمختلف فروع التأمين.

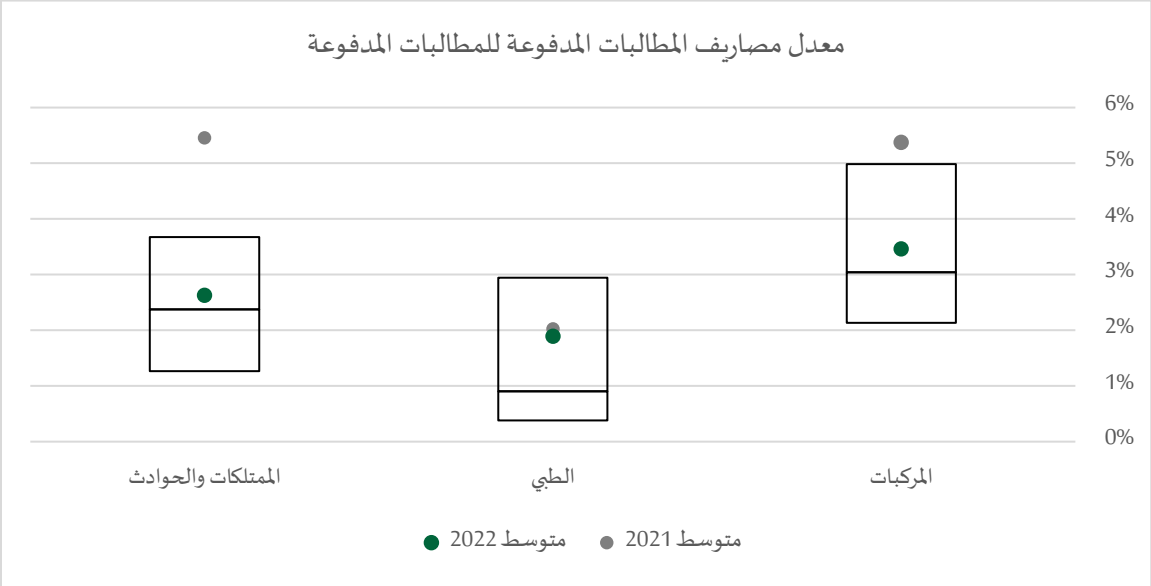

يبين الرسم البياني التباين الكبير بين شركات التأمين للنسبة المدفوعة إلى المدفوعة لفرع تأمين المركبات عن بقية الفروع. أما فيما يتعلق بالمتوسط والوسيط، فإن أقل قيمة بين فروع التأمين كانت للتأمين الصحي، ويمكن إعاز ذلك جزئياً إلى أن رسوم شركة إدارة المطالبات (TPA) تعتبر جزءًا من تكاليف الاستحواذ التي يتم تحصيلها مقدماً. كما لوحظ انخفاض المتوسط لتأمين الممتلكات والحوادث وتأمين المركبات مقارنةً بالعام ٢٠٢١م واستقراره للتأمين الصحي. ومن أسباب هذا الانخفاض هو تركيز الشركات على افتراضات حساب معدل التكاليف بعد تجارب التشغيل التجريبي للمعيار رقم (١٧) والتي أدت إلى تحسين تلك المعدلات.

علاوة على ذلك، إذا واجهت الشركة مطالبة ذات مبلغ كبير جدًا فإنه من غير المحتمل أن تنمو تكلفة تسويتها بشكلٍ مباشر بما يتناسب مع حجمها. وللتعامل مع هذا السيناريو المحتمل يقوم بعض الإكتواريين بتطبيق نسبة "تكاليف تسوية المطالبات الغير موزعة" على احتياطيات المطالبات لتحديد مخصصها بوضع حد أعلى للمطالبات الفردية لتجنب المبالغة في تقدير المخصص. الرسم البياني أدناه يوضح نهج التوزيع المستخدمة من قِبل الإكتواريين المعينين:

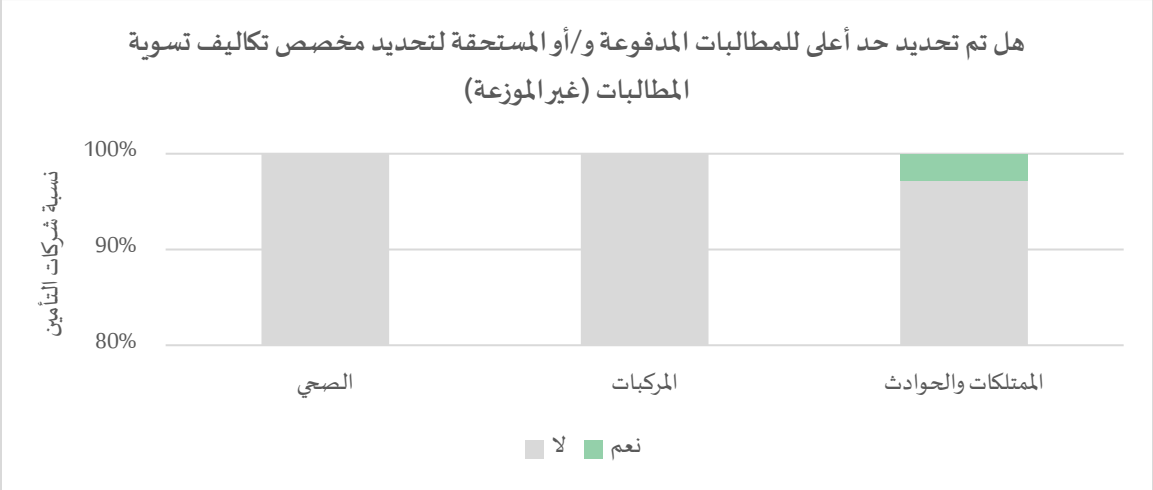

كما هو متوقع، تم وضع حد أعلى لفرع تأمين الممتلكات والحوادث لأنه عرضة للمطالبات الضخمة مقارنة بتأمين المركبات والتأمين الصحي، إلا أن عدد قليل من الإكتواريين المعينين قاموا بوضع حد أعلى مما يشير إلى أن هنالك مجال للتحسين لبقية الإكتواريين المعينين.

عليه، يتوقع البنك المركزي من الإكتواريين المعينين متابعة تحسين طرق حساب مخصص تكاليف تسوية المطالبات الغير موزعة على ضوء المقارنات المعيارية و أفضل الممارسات في القطاع.

٥,٤ العامل المطبق على مخصصات المطالبات القائمة

عند تخصيص احتياطيات تكاليف تسوية المطالبات كالتكاليف المباشرة لتسوية المطالبات، يقوم عادةً الإكتواريين بتمييز تخصيص احتياطيات تكاليف تسوية المطالبات من خلال تصنيف المطالبات لمطالبات "تحت التسوية" ومطالبات "وقعت ولم تتم المطالبة بها بعد". ويرى مؤيدو هذا التوجه أن احتياطيات تكاليف المطالبات المتعلقة بالمطالبات "تحت التسوية" ينبغي أن تكون أقل من المطالبات التي "وقعت ولم تتم المطالبة بها بعد"، لأن جزءًا من مجموع تكاليف التسوية قد تم تكبده بالفعل من خلال فتح المطالبة والحفاظ على سجلها.

تبين الرسوم البيانية أدناه توزيع الشركات وفقًا لعامل التفريق بين فرضيات التكاليف للمطالبات "تحت التسوية" عن "المطالبات التي وقعت ولم يتم المطالبة بها بعد" للعام الحالي ٢٠٢٢م مقارنة بالعام الماضي ٢٠٢١م.

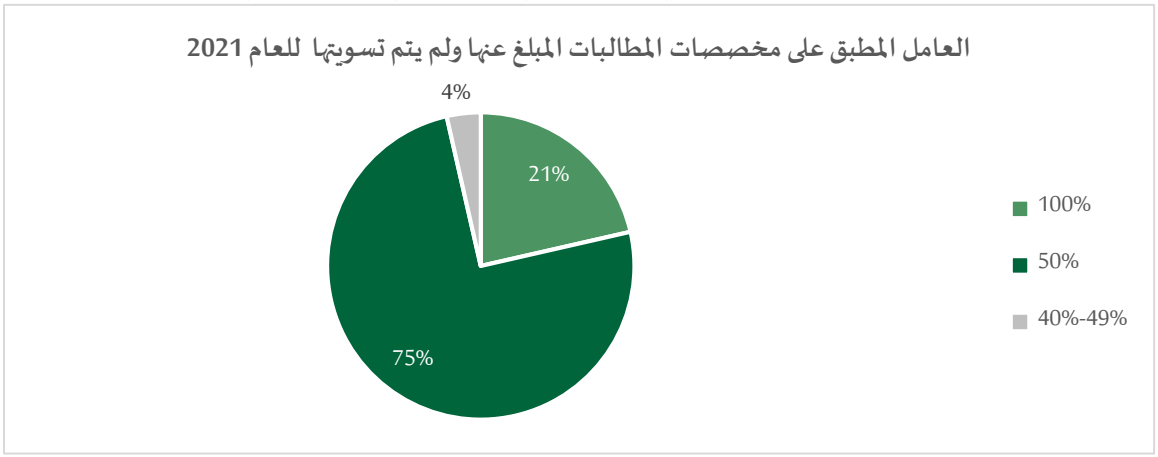

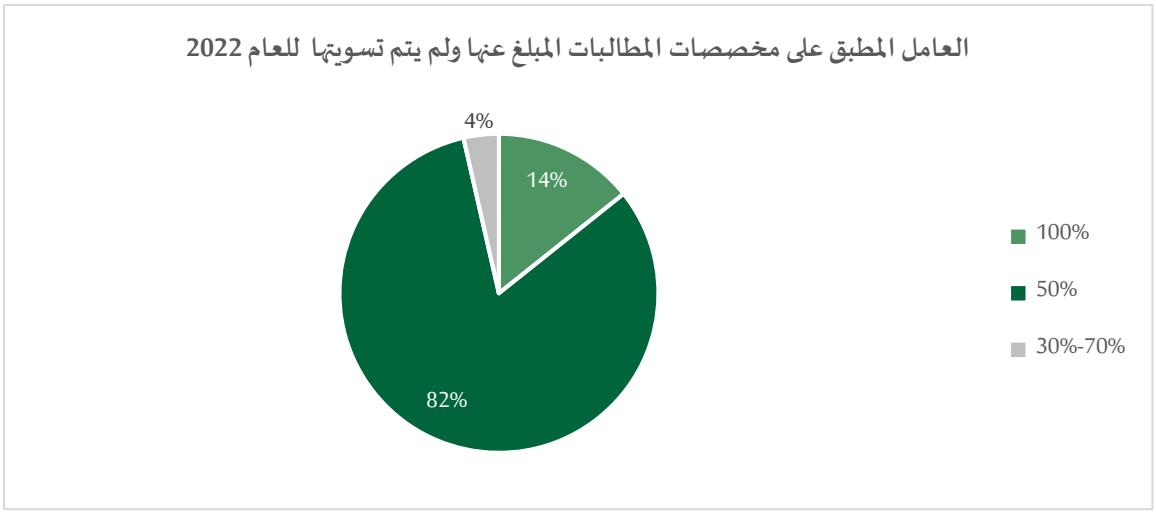

يمكن ملاحظة زيادة عدد شركات التأمين التي فرّقت بين "المطالبات تحت التسوية" و"المطالبات التي وقعت ولم يتم المطالبة بها بعد" عند تخصيص احتياطيات تكاليف تسوية المطالبات الغير موزعة. اتباعًا لهذا النهج؛ افترضت معظم شركات التأمين باستثناء شركة واحدة بأن احتياطيات تكاليف تسوية "المطالبات تحت التسوية" ستكون نصف احتياطيات "المطالبات التي وقعت ولم يتم المطالبة بها". واتجهت شركة تأمين واحدة فقط إلى تطبيق عوامل مختلفة على احتياطيات "المطالبات تحت التسوية" بحسب فرع التأمين.

يتطلع البنك المركزي السعودي من الإكتواريين المعينين الاستفادة من أفضل الممارسات في القطاع والمقارنات المعيارية وتحسين الافتراضات المستخدمة لتحديد مخصص تكاليف تسوية المطالبات الغير موزعة.

٥,٥ الاستمرارية لتأمين الحماية والادخار (طويل الأجل)

يظهر الرسم البياني أدناه متوسط الاحتفاظ بالعملاء لسنوات التغطية من تاريخ إصدار الوثائق لوثائق منتجات الحماية والادخار طويلة الأجل بناءً على القسط السنوي وأعداد الوثائق لوثائق الأقساط الدورية.

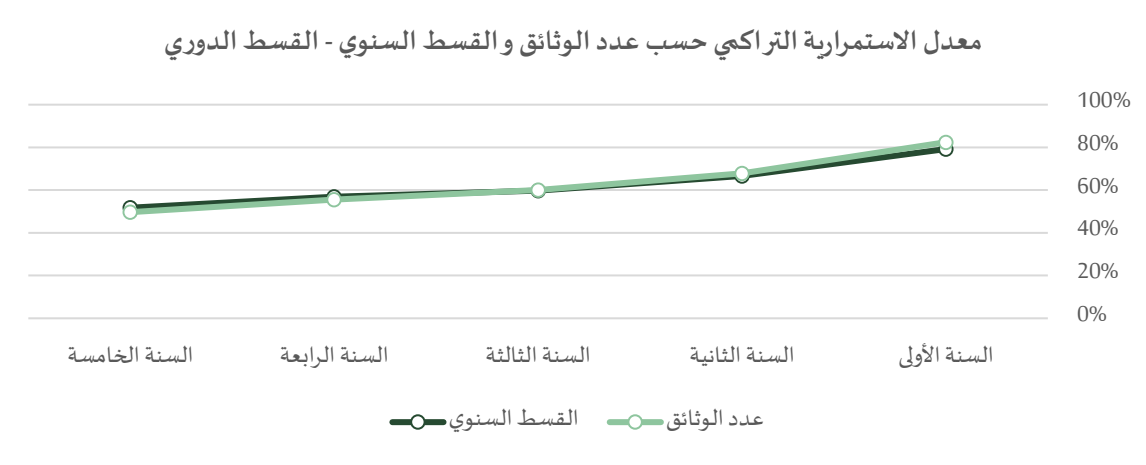

يمكن ملاحظة أن متوسط الاحتفاظ بالعملاء ما يزال منخفضًا للغاية والذي قد يعني انخفاض رضاء العملاء، حيث أنه بحلول نهاية العام الخامس أكثر من خُمسَي الوثائق المصدرة قد ألغيت. كما أنه لا يوجد اختلاف ملحوظ في المؤشر الموضح أعلاه بين القسط السنوي وعدد الوثائق والذي يوضح بأن كل الوثائق ذات القسط المرتفع والمنخفض نالت نفس المستوى من عدم الرضا.

وعليه، يتطلع البنك المركزي أن تستثمر الإدارة في تدريب موظفي التسويق لديها، وتحسين عروض المنتجات من أجل رفع مستوى رضا العملاء، وبالتالي تحسن معدل الاستمرارية في القطاع.

٥,٦ سجل معدل الوفيات لتأمين الحماية والادخار-قصير الأجل-

الرسم البياني أدناه يوضح مقارنة بين سجل معدل الوفيات الفعلي والمتوقع بناء على فرضيات الإكتواري المعين كإجمالي قيم المطالبات وعدد المطالبات باستخدام المتوسط الموزون.

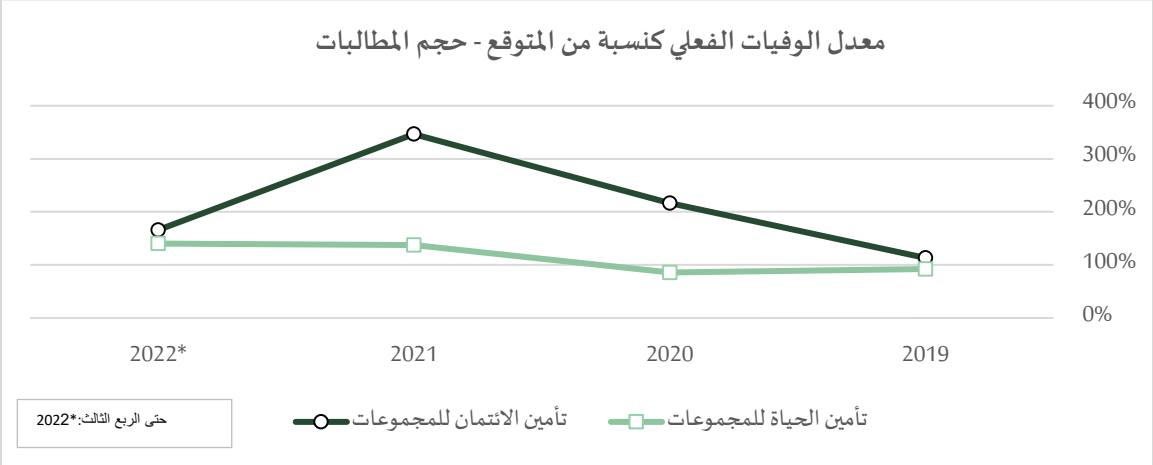

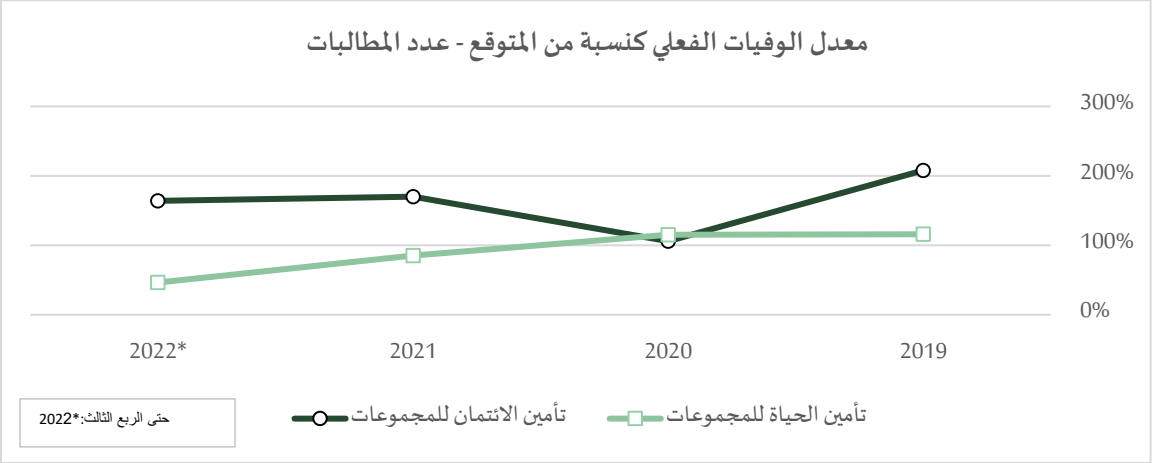

توضح الرسوم أعلاه اختلافاً شديداً في كلاً من قيم المطالبات وعدد المطالبات بين سجل معدل الوفيات الفعلي والمعدل المتوقع من الإكتواري المعين لتأمين الائتمان للمجموعات، بينما لتأمين الحياة للمجموعات كان معدل عدد الوفيات الفعلي لعدد المطالبات أفضل من المتوقع للسنوات الحديثة. كما أنخفض معدل عدد الوفيات الفعلي لحجم المطالبات عن المتوقع.

وعليه، يتوقع البنك المركزي من الإكتواري المعين متابعة معدلات سجل الوفاة بالتعاون مع ممثلي الاكتتاب في الشركة بهدف تطوير التسعير والاكتتاب.

٥,٧ تقرير التسعير لمنتجات الحماية والادخار

كجزء من متطلبات ضوابط الأعمال الإكتوارية يجب على الإكتواري المعين إعداد تقرير تسعير سنويًا لمنتجات الحماية والادخار وتسليمه لمجلس إدارة شركة التأمين والبنك المركزي.

على الرغم من التعليمات الصادرة والتي توضح الحد الأدنى من المواضيع المتطلب تغطيتها في التقرير، إلا أنه بعد المراجعة تمت ملاحظة بعض الثغرات في بعض التقارير المستلمة والتي يمكن تلخيصها في التالي:

- مصادر البيانات والتسوية لم يتم توضيحها
- الافتراضات والمنهجيات لم يتم ذكرها بشكل كاف

- إعادة التأمين واعتبارات الاكتتاب لم تغطى في التقرير
- لم يتم عمل تحليل التذبذب
- لم يتم ذكر القسط النهائي المقترح من قبل الإكتواري المعين في التقرير
- بعض الإكتواريين المعينين ذكروا بشكل صريح عدم التزامهم بضوابط الأعمال الإكتوارية الصادرة من البنك المركزي بحجة حجم للنشاط القليل بشركاتهم
- الاعتماد بشكل كبير على معيد التأمين لتسعير منتجات الحياة للمجموعات وبالتالي تحويل مسؤولية الإكتواري المعين للأسعار المقترحة إلى معيد التأمين

في ضوء ما سبق من ملاحظات، يتوقع البنك المركزي السعودي من الإكتواري المعين العمل على تطوير جودة تقرير التسعير لتأمين الحماية والادخار، والامتثال لتعاميم البنك المركزي السعودي والالتزام بمعايير وضوابط رفع التقارير الإكتوارية للمنظمة المهنية التي يتبع/تتبع لها.

٦ تقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات لعام ٢٠٢٢م

بموجب ضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين الصادرة في عام ٢٠٢٠م، يتعين على الإكتواري المعين التنسيق مع لجنة الاستثمار ومدير الاستثمار لتقديم توصيات إلى الإدارة العليا للشركة ومجلس الإدارة حيال سياسة الاستثمار واستراتيجية إدارة الأصول والالتزامات، مع مراعاة طبيعة وتوقيت الأصول والالتزامات وتوافر الأصول المناسبة.

٦,١ عدم تطابق المدد بين الأصول والالتزامات

يوضح الرسم البياني أدناه عدم التطابق بين مدد الأصول والالتزامات، بشكل منفصل لكل من صندوق حملة الوثائق وصندوق حملة الوثائق وصندوق المساهمين مجتمعة، والذي يوضح النطاق الرُبيعي والوسيط لكل فئة. بالإضافة إلى أقصى وأدنى قيمة لكل صندوق.

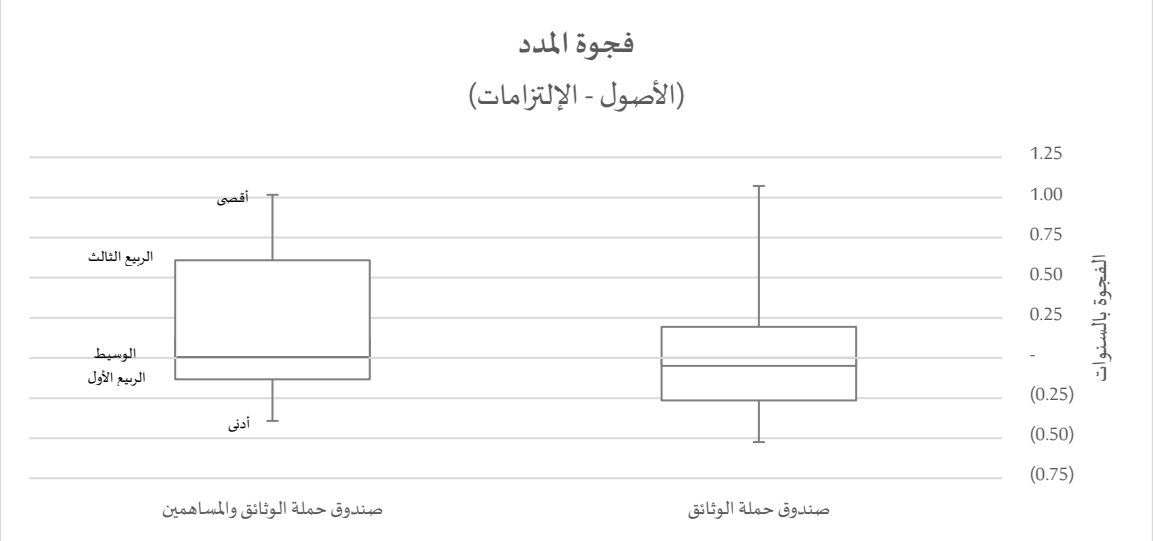

يمكن ملاحظة أن أصول والتزامات صندوق حملة الوثائق متطابق نسبيًا. حيث أن الوسيط يقع تحت الصفر مباشرة والنطاق الربعي ضيق والذي يشير إلى أن أصول شركات التأمين تتطابق بشكل وثيق مع مدة التزاماتها. بالنسبة لصندوق حملة الوثائق والمساهمين مجتمعين، يظهر نطاق أوسع بسبب رغبة شركات التأمين في تحمل المزيد من المخاطر مع أموال المساهمين من أجل زيادة العائد على الاستثمارات.

علاوة على ذلك، هناك شركة تأمين واحدة على الأقل تتجاوز مدة الأصول فيها مدة الالتزامات الخاصة بصندوق حملة الوثائق بأكثر من عام واحد، مما يعرض الشركة لمخاطر سيولة مادية. ومن المتوقع أن تقوم **الإدارات المعنية**، بما في ذلك إدارة المخاطر، بتقييم تلك المخاطر وتدقيقها.

توزيع الاستثمارات داخل وخارج المملكة

توضح الرسوم البيانية أدناه الاختلاف في الاستثمارات المحلية والأجنبية من قبل شركات التأمين.

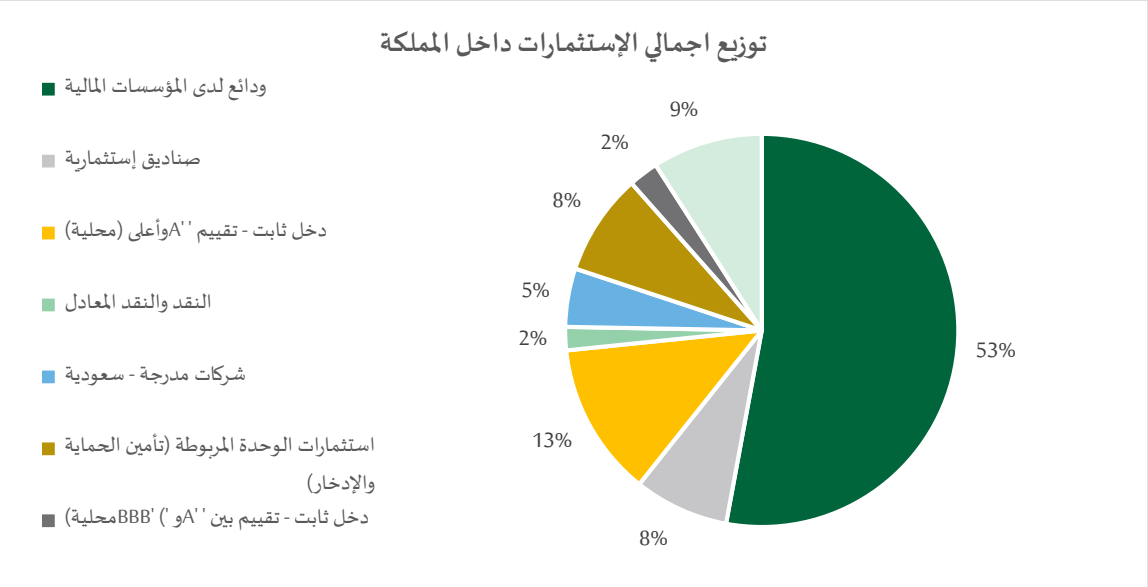

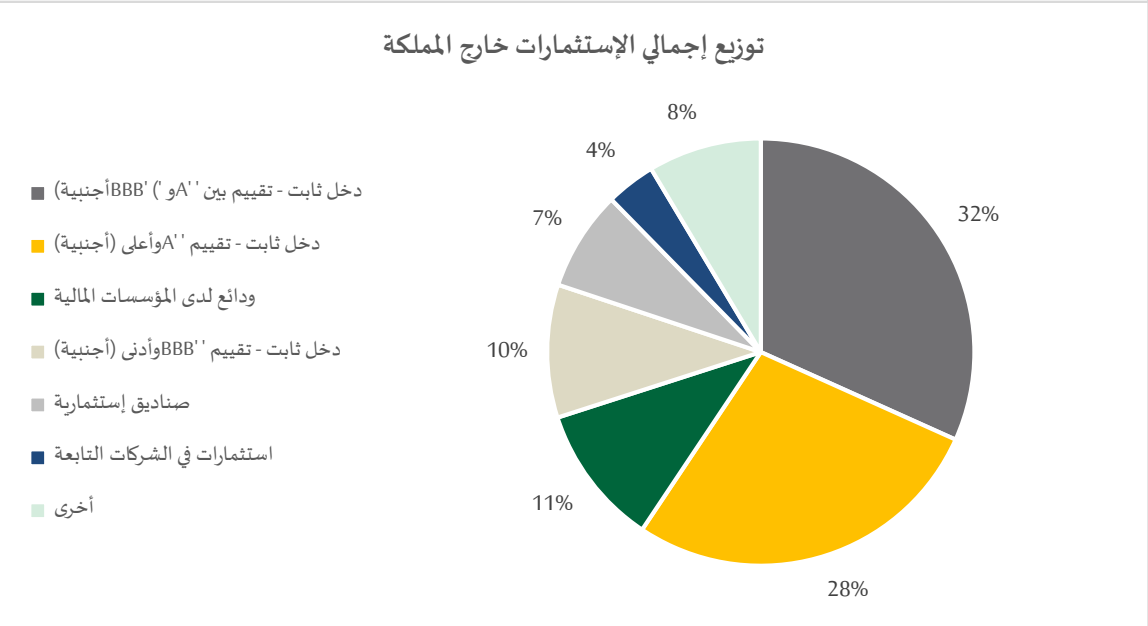

في الاستثمار المحلي، يتضح أن الودائع لدى المؤسسات المالية لاتزال الخيار الأول لشركات التأمين، وقد يعزى السبب في ذلك إلى طبيعة التزامات شركات التأمين والتي تعد قصيرة الأجل بالإضافة إلى الحاجة للسيولة، ومحدودية أدوات الاستثمار المتطورة، والقيود التي تفرضها أنظمة البنك المركزي السعودي.

أما في الاستثمار الخارجي، يظهر أن خيار الشركات يعود لعوائد أدوات الدخل الثابت المرتفعة، حيث امتلكت الحصة الأعلى من إجمالي الاستثمارات الخارجية. كما يتضح أن شركات التأمين تستهدف الأوراق المالية المصنفة BBB أو أعلى، لأجل الحفاظ على جودة وأمان المحفظة الاستثمارية.

توزيع الاستثمارات الخاصة لصندوق حملة الوثائق وصندوق المساهمين

توضح الرسوم البيانية أدناه الاختلاف في توزيع الاستثمارات بين صندوق حملة الوثائق وصندوق المساهمين لجميع شركات التأمين. ١,٢

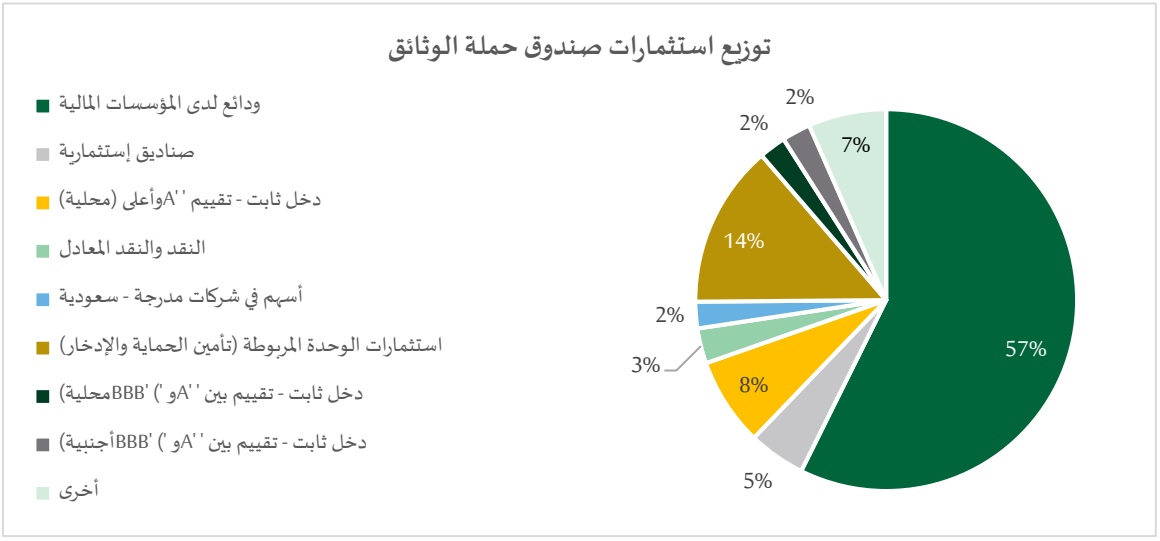

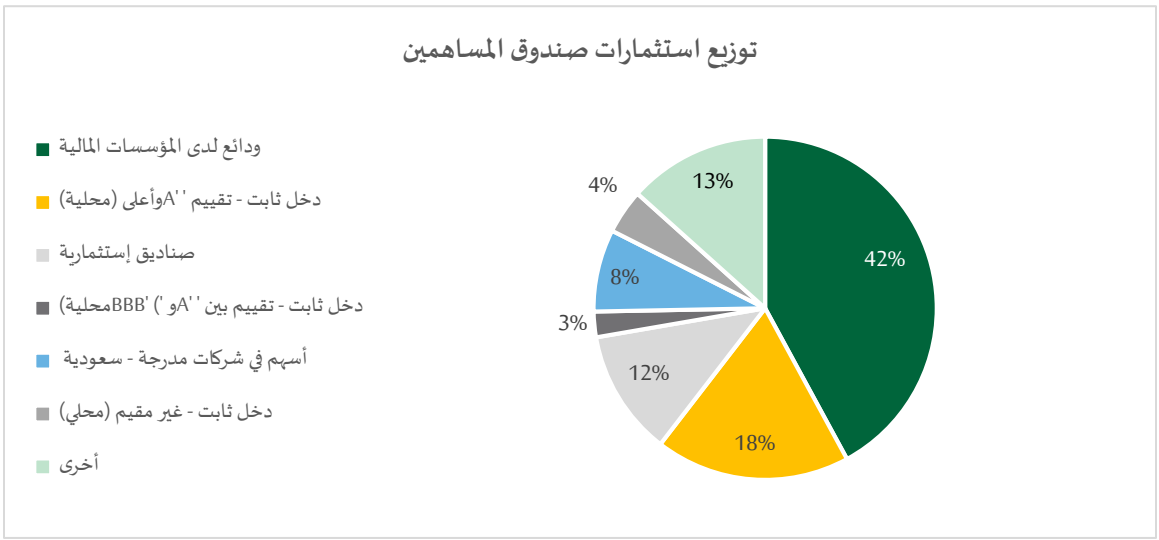

يمكن ملاحظة أنه على الرغم من أن كلا الصندوقين لهما النصيب الأكبر من الاستثمارات في الودائع لدى المؤسسات المالية، إلا أن حصة أدوات الدخل الثابت أعلى بشكل ملحوظ في صندوق المساهمين منها في صندوق حاملي الوثائق والذي قد يفسر بالعوامل التي ذكرت سابقاً في فقرة ٦,١ و٦,٢ أعلاه. أيضاً حصة الأسهم في صندوق المساهمين أعلى من حصتها في صندوق حاملي الوثائق والذي يوضح مقدرة صندوق المساهمين في تحمل مخاطر أعلى عن صندوق حملة الوثائق.

عليه يتوقع البنك المركزي،

- **قيام الإكتواري المعين بإجراء تحليل شامل وتقديم توصيات واضحة لفريق الاستثمار والإدارة العليا لشركة التأمين للمساعدة في اتخاذ قرارات مدروسة والقيام باستثمارات مناسبة.**
- **سعي فريق الاستثمار والإدارة العليا ومجلس إدارة شركة التأمين لفهم التوصيات التي قدمها الإكتواري المعين، بما في ذلك الآثار المترتبة على خيارات الاستثمار الحالية والبدائل المتاحة، وعلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب.**
- **قيام الإدارات المعنية داخل الشركة بتقييم وضع الشركة بالمقارنة بالقطاع بناءً على المؤشر الموضح أعلاه، والبحث عن أسباب الاختلاف المنطقية أو وضع إجراءات تصحيحية من قبل فريق الاستثمار، حسب الحاجة.**

٧ استبيان الكوادر الإكتوارية ٢٠٢٢م

نظرًا للحاجة الى وجود مجتمع إكتواري قوي يدعم نمو قطاع التأمين السعودي على أساس تقني سليم، نصت ضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين الصادرة عن البنك المركزي في عام ٢٠٢٠م على إلزام شركات التأمين بتعيين خبير إكتواري داخلي -حاصل على الزمالة الإكتوارية- على الأقل، بالإضافة إلى تعيين ما لا يقل عن ثلاثة طلاب إكتواريين سعوديين وتوفير الدعم لهم.

وفي السنوات اللاحقة شجع البنك المركزي الإكتواريين المعينين العاملين في شركات الخدمات الإكتوارية على افتتاح فروع لمكاتبهم داخل المملكة وتطوير فرق من الكفاءات الإكتوارية المحلية. نتيجة لذلك فقد تم تأسيس أغلبية المكاتب المحلية خلال عام ٢٠٢٢م.

ومن أجل قياس نجاح والتزام الشركات بالتدابير أعلاه، قام البنك المركزي بإجراء استبيان سنوي للكوادر الإكتوارية وبرامج الدعم الخاصة بالدراسة الإكتوارية المقدمة لهم. الرسوم البيانية أدناه تظهر نتائج الاستبيان الذي أجري في ديسمبر ٢٠٢٢م.

٧,١ الكوادر الإكتوارية

يعمل حالياً ١٩٨ موظف إكتواري في شركات التأمين وشركات الخدمات الإكتوارية في المملكة، مقارنة ب ١٤٣ موظف إكتواري في عام ٢٠٢١م و٥١ موظفاً فقط في عام ٢٠١٧م حسب نتائج أول استبيان أجراه البنك المركزي. الرسم البياني أدناه يظهر توزيع الموظفين حسب المؤهلات والجنسية والجنس:

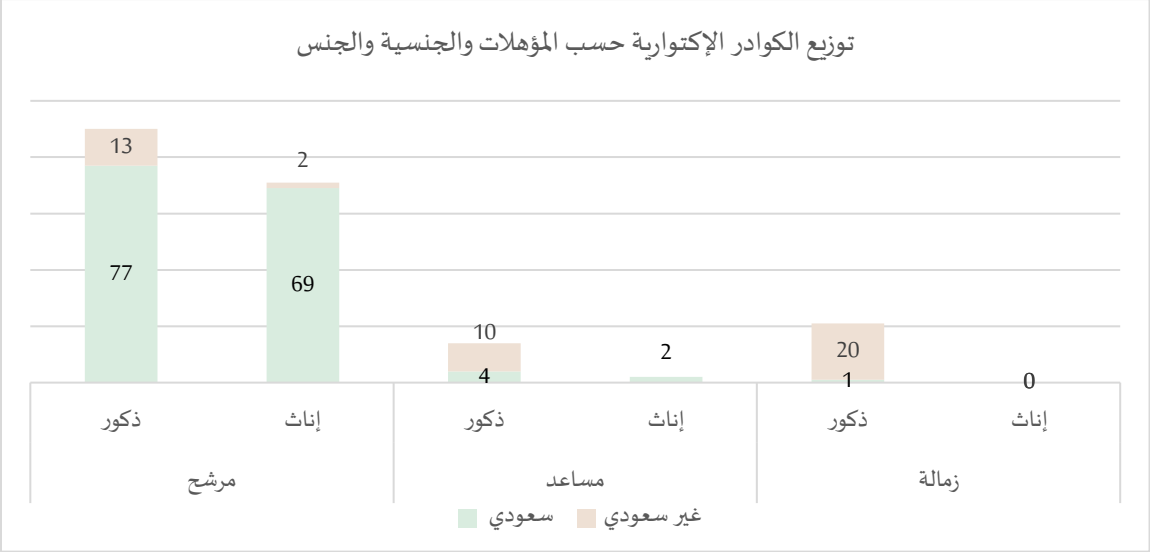

يلاحظ أن التدابير المذكورة أعلاه قد ساهمت في زيادة عدد الطلاب الإكتواريين السعوديين ذكوراً وإناثاً على حدٍ سواء في المهنة. وبالأخذ في عين الاعتبار توجهات مقدمي الخدمات الإكتوارية والخبير الإكتواري الداخلي لهم، من المتوقع أن يتطور معظمهم على الصعيدين الأكاديمي والفني وأن يصبحوا إكتواريين مؤهلين متمرسين.

٧,٢ الكوادر الإكتوارية حسب الوظيفة في شركات التأمين

من المتوقع مستقبلاً ألا تقتصر المهارات الإكتوارية على العمل الإكتواري الأساسي فقط ولكن أن يوظّف الإكتواريين مهاراتهم الفريدة في تطوير النشاطات الأخرى في شركات التأمين. الرسم البياني أدناه يظهر التوزيع الحالي للكوادر الإكتوارية في شركات التأمين حسب وظائفهم:

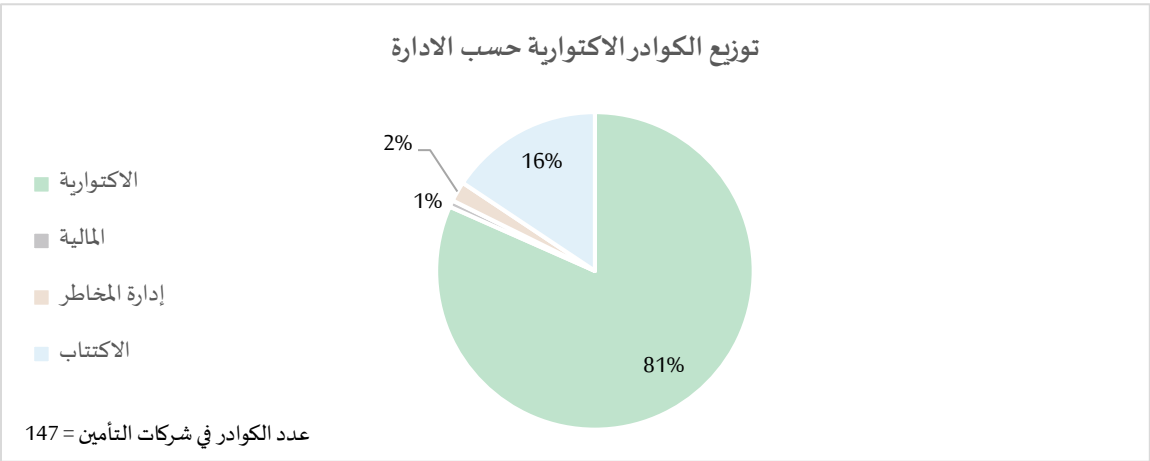

في حين أن أغلبية الكوادر الإكتوارية يعملون في الإدارات الإكتوارية إلا أنه يوجد عدد كبير منهم يعملون في إدارة الاكتتاب. وعلى الرغم من أن هذا الانتشار مرغوبًا، إلا أنه يجب على الكوادر الإكتوارية العاملين خارج الإدارات الإكتوارية أن يميّزون بين التقارير الإدارية والتقارير الفنية للحفاظ على المعايير المهنية العالية.

٧,٣ برنامج دعم الدراسة الإكتوارية

تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية المتبعة للمهنة الإكتوارية، نص البنك المركزي في ضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين الصادرة في عام ٢٠٢٠م على أن تضع جميع شركات التأمين سياسات تطوير وتدريب مناسبة لموظفين الإدارات الإكتوارية لتوفير الدعم اللازم والتحفيز خلال الرحلة المطلوبة للوصول إلى الزمالة الإكتوارية.

الرسم البياني أدناه يوضح ملخص لمختلف سياسات التطوير والتدريب المتبعة من قِبل شركات التأمين ومقدمي الخدمات الإكتوارية:

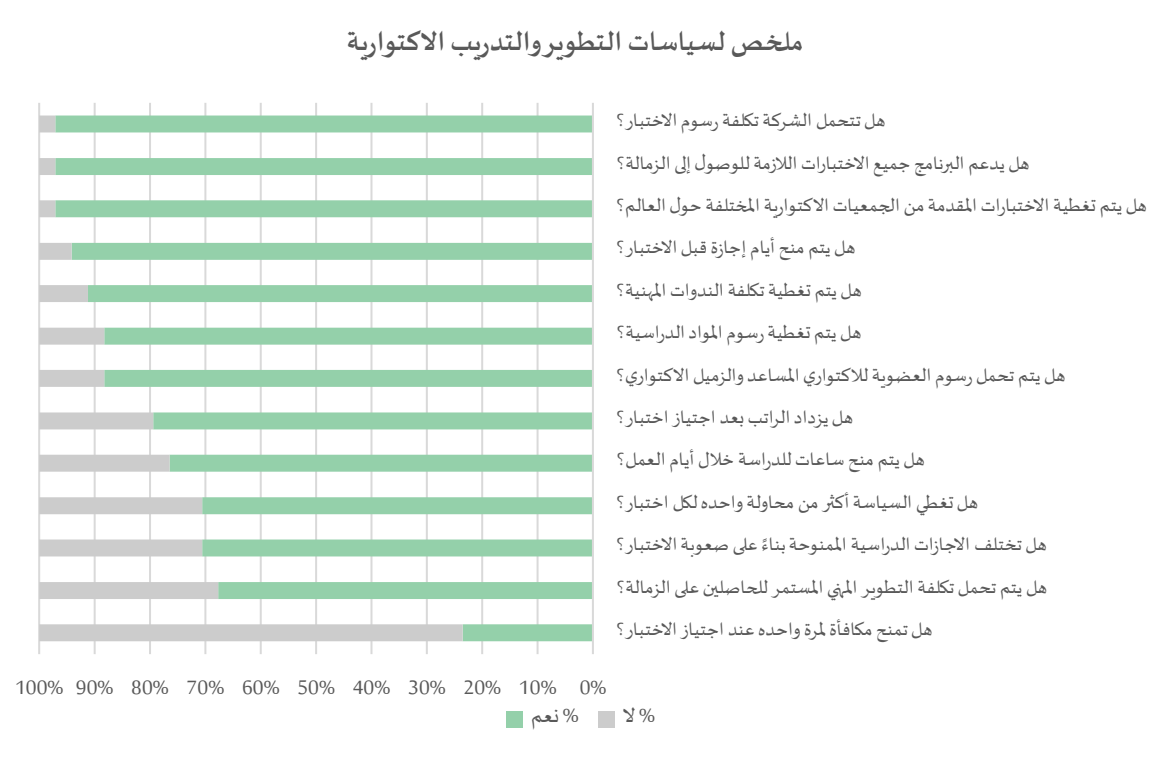

في حين أنه يمكن ملاحظة توافق كبير بين سياسات التدريب والتطوير في شركات التأمين ومقدمي الخدمات الإكتوارية، إلا أن هنالك أيضاً اختلافات كبيرة بين السياسات المتبعة في بعض المواضيع. في حين أن بعض الشركات قد أبدت قلقها من المعدل العالي لعدم استمرار الموظفين الإكتواريين في وظائفهم، فإنه من المهم الأخذ بعين الاعتبار أن الفروقات بين سياسات التدريب والتطوير في شركات التأمين ومقدمي الخدمات الإكتوارية تمثل عاملاً مهماً في استمرارية الموظفين. بالإضافة إلى ما سبق، فإن استمرارية الموظفين الإكتواريين تتأثر بسهولة بكيفية تنفيذ سياسات التطوير والتدريب.

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع الشركات التي تعوض الموظفين الإكتواريين عن تكلفة الاختبارات الإكتوارية بناءً على وقت تقديم المبالغ المالية:

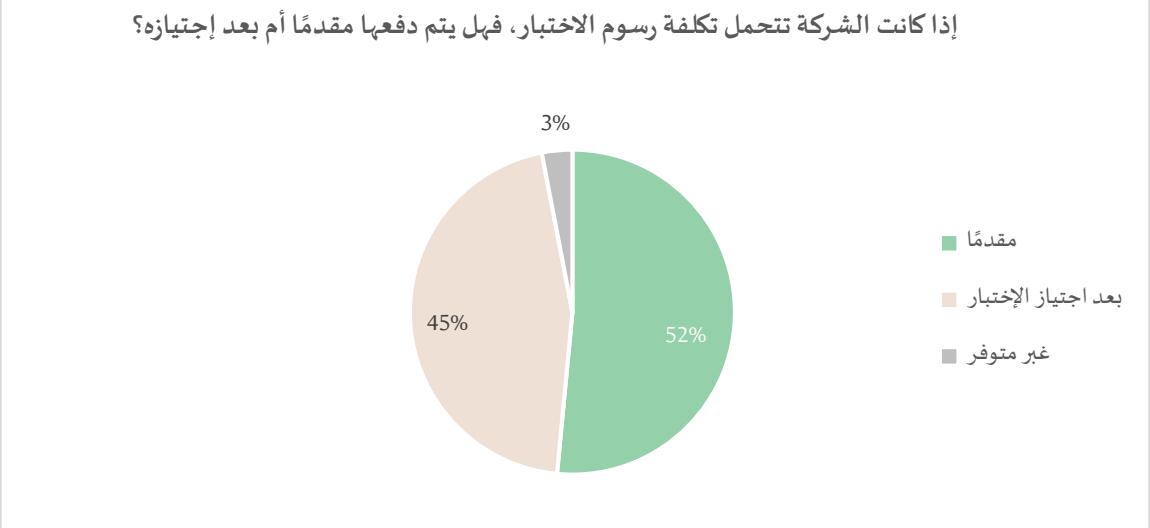

يمكن ملاحظة أن سياسة التدريب لما يقارب النصف من الشركات تنص على أن التعويض عن رسوم الاختبار تكون فقط عند اجتيازه، ومن المحتمل أن هذه الاحتياطات اتخذت للتأكد من أن يأخذ الموظفين الإكتواريين كل محاولة على محمل الجد. لكن هذه السياسة قد تؤثر سلبًا على رحلة الحصول على الزمالة الإكتوارية نظرًا للتكلفة العالية لكل اختبار.

يتوقع البنك المركزي من الإدارة في شركات التأمين ومقدمي الخدمات الإكتوارية ضمان وضع سياسة تطوير وتدريب للإكتواريين تقدم الدعم الكافي والمحفز للحصول على شهادة الزمالة الإكتوارية. إضافة إلى ذلك، يتوقع أن تستفيد الإدارات من دراسات المقارنة المعيارية وأن تسعى عند الحاجة إلى تحسين وتطوير سياستها المعمول بها في الوقت الحالي.

- نسخة للإكتواري المعين

- نسخة لرؤساء الإدارات الإكتوارية في شركات التأمين